الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: ..... /2018
رقم التسجيل: 1335087312

الوساطة التونسية والمغربية لحل القضية الجزائرية (1956- 1962 م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة: إشراف الدكتور:
ياسمين بوراس عمر بوضربة

لجنة المناقشة:

محمود بوكسيبة	جامعة المسيلة	رئيسا
عمر بوضربة	جامعة المسيلة	مشرفا
منى صالحي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1438-1439هـ/2017-2018م

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضله علينا

أهدي ثمرة جهدي في هذا العمل المتواضع

إلي التي تكتب لها أجمل الكلمات وتصاغ

لها أروع العبارات وعلى أعتاب فضلها تنكسر الأقلام إلى نبع

حناني ووسام فخري

أمي الغالية

إلى مصدر شرفي و عزتي وخير معين لي في هذه الدنيا

أدامك الله تاجا على رأسي وشمعة تنير دربي

أبي العزيز

إلى الذين اناروا دربي وكانوا سندا لي في كل مرحلة من حياتي

اخوتي محمد، سامح، خالد، سهام، إيناس، عتيقة، حنين

ولا أنسى إخوتي التي لم تنجبهم أمي أزواج أخواتي

حسان وإبراهيم

والى النجوم التي أضاءت حياتنا حفظهم الله

عبد المؤمن، سارة، إسراء، أسيل

إلى صديقاتي آسيا، كريمة، منال، نوال، مليكة، مريم، رزيقة، سهيلة

أمال، بركاهم، حسينة

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

ياسمين

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر أوفاه و أجزله

والوفاء أخلصه

والفضل أكبره

والعرفان كله

لأستاذي الدكتور **عمر بوضربة**

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة

ولم يبخل علي بتوجيهاته السديدة وآرائه المفيدة وتشجيعاته المستمرة

لإنجاز هذا البحث فله مني كل العرفان والامتنان والشكر

وانني أدعو الله عز وجل أن يجزيه عني خيرا

ويبارك له في علمه وصحته وأهله

ويمده بعمر مديد في اعمار الأرض

بما فيه صلاح وفلاح

قائمة الاختصارات

حزب الشعب الجزائري	ح ش ج
حركة انتصار الحريات ديمقراطية	ح إ ح د
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	ح م ج ج
جبهة التحرير الوطني	ج ت و
جيش التحرير الوطني	جيش ت و
الحرب العالمية الأولى	ح ع1
الحرب العالمية الثانية	ح ع2
ترجمة	تر
دون مكان	د م
دون تاريخ	د ت
جزء	ج
الصفحة	ص
Sans date	SD
Page	P

مقدمة

مقدمة:

توج كفاح الشعب الجزائري بعد ما يزيد عن مائة وعشرين عاما باندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، والتي كانت وليدة مخاض عسير عرفته الحركة التحريرية في المغرب العربي، وكانت ثمرة نضال سياسي وعسكري ضحى الجزائريون فيه بالغالي والنفيس، لذلك فإن البعد المغاربي للثورة أملته الجغرافيا والمقومات الحضارية والتاريخ والمصير المشترك، هذا ما حافظ عليه الاتجاه الذي قاد الثورة في قضية التحرير وأكد عليه في كل البيانات والمناسبات ومحطات الثورة، ودفعت هذه العوامل بالدول المغاربية إلى التحرك لمساندة قضية التحرير الجزائرية دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا بعد حصولها على الاستقلال سنة1956م،الذي منحته لهما فرنسا لتتفرغ لخنق الثورة الجزائرية والاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، وهكذا اصطدمت الحركات الوطنية المغاربية بامتحان عسير وهي أن توازن بين خدمة مطامحها القطرية وبين تجسيد مشروع وحدة المغرب العربي، وكانت قضية استقلال الجزائر بالنسبة لكل من تونس والمغرب قضية محورية مشتركة تهمهم بالقدر الذي تهم الجزائريين، خاصة مع تطورات الثورة الجزائرية وتحقيقها لعديد الانتصارات على السياسة الفرنسية التي تهدد الوحدة المغاربية.

تأكد كل من تونس والمغرب استحالة استكمال استقلالهما في ظل الجزائر مستعمرة الأمر الذي يهدد أمنهم، وبناء على هذا الوضع قامت هاتان الدولتان بالسعي لحل النزاع القائم بين الجزائر وفرنسا سلميا من خلال عرض وساطتهما لإنهاء الحرب وديا، كما أن لتونس والمغرب بعرضهما للوساطة كانتا تخفيان الكثير من الاختلافات السياسية والمطامح القطرية التي ظهرت خلال ثورة التحرير الوطنية، والتي انفجرت من فترة إلى أخرى لتنعكس سلبا على علاقاتهما مع الجزائر.

دواعي اختيار الموضوع:

يعد اختيارنا لدراسة موضوع "الوساطة التونسية والمغربية لحل القضية الجزائرية 1956-1962م"إلى أهمية كشف حقيقة وخلفيات هذه الوساطة، وأبعاد العلاقات المغاربية في فترة الثورة ومدى تأثيرها في حل القضية الجزائرية، وتباين الدراسات التي تناولت الموضوع في تحليلها لمختلف جوانبه يدفعنا إلى تقصي مدى صحة هذه الطروحات حول طبيعة العلاقات بين جبهة التحرير والأنظمة المغاربية.

إضافة إلى اختلاف أيديولوجية كل من النظامين التونسي والمغربي من جهة؛ وجبهة التحرير الوطني من جهة أخرى يقودنا إلى هذه الدراسة لمعرفة نقاط الاختلاف والالتقاء بين الأطراف الثلاثة وطبيعة الصراع الفكري بينهما من خلال توجهاتهم ومواقفهم.

إشكالية البحث:

يدور محور البحث حول محاولة معالجة إشكالية رئيسية و هي : ما حقيقة وخلفيات الوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية في ظل المطامح السياسية والمكاسب القطرية من جهة ومدى تأثر جهود الوساطة المغاربية بالسياسة الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية؟

ومن هذا المنطلق نطرح التساؤلات التالية:

1-هل نجحت جبهة التحرير في استراتيجيتها النضالية وبرنامج عملها المغاربي في ظل الصراع المتأجج مع قوة الاحتلال الفرنسي؟

2-هل مساندة الدول المغاربية ووساطتها لحل القضية الجزائرية جاءت من أجل احتواء الجبهة وإخراجها من ساحة تأثير الحركة الناصرية؟

3-ماهي الأبعاد المختلفة للوساطة المغاربية؟

4-ما مدى فهم واستيعاب الدول المغاربية للتوجهات الأيديولوجية لجبهة التحرير الوطني؟

5-ما مدى تأثير السياسة الديغولية في الوساطة المغاربية؟

مناهج البحث :

طبيعة الموضوع الذي درسناه يفرض علينا اتباع المنهج الوصفي من خلال وصف الأحداث التاريخية وتقص الأحداث والتطورات التاريخية، واستخدمنا كذلك المنهج التحليلي النقدي من خلال تحليل مختلف الوقائع والمواقف والأسباب المؤدية لها، واستنتاج مظاهرها وخصائصها التي تميزها وتتحكم فيها .

صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع في الوصول إلى المصادر التي تناولته في ظل تعدد أطراف الموضوع "تونس –المغرب–الجزائر"، ونظرة كل بلد للموضوع من وجهة نظر نظامه خاصة مع تباين مواقف البلدان المغاربية اتجاه القضية

الجزائرية بالنسبة للأنظمة من فترة إلى أخرى وصعوبة تتبع هذه التطورات، إضافة إلى ذلك أن الكتابات التاريخية التي نشرها الجزائريون الذين عايشوا الفترة الاستعمارية والتي تعد مصادر لدراسة تاريخ الجزائر المعاصر لم يتعرضوا إلى هذه العلاقات والوساطة المغاربية إلا في بشكل مقتضب أو بشكل عام وفي بعض الأحيان مغرق في المجاملة وبعيدا عن الواقع والموضوعية.

مصادر البحث و مراجعه:

اعتمدنا في بحثنا على بعض المصادر التي تناولت الموضوع بما فيها مذكرات القادة والسياسيين الذين عايشوا أو كانوا طرفا في موضوع بحثنا إضافة إلى بعض الصحف المواكبة للأحداث، بالإضافة إلى الدراسات والمراجع التي تناولت بعض جوانب الموضوع.

أولا: المصادر

الوثائق المنشورة:

لجبهة التحرير الوطني منها ما نشرعام1979م بعنوان "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني "

الشهادات :

المنشورة في أعمال الملتقيات المطبوعة حيث اعتمدنا على بعض الشهادات التي نشرت في "مجلة الذاكرة الوطنية " المغربية التي أدلى بها قادة المقاومة المغربية خاصة حول الدعم المغربي للثورة الجزائرية والتي ساعدتنا في التعرف على مواقف القادة السياسيين المغاربة.

المذكرات الشخصية و المؤلفات:

التي كانت طرفا بارزا في الأحداث أو عاصرتها نذكر على سبيل المثال مذكرات علي كافي، أحمد بن بلة، أحمد توفيق المدني "حياة كفاح " الجزء الثالث ويعتبر مصدرا رئيسيا باعتباره ناشط في الوفد الخارجي وربطته علاقات مع السلطات الرسمية المغاربية منذ عام 1956م، وأيضا مذكرات الشيخ خير الدين رغم أنه لم يتحدث فيها كثيرا فيها يخص موضوعنا إلا في قليل من المواضع، إضافة إلى مذكرات الجنرال ديغول باعتباره محورا لدراستنا وعنصرا فاعلا في أحداث موضوعنا المدروس، ولا ننسى مذكرات فتحي الديب،

أيضا يمكن إدراج كتابات بعض المجاهدين أو المسؤولين الذين شاركوا في صنع الأحداث مثل مذكرات الرائد لخضر بورقعة وكتابات محمد الصالح الصديق والطاهر سعيداني .
كما اعتمدنا على كتاب رضا مالك "الجزائر في افيان " حيث كان صاحبه شاهدا ومفاوضا؛ حيث تناول بإسهاب أهم محاور موضوعنا خاصة فيما يتعلق بمواقف بورقيبة ومحمد الخامس من القضية الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات منذ بدايتها.

ثانيا:المراجع

من بينها كتاب "الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية " مكننا من معرفة تناول الصحافة الدولية للقضية الجزائرية وأبرز مواقفها، إضافة إلى كتاب "الدعم العربي للثورة الجزائرية" لـ عمار بن سلطان ومجموعة من الباحثين حيث يحتوي الفصل الثالث منه على الدعم المغاربي للثورة الجزائرية دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا، وأيضا كتاب محمد الميلي "مواقف جزائرية "التي استفدنا كثيرا من طريقة تحليله المفصل والموضوعي للقضايا التي تحكمت في العلاقات المغاربية، واعتمدنا على عملين للأستاذ عمر بوضربة في هذا وهما "النشاط الدبلوماسيي للحكومة المؤقتة 1958-1960"و"تطور العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960". يضاف إليها عديد المراجع الأخرى.

ثالثا:الدراسات العلمية السابقة:

من بين الدراسات التي اعتمدنا عليها في موضوعنا أطروحة عبد الله مقلاتي "العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م" والتي تناولت البعد المغاربي للثورة الجزائرية ومختلف التطورات التي واكبت العلاقات المغاربية وتعامل جبهة التحرير معها، وأطروحة دكتوراه لعبد القادر العريبي "تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي1947-1980م"قدم فيها دراسة أكاديمية عن علاقة تونس مع جيرانها واستفدنا من حيث أسلوب تناوله للعلاقات التونسية الجزائرية عبر مراحلها المختلفة، كما اعتمدنا على دراسة غيلاني السبتي "علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية "

خطة البحث :

يحتوي بحثنا على مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين وخاتمة و ملاحق لها ارتباط وثيق بالموضوع.

خصص الفصل التمهيدي للتعرف على أوضاع المغرب العربي في الفترة الممتدة من 1954 إلى 1956م، حيث تطرقنا فيه لاندلاع الثورة الجزائرية وبعدها المغاربي، ثم تعرضنا إلى جيش تحرير المغرب العربي ثم استقلال تونس والمغرب.

وتناول الفصل الأول مساعي الوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية، حيث تطرقنا للبوادر الأولى للوساطة المغاربية، وذلك باستعراض مفهوم للوساطة ثم ندوة تونس1956م وما سبقها من أحداث، ثم لقاء الرباط وبعث الوساطة المغاربية من جديد سنة 1957م، وعالجنا مصير المقررات المغاربية بعد مؤتمر طنجة من خلال عرض أهم قراراته ومصيرها في ندوة المهدية وندوة الرباط في أكتوبر 1958م.

وتطرقنا في الفصل الثاني إلى مصير الوساطة المغاربية في خضم المناورات الديغولية و في ظل تأسيس الحكومة المؤقتة ومواجهتها لمخططات وسياسة ديغول لحل المسالة الجزائرية وفق تصوره، وتتبعنا انعكاسات السياسة الديغولية لنسف جبهة طنجة ومصير الوساطة المغاربية في ظل المناورات الديغولية و انعاكاساتها على العلاقات الجزائرية التونسية و المغربية وأيضا استعرضنا مشكلة الحدود المغربية الجزائرية وتداعياتها، وتضمن هذا الفصل الوساطة السويسرية كبديل للوساطة المغاربية والمفاوضات الجزائرية الفرنسية لحل القضية الجزائرية، واختتمنا الدراسة باستعراض النتائج المتوصل إليها بعد تتبعنا لمراحل الوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية، مع تدعيمها بملاحق ذات اتصال وثيق بموضوع الدراسة، وهي نماذج من بعض الوثائق كشواهد وأدلة مادية على صحة ما ورد في بحثنا المتواضع الذي حاولنا من خلاله تجسيد مكتسباتنا المعرفية والمنهجية خلال فترة التكوين الجامعي في الليسانس والماستر.

الفصل التمهيدي

أوضاع المغرب العربي 1954-1956م

1-اندلاع الثورة الجزائرية وبعدها المغاربي.

2-جيش تحرير المغرب العربي.

3-استقلال تونس1956م.

4-استقلال المغرب الأقصى 1956م.

أصبح المغرب بعد احتلال الجزائر بقوة الواقع نقطة مركزية في جدول أعمال الاستعمار الفرنسي وإن احتلاله أضحى مسألة توقيت ليس إلا لذا شكلت التجربة الاستعمارية بالجزائر المرحلة الأولى والأساسية لدخول الاحتلال أقطار المغرب العربي وترسيخ وجوده وبالضرورة سيعتمد السياسات التي تعتبر بتقديره كفيلة بمزاولة الوظيفة ذاتها التي قامت بها في الجزائر[1].

يعد الإجماع حول شعار الاستقلال الذي يميز النضال الوطني بالمغرب العربي واكسبه طابع "التفرد" و"القطيعة" لم يخل من تباعدات واختلافات وأحيانا تباينات بشأن مضمونه وطبيعته وإمكانياته ووسائله و نوعية القوى الدافعة له والداعية إليه[2] ، وهي اختلافات نخالها طبيعية بالنظر إلى التجربة التاريخية لكل قطر ومسار تطور حركته الوطنية وقياسا أيضا لحجم الاستعمار وعمق تأثيره في بلدان المغرب العربي.

1-إندلاع الثورة الجزائرية وبعدها المغاربي:

أصبحت تطلعات شعوب إفريقيا الشمالية إلى الاستقلال أمرا لا نزاع فيه فان الكفاح ضد الاستعمار هو الذي يجب أن يجذب على الخصوص الانتباه من الآن فصاعدا [3] بعدما اثبت النضال السياسي عقمه و فشل الحركات السياسية في الوصول إلى تحقيق مطامح الجزائريين بالطرق السلمية وتأكد الثوريون الذين قادوا ثورة أول نوفمبر أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بها وأن الحرية تؤخذ وتنتزع ولا تهدى وتعطى أبدا[4] ، وهذا ما يجعل رجلا معتدلا مثل فرحات عباس يقول سنة1953م:"لا يوجد حل آخر غير الرشاشات" [5] وليس غريبا أن نجد الذين فجروا الثورة الظافرة جميعهم من أصل الاتجاه الوطني أو

---

[1] محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي سلسلة أطروحات الدكتوراه 20، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1993م، ص 192.

[2] المرجع نفسه، ص407

[3] عبد الرحمان كيوان، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954ثلاثة نصوص أساسية ل"ح ش .ج /ح. ا .ح د" PPP-MTLD، تر: احمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م، ص 85.

[4] يحي بوعزيز، من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، دار البصائر ، الجزائر، 2009م ، ص370.

[5]براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائريين1947-1962من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية الزهرة. الأسبوع. الصباح نموذجا، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015، ص88.

الحركة الوطنية الثورية التي تطرح بديلا شاملا للواقع من خلال حرب شاملة على المحتل[1] وهي ثورة جادة رائدة لها فكرها وفلسفتها ولها أسلوبها المتميز في التنظيم والتخطيط والذين قادوها قادرون على تحقيق مصيرهم واثبات جدارتهم بالحياة والاستقلال[2] حيث حسمت ج ت و النقاش بين الأحزاب المختلفة وقالت بكل صراحة وحزم أن الأمة الجزائرية حقيقة ملموسة وأن المشكل ينحصر في الاعتداء الذي وقع عليها بتاريخ 1830م والذي يجب اليوم الرد عليه بنفس العنف الذي استعمل ضدها لتسترجع سيادتها[3] ، ولا ريب فيه أن هؤلاء الثوريين كانوا يمتازون بروح التضحية بأنفسهم وأموالهم من خلال تمهيدهم في الخفاء وخطوة خطوة لسير الكفاح المسلح التدريجي لتحقيق الهدف الأسمى ألا وهو الاستقلال[4] ،حيث لم تكن الثورة التي انفجرت في الفاتح من نوفمبر 1954م مجرد رد فعل على سياسة معينة أو نتيجة إجراء استعماري محدد إنما كان نسيج الثورة متصلا بعرى وثيقة ومتلاحمة مع مجموعة الحروب والثورات والانتفاضات وأعمال المقاومة التي اضطلع بها الشعب الجزائري طوال ليل الاستعمار الذي بدأ بالغزو الفرنسي البربري للجزائر 1830م والذي انتهى بانفجار الثورة التحريرية الكبرى سنة1954م[5].

وما وقع ليلة الفاتح من نوفمبر حسب قول الزبيري ليس إرهابا ولا عصيانا ولا خروجا على القانون ولكنه عمل سياسي مبني على أسس واضحة ويرمي إلى أهداف وطنية أهمها وأكثرها استعجالا تحرير البلاد بكامل أجزائها[6] ، ويصف أنور مالك الثورة الجزائرية بقوله:" ليست حربا انتقامية لأنها لا تنتقم من جنود الاستعمار بوصفهم أفراد ولكنها تقتل

[1] الصادق بخوش، الفكر السياسي للثورة التحرير الجزائرية مقارنة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 م، ص211

[2] محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة ، الجزائر،2010م ،ص50.

[3] زهير احدادن، شخصيات ومواقف جزائرية، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2002 م، ص144.

[4] محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر،2002م، ص171.

[5] بسام العسلي، الله اكبر وانطلقت ثورة الجزائر، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986 م، ص15.

[6] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2015 م، ص87.

فيهم أدوات الاستعمار" لما عرف عنها صيانة القيم الإنسانية وروح الإخاء تماشيا مع تعاليم الشريعة والمواثيق الدولية[1].

ارتأى جزء من الإطارات والمناضلين حسب قول المناضل عيسى كشيدة بعد الانقسام الذي حدث في حزب انتصار الحريات الديمقراطية إلى الالتفاف حول الحياديين الذين يمثلون الطريق الثالث الذي يستجيب أكثر لطموحاتهم ؛غير أن هناك واقع من غير الممكن تجاوزه على حد قوله أن عددهم لم يرتفع فالجزء الأكبر من المناضلين بقي تحت سيطرة مصالي ، لهذا السبب وتحت ضغط الأحداث اقترح بوضياف[2] قلب المسار الثوري أي مباشرة العمل موازاة مع تنظيم وتوجيه كافة القوى الحية حيث سيغير انطلاق الشرارة الأولى رأي المترددين وسيلتحقون تدريجيا بصفوف دعاة الكفاح[3] ، و يذكر "عبد الرحمان بلعقون "أن اللجنة الثورية بدأت في تحضير لإعلان الثورة ودعت الطرفين المتخاصمين للتفاهم على هذا الأساس فوجدت استجابة أكثر عند طرف اللجنة المركزية حيث أن هذا الطرف لم يشترط القيام بثورة مسلحة إلا في وجود المساندة من الخارج بينما المصاليين اعتبروا أن كل عمل من هؤلاء هو خروج على الطاعة وتمرد عن قانون الحزب وبعد انضمام اللجنة المركزية إلى اللجنة الثورية وفي إطار بحث خطة العمل لإعلان الثورة اجتمعوا في سويسرا.

---

[1] عبد المجيد الفضة، البعد الإنساني في الثورةالتحريرية1954- 1962م، مجلة المعارف، ع14، جامعة حمة لخضر الوادي، جوان2017، ص261.

[2] محمد بوضياف : ولد بتاريخ 23جوان 1919م بالمسيلة ناضل في صفوف الحركة من اجل "ح ا ح د" أصبح مسؤول الشمال القسنطينيي في المنظمة الخاصة وانفصل عن الحزب بسبب خلافات المركزيين و المصاليين سنتي1953-1954م، شارك بفعالية في اجتماع 22 وفي اللجنة الثورية للوحدة والعمل وشارك تحضير لانطلاق الثورة وتم تعيينه بالبعثة الخارجية للجبهة 1954م سجن مع احمد بن بلة 22اكتوبر1956م وبقي عضو ا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية عين وزيرا لدولة سنة1958م ثم نائب رئيس الحكومة المؤقتة سنة1961م أطلق سراحه بتاريخ 19مارس1962م رفقة زملاءه الذين القي القبض، توفي 29جوان 1992م.ينظر:محمد الشريف ولد الحسين ، من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال 1830-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر2010م ص57.

[3] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة ، تر: موسى أشرشور وزينب قبي ، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010م، ص68.

أكد أعضاء اللجنة الثورية في الاجتماع أن المساندة الخارجية قد حصلوا عليها بالفعل في البلاد العربية وعلى رأسها حكومة الجمهورية العربية المتحدة وأن اتصالات جارية مع التونسيين والمغاربة في سبيل توحيد العمل الثوري والتضامن الفعال [1] وأعطى العضوان المركزيان مواقفهما المبدئية على منح مساعدة مالية لكن ذلك لم يتحقق لأن اللجنة المركزية لم تأخذ برأي ممثليها، وما إن وصل بوضياف إلى الجزائر العاصمة أبلغه بن بله[2] مجددا باجتماع وشيك في "برن" مع زعيمين مغاربيين وألح عليه بالحضور وفي سويسرا التقى بوضياف وديدوش وبن بلة بعز الدين عزوز مناضل تونسي مقيم في ليبيا وعبد الكبير الفاسي مسؤول مغربي وأثناء هذا الاجتماع أدرجت نقطتان في جدول أعماله هما: وضع أسس تعاون بين الحركات الثلاث ؛وتعهد المغاربة بإمداد الجزائريين بالسلاح وسمح هذا اللقاء حسب بوضياف بتمتين الأواصر بين حركات التحرر المغاربية[3].

يعد انعدام الثقة بين الطرفيين خاصة تشكيك المركزيين من خلال بعض المواقف التي قاموا بها اعتبرها الثوار تراجعا منهم فعقدوا اجتماعا آخر يعتبر تكملة للاجتماع الذي عرف باجتماع "الاثنين والعشرين شخصا" وفي هذه الاجتماع قرروا قطع الصلة مع المركزيين وإعلان الثورة التحريرية دون مشورتهم وعينوا تسعة أعضاء لمجلس الثورة[4] وتكوين اللجنة السداسية من الداخل وهم" مصطفى بن بولعيد[5]، محمد بوضياف ، بلقاسم كريم ، مراد ديدوش، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط" [6] .

---

[1] عبد الرحمان بلعقون، من وراء القضبان ،ط1 ، منشورات السائحي، الجزائر، 2016م ، ص ص74-75.

[2] أحمد بن بلة :ولد بمغنية بتاريخ 25ديسمبر1918م، ونشأ بها في أسرة من أبويين وسبعة أطفال دخل المدرسة الفرنسية بالبليدة وهو في 11سنة؛ وعادا إلى تلمسان لدراسة المرحلة الإعدادية كسب شعبية كبيرة نتيجة المهام الذي كان يقوم بها نتيجة نشاطه السياسي وكسب ثقة الرئيس جمال عبد الناصر حيث كان له مؤهلات والقدرة على التحرك والمناورة فضلا عن تمتعه بقوة جذب واستقطاب لا جدال فيه . ينظر: محمد عباس ، خصومات تاريخية ، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص ص132-130.

[3] عيسى كشيدة ،المصدر السابق، ص 92.

[4] عبد الرحمان بلعقون، المصدر السابق، ص92.

[5] مصطفى بن بولعيد: ولد يوم5 فيفري1917م كان أحدا أعضاء المنظمة الخاصة، ساهم في الإعداد للثورة منذ1953، وهو من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل ترأسا اجتماع لجنة22، قاد الثورة المسلحة في الاوراس القي القبض عليه بالحدودالتونسيةالليبيةفي12فيفري1955 تمكن من الفرارفي10نوفمبر1955، ليواصل كفاحه إلى أن استشهد22مارس1956م.ينظر: محمدعباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص37.

[6] عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار هومة ، عين مليلة، 2003م، ص110.

وأعضاء ثلاثة في الخارج وهم :محمد خيضر، حسين آيت أحمد ، أحمد بن بلة " وهي أول تشكيلة تأسست منها ج ت و وأعلنت منها ج ت و بيانها الذي كان ينبئ عن بعد النظر وعن تفكير ناضج وسليم[1] ، واندلعت شرارة أول نوفمبر معلنة حربا شعواء ضد المحتل الغاشم عبأت لها فرنسا مليوني جندي [2].

تجدر الإشارة أنه ساهمت عدة ظروف سبقت هذه التحضيرات للتفكير في تفجير الثورة حيث أن انقسام حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين سنتين 1953-1954م وصراع أجنحته حال دون قيام الكفاح المسلح في بداية الخمسينات بالجزائر في حين تمكن كل من تونس والمغرب من الشروع في العمليات العسكرية وتقدمت بذلك في النضال المسلح عن الجزائر رغم ضخامة تضحيات الشعب الجزائري إبان المقاومة المسلحة والسياسية وتأثر الشباب الثوري فسارع إلى إقامة ج ت و للحاق بالركب معية الأشقاء في المغرب العربي[3].

يذكر محمد حربي شهادة الشيخ الحسين بن ميلي الذي قال :"في صائفة 1954 م طلب مني ديدوش مراد وكان قلقا حول إمكانية دفع الشعب الجزائري إلى النضال المسلح وراء رجال مجهولين وأن اقنع بوضياف بإعلان الانتفاضة تحت راية مصالي فسعيت إلى ذلك لكن بوضياف قابل الاقتراح بالرفض الجازم"[4] ، وهذا ما أكده أبو القاسم سعد الله الذي أشار أن مسيرة الثورة دون زعامة قد يفسر لنا الشعار الذي رفع سنة 1962 وهو"الشعب هو البطل الوحيد"[5] ،حيث أن جبهة التحرير استمدت حقيقتها من كيان

[1] عبد الرحمن بلعقون ،المصدر السابق ، ص ص 77-78.

[2] محمد سكال، باسم الحضارة، تر: بشير بولفراق، دار القصبة، الجزائر، 2015م، ص200.

[3] وزارة الثقافة والإعلام، ملفات وثائقية، نصوص لجبهة التحرير الوطني 1954-1962م، مركب الطباعة برغاية، الجزائر، 1979م، ص8.

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994م، ص157.

[5] ابو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996 م، ص15.

الشعب واستلهمت أصولها ومبادئها من أصوله ومبادئه وكان هذا هو سبب قوتها والتفاف الشعب حولها[1].

كما أكد محمد حربي أن البرنامج كان شديد الاختصار وكانت نقطة القوة فيه تكمن في رغبة جبهة التحرير الانضمام إلى تونس والمغرب المناضلين دون ربط هذا التضامن المغربي باتفاق مسبق بين قيادات الأحزاب كما كان يقول المركزيين وفيما يتعلق بمسألة الانتماء القومي فإن جبهة التحرير تنظر إليها من منظار الأيديولوجيا القومية التي ترجع وجود الدولة الجزائرية إلى ما قبل الفترة الاستعمارية [2] ، فلقد برزت على الساحة الجزائرية قوة جديدة متمثلة في اللجنة الثورية للوحدة والعمل المتكونة من قدماء المنظمة الخاصة وقد أسفرت عن نفسها تحت تسميتها التاريخية "ج ت و "[3] .

عبرت الجبهة من خلال بيان أول نوفمبر الذي وجهته للشعب الجزائري عن رغبتها في تشكيل جمهورية جزائرية ديمقراطية متحدة مع أقطار المغرب العربي[4] في الإطار الإسلامي العام وهذا واضح من خلال ما تضمنه البيان[5] ، غير أن الثورة الجزائرية لم تكتفي بالشعارات السياسية والبيانات بل تجسدت ميدانيا من خلال هجومات20 اوت 1955 م بالشمال القسنطيني ، حيث أجمعت المصادر التاريخية على أن زيغود يوسف هو صاحب فكرة الهجوم حيث أن الاستعدادات لهذا الهجوم بدأت في جوان1955م وفي هذا الصدد يقول العقيد علي كافي : "أن فكرة عملية 20 اوت1955 م كانت بمبادرة شخصية من البطل زيغود يوسف وتحمل خطورة ومسؤولية نتائج العملية إن لم تسري

[1] محمد زروال، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ،الجزائر ،1994م ، ص38.

[2] محمد حربي، المرجع السابق، ص66.

[3] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، د.ت، 2012م، ص349.

[4] ثابتي حياة، الدكتور فرانزفانون والثورة الجزائرية، المرآة للدراسات المغاربية، ع1، جامع وهران أحمد بن بلة ، جانفي 2014 م، ص147.

[5] ينظر الملحق رقم 01.

على ما يرام وحسبما يرجى منها حيث درس سلبيات وايجابيات المحتملة من قريب وبعيد"[1]

تزامنت العمليات الفدائية في المغرب الأقصى مع السلطان محمد الخامس في الذكرى الثانية لنفيه إلى جزيرة مدغشقر بسبب موقفه المشرف مع الاستقلال والحركة الوطنية الاستقلالية المغربية وحزب الاستقلال المغربي وكتب ادوارد باهر قائلا : "لقد كانت أحداث العشرين أوت تعبيرا عن الاحتفالات بالذكرى الثانية لإلقاء القبض على سلطان المغرب الأقصى...وبينما شهدت مدينة وادي زم في البلد الأخير تقتيل حوالي تسعين أوربيا فإن العملية قد أخذت نفس الحجم تقريبا في ناحية سكيكدة والعالية"[2] ، رغم أن هذه الأحداث وقعت دون تنسيق مباشر مع قادة الانتفاضة في المغرب لكنها اختارت الذكرى لرمزيتها المغاربية ولتأكيد التضامن مع محنة الشعب الشقيق وحتى وإن كانت تشترك معها في بوتقة النضال المشترك ومشروع وحدة الكفاح في المغرب العربي وهو مشروع راسخ في ذهن النخب المغاربية منذ عهد نجم شمال إفريقيا[3].

كما أشارت أرضية مؤتمر الصومام أيضا في هذا المجال إلى أن ج ت و ستعمل على تعزيز أواصر التضامن مع شعوب المغرب العربي وتعرب على استعدادها لتأسيس اتحاد يجمع دول شمال إفريقيا وكذا تقبلها لأية مبادرة في هذا الاتجاه تأتي من الجارتين الشقيقتين تونس والمغرب الأقصى ولم يمضي وقت طويل عن نداء الجبهة الذي ورد في أرضية المؤتمر حتى دعا الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في شهر أكتوبر 1956 م دول المغرب العربي إلى لم الشمل فيما بينها في إطار تنظيمي على شاكلة فيدرالية[4].

---

[1] مصلحة البحوث والتوثيق، هجومات 20اوت1955على الشمال القسنطيني، المصادر، ع3، مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة1954،الجزائر، 2000م، ص157.

[2] محمد العربي الزبيري، الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة، المصادر، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 1999م، ص51.

[3] عبد الله مقلاتي، 20اوت في الجزائر والمغرب أية علاقة، الملتقى الدولي السادس"أحداث 20اوت 1955الدلالات والأبعاد والتداعيات يومي 25-26اكتوبر 2011م، سكيكدة ،د.ت ، ص178.

[4] عبد القادر كرليل، التدويل والتفاوض في وثيقتي بيان أول نوفمبر 1954وأرضية مؤتمر الصومام1956م، المصادر، ع33، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م،الجزائر، 2011م، ص101.

2-جيش تحرير المغرب العربي:

كانت الشروط الموضوعية مهيأة لقيام جيش تحرير المغرب العربي الذي جعلته لجنة تحرير المغرب العربي على رأس أهدافها وكانت الاتصالات الأولى بين ممثلي المقاومة بكل تونس والمغرب مشجعة إلى درجة أن النواة الأولى للعمل المغاربي المشترك أخذت منذ ذلك الحين تربط بين الحدث وآفاق بناء وحدة المغرب العربي[1] ، ورغم ما أظهره الجيش الفرنسي من تحد سعيا منه لفرض حله العسكري بقي جيش تحرير المغرب العربي متشبثا بالعمل الثوري في الجزائر والمغرب رغبة منه إلحاق هزائم بالجيش الفرنسي تترجم قوة تنظيمه المسلح التي من شأنها المساهمة في تنبيه الحكومة الفرنسية لإعادة مراجعة مواقفها اتجاه شمال إفريقيا ، وفي نفس الوقت لم يكتفي بهذا التوجه بل سعى إلى دعوة شعوب المغرب العربي الالتفاف حوله لتحقيق أهدافه المحددة في بياناته كبيان أول نوفمبر1954وبيان المقاومة المغربية بالمغرب الأقصى وفي بلاغ أمضاه حفيد الأمير عبد القادر محمد سعيد الجزائري ومحددا فيه من جديد سياسة جيش تحرير المغرب العربي مؤكدا فيه على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

1-الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي مع عودة سلطان مراكش الشرعي إلى عرشه بالرباط.

2-عدم التقيد بأي اتفاقيات عقدت أو تعقد مستقبلا لا تحقق الهدف الأول كاملا.

3-اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارجا على ما أجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية وأنهم لا يمثلون إلا أنفسهم.

شكل هذا البلاغ إستراتيجية جيش التحرير المغرب العربي التي أعدها خصيصا لتجاوب مع منطق السياسة الفرنسية العسكرية ومحذرا في نفس الوقت الحركات السياسية المغاربية من مغبة سقوطها في تكتيك السياسة الفرنسية [2] إلا أنه تدخل عاملان لمعاكسة

[1] محمد عباس، دوغول...والجزائر، دار هومة ،الجزائر، 2007م، ص 437.

[2] محمد خيشان، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة1947-1957م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، 2001-2002م، ص101.

العمل المشترك ضمن الآفاق المغاربية الموحدة تمثل الأول في سرعة تحرك "منديس فرانس" الذي بادر بعقد الاتصالات مع القادة السياسيين بكل من تونس والمغرب ومداد الاتفاقات مع جبهة تحرير الفيتنام لم يجف بعد حسب تعبير المناضل محمد بن سعيد والعامل الثاني انعكاس الأوضاع المتمايزة لكل بلد من أقطار المغرب العربي الثلاثة على مواقف الزعماء السياسيين من مسألة الكفاح المسلح ذاتها فقد كان الاتجاه الغالب بكل من تونس والمغرب واستغلال العمل المسلح لتحريك الموقف السياسي باتجاه التخلص التدريجي من نظام الحماية المفروض على كلا البلدين ، بينما كان هذا العمل بالنسبة لقادة ج ت و الوليدة تكتسي طابعا استراتيجيا لا يمكن بدونه تحرير الجزائر من قبضة استعمار استيطاني جعل منها "جزء لا يتجزأ من فرنسا"[1].

استغل مهندسو السياسة الاستعمارية إلى جانب العمل العسكري لمواجهة موجة التحرر المغاربية الاختلافات والتناقضات التي كانت سائدة بين أحزاب الحركة الوطنية في الأقطار الثلاثة حيث بدأت بأضعف حلقة في تحالف لجنة المغرب العربي وهي تونس.

من خلال الاتصالات بالزعيم الحبيب بورقيبة[2] منذ سنة1954م والذي كان لا يؤمن بالثورة كوسيلة للتحرر ولا يؤمن بوحدة الكفاح المشترك للشعوب المغاربية الذي كان تقوده لجنة المغرب العربي حيث صرح قائلا:" لماذا أربط القضية التونسية بالقضية الجزائرية في حين أن الجزائر ليست إلا مستعمرة فرنسية مندمجة اندماجا عميقا أما المغرب الأقصى فان العهد المظلم الذي يعيشه يجعل وجود فرنسا أمرا ضروريا له" .وهو ما شجع الحكومة الفرنسية على الاتصال به ثم التفاوض معه منذ سبتمبر 1954م وإغرائه بالاستقلال الداخلي في 3جوان 1955م والذي تحول إلى بروتوكول 20مارس1956م

[1] محمد عباس، دوغول...والجزائر، المرجع السابق، ص338.

[2] الحبيب بورقيبة : ولد في 3 أوت 1903بالمنستير انخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي سنة1922م، سافر الى باريس في الفترة الممتدة بين1924-1927م لإكمال دراسته، تمكن من الحصول على الاستقلال الداخلي لتونس بتاريخ20مارس1956م وهو الأمر الذي جعله يتعارض مع صالح بن يوسف ليبرز الصراع اليوسفي البورقيبي. ينظر: أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر1881-1956م ، تعريب جمادي الساحلي، الشركة التونسية لتوزيع ، ط1، تونس، 1986م ، ص 530.

وقد توسعت هذه الدائرة لتشمل مراكش من خلال اتفاقية اكس ليبان في نفس التاريخ تحت الضغوط العسكرية وقد ذكر هذه الحقيقة السيد ادغافور في مذكراته حيث قال :" لقد جنبنا فرنسا من كارثة حقيقية في سنة 1955 م سبب المشروع السياسي البعيد المدى الذي كان يجرى تطبيقه من خلال المقاومة المسلحة والذي يهدف إلى إقامة وحدة سياسية في ظل دولة ثورية حديثة تضم المغرب الجزائر ثم تونس"[1] ، وهذا ما يؤكد أنه كان لنشاط جيش تحرير المغرب العربي أثره على جنوح فرنسا لمنح تونس والمغرب استقلالهما حفاظا على الجزائر.

أدت هذه السياسة إلى تصدع المشروع الوحدوي كما ساهمت المطامح القطرية والصعاب الداخلية في انهياره وإن فشل مشروع جيش تحرير المغرب العربي في فرض معطيات جديدة في المنطقة المغاربية قد مكن الإدارة الفرنسية من تنفيذ مخططاتها الجديدة وحتم على الثورة الجزائرية أن تعيد النظر في استراتيجية مغربة الحرب وعلاقاتها المغاربية فواجهت السياسة الفرنسية بإرساء علاقات تعاون مع تونس والمغرب أفادتها في خدمة مطامحها الثورية وكسب دعم المواقف المغاربية[2] إلا أنه رغم تأسيس جيش التحرير المغاربي من قبل الحركات المغاربية بتاريخ1955م وواصلت جهادها إلى جانب الثورة في المراحل الأولى غير أنها فشلت في هدفها خلال سنة1956م نتيجة انشغال كل حركة بقضاياها الداخلية ونتيجة هزيمة دعاة الوحدة[3].

3-استقلال تونس مارس1956م:

عهد الاستعمار الفرنسي إلى مبدأ تجزئة النضال سواء في كل جزء على حدة أو بالنسبة للمغرب العربي ككل وقد وضع خطوط هذه السياسة منديس فرانس ففي تونس

---

[1] محمد شرقي ، علاقة الثورة الجزائرية بلجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة 1954-1956، أعمال الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية 11-12ديسمبر2006م " ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي المنطلقات – الحقائق-والأبعاد" ، جامعة 20أوت 1955سكيكدة ، دار الهدى ، عين مليلة ،2007م ، ص124.

[2] عبد الله مقلاتي ، جيش تحرير المغرب العربي والثورة الجزائرية نحو تجسيد مشروع مغربة الحرب1955-1956م، مجلة الحقيقة ، ع4، جامعة ادرار، جويلية2009م ، ص85.

[3] محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي1910-1954، ط1، البصائر الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص597.

نجحت هذه السياسة في تجزئة النضال حيث أوجدت تيارين داخليين متصارعين تيار تهادني هو حزب الدستور الجديد الماثل بالاتفاق مع فرنسا وتيار نضالي يرفض أية مساومة مع المستعمر وكانت الاتفاقية التي حصل عليها حزب الدستور بداية لتجزئة النضال في المغرب العربي كله[1] حيث يجمع مؤرخو الحركة الوطنية التونسية بأن هذه التسوية السياسية لرئيس الحزب الدستوري هو الذي فجر الصراع داخل الحزب وتحديدا بين جناحين جناح بورقيبة وجناح صالح بن يوسف[2]،وهذا ما أشارت إليه صحيفة" Témoinyage chretien تيموانياج كريتيان" من خلال ما نقلته عن مجلة "ايسبري" التي تحدثت عن تطور الحركة التونسية في المستقبل وما يمكن أن تتعرض له من أخطار داخلية تسببها لها التيارات المتنوعة وعبرت عن هذا بقولها :" فإذا أراد أنصار القوة عندنا أن يضعوا قوة الحزب الدستوري بإخلافهم مرة أخرى للوعود التي قطعتها فرنسا لتونس فإنهم سيعطون بذلك فرصة للقوة المتطرفة المتعصبة (على حد قولها)أن تشن حركة مقاومة لا تغتفر..." ويتجلى من هذا المقال مدى وعي الفرنسيين أن مصلحتهم تكمن مع بورقيبة من خلال مسايرتهم له لتجنب الطرف المخالف له للحفاظ على مصالحهم وهذا ما أكده بورقيبة بقوله :"أن مصلحة فرنسا أن تسير في الطليعة مع الرجال المعتدلين"[3].

تولى ادغارفور رئاسة الحكومة بتاريخ 23 فيفري بعد سقوط حكومة منديس وصرح ادغارفور بأنه من الممكن الوصول إلى اتفاق دون الإفراط في التنازل واستؤنفت المفاوضات الفرنسية –التونسية يوم15مارس وسعى" بيار جولي" وزير الشؤون التونسية المغربية ورئيس الوفد الفرنسي إلى مراجعة عمل المتفاوضين مقدما مطالب جديدة حسب نظرية السيادة المزدوجة فرفض الوفد التونسي ذلك وسمحت الاتصالات مع الطاهر بن

[1] عبد الله الطاهر ،الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية وقومية1830–1956م، ط2، دار المعارف، تونس، 1990م، ص245.

[2] محمد الرحموني، العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة ، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013م، ص173.

[3] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1955م، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت، ص59.

عمار بإحراز الاتفاق حول القضاء ووضعية الفرنسيين بتونس وقد ترأس الطاهر بن عمار وادغافور المفاوضات يومي9-15افريل والتقى ادغافور بالحبيب بورقيبة يوم21افريل لتذليل الصعوبات الأخيرة الخاصة بالبلديات وأمضى يوم22افريل بروتوكول المصادقة على الاتفاقيات الضابطة للاستقلال الداخلي بتاريخ 3 جوان 1955م[1]، لقد ألزمت الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والمغرب بمنح هذه الأخيرة استقلال شبه تام مما حدا بورقيبة إلى طلب مراجعة الاتفاق الفرنسي التونسي الموقع في 3جانفي1955م[2].

ولقد أسفرت الصعوبات الداخلية المتزامنة مع الضغط المتزايد لرأي العام عن إبرام وتوقيع بروتوكول يكرس اعتراف فرنسا باستقلال تونس بتاريخ20 مارس 1956م بعد أن كان تم اعتماد من قبل تاريخ 16افريل بداية المفاوضات[3] وقال فضيل الورتلاني بشأن الاتفاقية أن موضوعها يحمل شقيين الأول يتعلق بالاتفاقية نفسها والثاني يتعلق بالأفراد الذين ارتضوا تلك التجربة وأنهم استعجلوا على حد قوله في دعوة المجاهدين التونسيين الذين كانوا في الجبال يكافحون الاستعمار لتسليم أنفسهم وأسلحتهم لمجرد وعد صدر عن رئيس حكومة فرنسا وأن هذه الأقطار الثلاثة إنما تشكل أمة واحدة وقضية واحدة لا يجوز أن ترضي المستعمرين بتجزئتها وتفريقها الحربي والسياسي[4].

حيث لم يقبل المغاربيون الوحدويون هذا الحل واتخذوا موقفا مضادا وعلى رأس هؤلاء المناضل "يوسف الرويسي "الذي أصدر بيانا ثانيا شنع فيه القيادات السياسية الحزبية التونسية وجاءت عباراته دالة على غضبه العميق قائلا :" أن هاته الاتفاقية هي مؤامرة استعمارية انحرفت فيها الحكومة التونسية والوفد المفاوضي والذين يدعون إلى إلغاء

[1] خليفة الشاطر، وآخرون، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس، 2005م، 171.

[2] فاروق بن عطية، سي محمد خطاب الفرقاني المبشر ببناء المغرب العربي، تر: جناح مسعود، ديوان المطبوعات الجامعية 2016م، الجزائر ، ص54.

[3]Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, Enal Rahma, Alger, 1996, p113.

[4] الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009م، ص60.

السلاح من الزعماء واللجوء إلى المفاوضات ...إن الشهداء يرفعون أصواتهم ضد المؤامرة الاستعمارية التي تحاك ضد الشعب التونسي العربي وأن يحطموا قيود الاتفاقية الجديدة"[1].

إلا أن بورقيبة أدرك أن التسوية السياسية مع الاستعمار هي مفتاح الحل للمسألة الوطنية التونسية لذلك ضحى بالمقاومة المسلحة وعمل على تجريدها من السلاح لأنه يعلم أن استمرار المقاومة المسلحة ضد الإستعمار الفرنسي يعني أن مركز الثقل السياسي سيميل بكل تأكيد لمصلحة الحركة اليوسفية التي تقود هذا الكفاح المسلح والمتحالفة عضويا مع الثورة الجزائرية[2] وإذا كان التصريح المشترك التونسي الفرنسي بالنداء "للفلاقة" لوضع السلاح والالتحاق بديارهم كشرط للاستقلال الداخلي لم يوقع إلا بتاريخ 23نوفمبر1954م بعد مماطلات وتسويفات وتأجيلات، فرغم أن هذه الاتفاقيات على ما هي عليه من ضعف وعدم إرضاء للمطالب التونسية لم تقبل بها فرنسا مع ذلك في النهاية إلا مضطرة تحت وطأ فاتح نوفمبر كما تؤكد جريدة "لوموند" التي كتبت تقول: "إن فرنسا لم تف بوعدها بالاستقلال الداخلي لتونس بعد وضع الفلاقة أسلحتهم إلا تحت ضغط الثوار في الأوراس"[3].

يتضح لنا من خلال عنصري "السرية والسرعة" مدى اضطراب الموقف الفرنسي في معالجة القضية التونسية بمجرد اندلاع الثورة الجزائرية وسوف يستفيد بورقيبة على تسوية منفردة وسريعة للقضية التونسية تحت ضغط ثوار الجزائر، على الرغم من التلاحم الوطيد بين كفاح البلدين الشقيقين خلال هذه المرحلة إلا أن بورقيبة أقرى سياسة قطرية ومضى في تجسيدها، وذلك لإعتبارات عديدة أهمها تأكد بورقيبة من تحقيق نتيجة مهمة اعتمادا على فصل القضية التونسية عن قضايا المغرب العربي وإجراء المفاوضات الثنائية تنسجم

[1] عبد الجليل التميمي، القناعات والثوابت المغاربية في مسيرة المناضل الكبير يوسف الرويسي، مجلة الذاكرة الوطنية، جامعة محمد الخامس، تصدرها المندوبية السامية بالتعاون مع المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، جانفي2002م، ص ص139-140.

[2] أحمد توفيق المدني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2001م ، ص ص20-21.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة ، الجزائر، 2007 م، ص211.

مع خصوصية الوضعية التونسية التي تختلف عن وضعية الجزائر وتجسيد بورقيبة لسياسته البرغماتية والترويج لمذهبه في معالجة المشكلات التحريرية وهو مبدأ خذ وطالب الذي يعتمد على سياسة المراحل[1] ومن الثوابت في سياسة بورقيبة أنه يعتمد على تنازلات الخصم ليطالب بمزيد منها[2].

فقد كان يصرح في كل مرحلة من المفاوضات انه أنجز خطوة مهمة باتجاه الغاية وهي الاستقلال التام ، إن معالجة القضية التونسية السهلة نوعا ما سيليه معالجة القضية الجزائرية التي تتطلب وقتا طويلا حسب ما يوحي به الساسة الفرنسيون خاصة وأن فرنسا كانت تعول عليه في تعزيز موقعها ووقاية تونس من التوجهات المغاربية والقومية العاصفة[3] وهذا نظرا لفكره الذي يميل للغرب وهذا واضح من خلال تصريحاته بقوله :"أن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية ومن مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد ودمشق والقاهرة " وقال أيضا:" إن اجتياز البحر الأبيض لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية"[4] إلا أنه استمرت علاقات التنسيق السياسي والجوار الجغرافي في خدمة مطامح حركة المقاومة والثورة حيث تم في مرحلتين ما بين 22-27مارس 1956م وصول دفعات من الأسلحة وجهت إلى منطقة الأوراس وسوق أهراس عن طريق الحدود الليبية والتونسية ورغم محاولات المراقبة المشددة إلا أن أغلب هذه الكميات من الأسلحة قد وصلت إلى الثوار ويذكر النقيب مراد صديقي مراكز استقدام السلاح من بينها مسرب جزيرة جربة والسواحل التونسية باستعمال زوارق صغيرة ويشير المجاهد محمد سعيد أنه بعد سنة1956م شكلت

[1] عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالمقاومة التونسية 1954-1962م ، المصادر، ع19، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م ،الجزائر، السداسي الاول2009م ص ص179-180.

[2] محمد الهادي ،الشريف ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، تعريب: محمد الشاوش و محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس ، 1993م، ص ص137-138.

[3] عبد الله مقلاتي ،الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالمقاومة التونسية1954-1956م، المرجع السابق ، ص180.

[4] محمد بلقاسم وآخرون ،القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجبهة الشرقية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م ، ص119.

لجنة في الولايات(1-2-3-4)وبمشاركة القاعدة الشرقية لتجميع الأسلحة في تونس وتوزيعها على ولايات الداخل بواسطة كتائب[1].

ونظرا لوعي القادة الجزائريين الذي دفعهم إلى كسب القادة التونسيين وتحويل هذا البلد كقاعدة خلفية لنشاط الثورة الدبلوماسي والسياسي والعسكري حيث شكلت تونس وضعا خاصا لجزائر وثورتها التحريرية نظرا للاشتراك الثنائي في العديد من القضايا ذات المصير المشترك ، وكانت تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة والمؤونة حيث تركز الدعم المادي بالنسبة للحكومة التونسية على فتح حدودها للثورة الجزائرية من خلال نقل الأسلحة القادمة من ليبيا ومصر[2].

وقد أكد جمال قنان أن "معركة العرائش" التي خاضها التونسيون والجزائريون تعتبر خير دليل على دور دول المغرب العربي في تدعيم وتعزيز الثورة الجزائرية[3] وقد كان الناحية الشرقية للمنطقة الأولى الأوراس النمامشة التي تمتد من خنشلة شرقا إلى الحدود التونسية غربا الدور المحوري لاعتبارات استراتيجية إذ كانت تمثل نقطة عبور لجيش ت و للإمداد بالأسلحة والذخيرة وتخزينها وقد شهدت المنطقة الأولى التاريخية خلال العام الأول من اندلاع الثورة نشاطا سياسيا وعسكريا بين الجانبين التونسي والجزائري يتحتم علينا ذكره لتوضيح مدى التلاحم بين الشعبين[4].

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية1954-1962، دار الأمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص ص174-175.

[2] مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية1945-1962م ، دار الحكمة ، الجزائر، 2010م، ص ص 130-140.

[3] عبد الله مقلاتي ، إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، وزارة الثقافة، الجزائر ،2013 م، ص245.

[4] لمياء بوقريوة ، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، دورية كان الخامسة، ع16، الجزائر، جويلية 2012م، ص 80.

4-استقلال المغرب الأقصى 1956م:

خططت الإدارة الفرنسية لفصل الثورة الجزائرية عن المغرب بإنهاء تحالفها مع المقاومة المغربية حيث اضطرت حكومة فرنسا إلى المناورة وإرجاع الملك محمد الخامس[1] من منفاه والدخول معه في مفاوضات حول وضع المغرب وكان الملك مستعدا للتفاوض وقد قبلت الحركة الوطنية في المغرب ممثلة في حزب الاستقلال بأسلوب التفاوض ذلك برغم من أن رئيس حزب الاستقلال رفض اتفاقية "Acxliban اكس ليبان" وعارض الاتفاقية المغربية الفرنسية[2] إلا أن باريس اضطرت تحت ضغط هجومات 20اوت 1955م إلى التسليم بضرورة عودة محمد الخامس حتى لا يعم الكفاح كامل الجبهة الجزائرية-المغربية مما يهدد بتمديد المعركة إلى كامل المغرب العربي بفعل موقف الجناح اليوسفي في تونس الذي كان يدعو إلى مواصلة الكفاح المسلح حتى تحقيق الاستقلال التام وللحيلولة دون تطور الجبهة المشتركة بين الجزائر والمغرب وعزل الثورة الجزائرية الذي أصبح ممكن آنذاك التمهيد لخنقها ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد أن تحاط عودة محمد الخامس بإجراءات تضعف في آن واحد قدرة الملك وقدرة حزب الاستقلال على التفاوض من موقع قوة لذلك أصرت باريس على أن تكون جميع الاتجاهات ممثلة في المفاوضات" ايكس ليبان" بما فيه الاتجاه الذي سبق له أن تعاون مع الاستعمار.

والواقع أن الإصرار على تمثيل جميع الاتجاهات في كل تفاوض قاعدة ثابتة من قواعد الاستعمار الذي يسمح بتسريب متعاونين مع الإدارة الفرنسية وبالتالي زرع الخلافات لإضعاف التيار الوطني وهكذا نجحت السياسة الاستعمارية في إحلال مشروعية التفاوض

[1] محمد الخامس :(1910-1961م)عاهل المغرب واجه الاستعمار الفرنسي وقاد بلاده إلى الاستقلال تولى محمد بن يوسف الحكم عام 1927م بعد وفاة والده سلطان والمغرب في أوج المرحلة الاستعمارية التي عرفت بمرحلة الحماية سنة 1953 م نفي إلى كورسيكا فجزيرة مدغشقر، وفي أواخر سنة1955م أعيد تنصيبه رئيسا واعترفت فرنسا باستقلال المغرب سنة1956م، في سنة 1958اعلن محمد الخامس نفسه ملكا متخليا عن لقب السلطان الذي اعتبره بائد. ينظر: تركي ضاهر ، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2 ، دار الحسام ، بيروت، 1992م، ص120.

[2] عبد الله الطاهر ، المصدر السابق ، ص248.

من أجل استقلال المغرب ، محل شرعية النضال المسلح لتحرير المغرب العربي كله[1] وفي الوقت الذي لم يكن في ساحة النضال أقوى من المنتمين لحزب الاستقلال والذي هو حزب الشعب ليحدث الانشقاق الذي كان مقدمة للانفصال في صفوف حزب الاستقلال والذي كان أيضا من عوامل مقررات اكس ليبان[2] فأثارت بذلك أكثر من شبهة حول مشروعية الحزب وصار كل تيار يبحث لدى النظام الوليد عن سند يصبغ عليه طابع الشرعية على حساب غيره ؛وكانت النتيجة الطبيعية لذلك كله أن تدعمت شرعية النظام خصوصا وأن شخصية محمد الخامس الذي لم يكن يناقش أي احد في شرعيته ولا يشك أحد في وطنيته[3].

وقد استغل الملك المغربي سياسة فرنسا القائمة على مبدأ منح الاستقلال الذاتي أو شبه تام لشعوب وإقامة معها علاقات صداقة اقتصادية وسياسية مع ضمان حقوق فرنسا الجوهرية [4] وأيضا حاول الملك محمد الخامس تجنب المصادمة مع فرنسا وسياستها لأنه كان يدرك أن المرحلة الأولى من الاستقلال تتطلب تعاون مع السلطة الفرنسية وفي الاتجاه الآخر راهن النظام المغربي على تفهم قادة الثورة الجزائرية للضغوطات التي تمارسها فرنسا على الملك محمد الخامس الذي دعم الثورة بشكل غير مباشر[5] بتقديم مختلف التسهيلات والمساعدات خاصة الدعم اللوجستيكي حيث كان مهمة تمرير الأسلحة على الجبهة المغربية وكانت مناطق الريف الاسبانية ملجأ آمن وقاعدة مهمة لتزود بالسلاح وازداد معها احتكاك الثوار الجزائريين بسكان الريف المتعاطفين تلقائيا مع الثورة الجزائرية كما استفادت الثورة من علاقاتها الوطيدة مع حركة المقاومة المغربية فيما يخص تقديم المساعدات بتفعيل نشاطات الثورة وتموين الولاية الخامسة بمختلف أنواع الأسلحة

---

[1] إبراهيم محمد الميلي ، النضال المشترك في العقل الجماعي المغاربي ، مجلة الذاكرة الوطنية ،المرجع السابق، ص ص320-323.

[2] عبد الكريم الفيلالي ، التاريخ السياسي للمغرب الكبير، ج12 ، ط1 ، شركة ناس للطباعة ، القاهرة ، 2006م ، ص ص 267-268.

[3] إبراهيم محمد الميلي، المرجع السابق ، ص323.

[4] ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، تر: محمد عيساني ، مكتبة المعارف ، بيروت ، د.ت، ص48.

[5] عبد الله مقلاتي ، العلاقات المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة 2007،-2008م، ص75.

الحديثة وكسب تضامن سكان الريف المغربي مع الثورة الجزائرية[1] كما ذكر أبو القاسم سعد الله انه قرأ بتاريخ15جوان 1956م بجريدة الجمهورية المصرية أن هناك5000خمسة آلاف مراكشي انضموا لجيش التحرير في الجزائر[2].

وتجسدت مظاهر التضامن أكثر في تقديم جيش المغربي الأسلحة والرجال مساهمة منه في تحرير الجزائر وقد تخلت كثير من فرقه عن سلاحها طواعية للمسؤولين الجزائريين الذين كانوا ينسقون معهم في الناظور و تيطوان وهذا ما تؤكده شهادة بوداود ومحمد يوسفي إذ يقول هذا الأخير: " لقد ساعدونا وأعطوا لنا الأسلحة والمؤونة كما أعطوا لنا مراكز..." كما استفادت الثورة الجزائرية من رجال المقاومة المغربية المسلحين فقد أقر الخطيب ارسلان ثلاث فرق من المجاهدين المغربيين اشتملت على مئة وأربعين مسلحا التحقوا بصفوف الثورة الجزائرية[3] وحصلت الجزائر على محطة بث إذاعي جاهزة في مدينة طنجة بالمغرب تقوم بنقل مختلف أخبار الثورة من عمليات عسكرية واشتباكات[4].

ويذكر "عبد الكريم الخطيب " أن محمد الخامس كان يبعث بالمقاوم مصطفى بن عثمان ليقوم بعملية تسريب الأسلحة خفية للجزائر ويرسلها إلى جيش الصحراء ومول شراء2500 بندقية موزير كما أنه أعطى أوامر لقيادة البواخر التي تحمل السلاح بأن تنزل خفية لأنه لم يكن يثق في حكومته وكان يتهمهم أنهم فرنسيين ويضيف أيضا من خلال شهادته أنه عندما كان وزيرا في الحكومة التي كان جلالته يرأسها بنفسه أنه قال لهم قبل شهريين من وفاته :"إذا لم نكن قادرين على جلب بواخر السلاح لإخواننا

[1] عبد الله مقلاتي ، إشكالية التسليح...، المرجع السابق ، ص273.

[2] أبو القاسم سعد الله ، مسار قلم يوميات ، ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2005م ، ص75.

[3] عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح...، المرجع السابق ، ص ص 279-280.

[4] قدور ريان ، الإذاعة السرية صوت الجزائر الحرة المكافحة ،مطبوعة التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية1956-1962م، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ، الجزائر، 2001م ، ص 55.

الجزائريين ما معنى أننا مستقلين"[1] ونظرا أن معظم إمدادات السلاح القادمة من الحدود الشرقية الجزائرية لم تكن تجد طريقها بسهولة إلى الولايات الداخلية تم إنشاء إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات كانت تابعة للولاية الخامسة المتمركزة في مدينة وجدة المغربية وعلى رأسها منذ تأسيسها "محمد الرويغي" كانت مهمته تنحصر في البحث عن السلاح وتهريبه إلى الداخل[2] .

اجتهدت القيادة الثورية بالمنطقة الخامسة من أجل ربط علاقات ودية مع المغرب الأقصى من أجل الحصول على الأسلحة وتهريبها عبر الحدود الغربية كما حرصت ج ت و على كسب الدعم المغربي الرسمي ؛لاسيما وأن السلطات المغربية كانت تدرك أهمية الحدود بالنسبة للثورة الجزائرية ومن ثم استحالة الوقوف ضد نشاط الثورة الجزائرية مهما كانت الضغوط الفرنسية وقد قررت السماح للجزائريين بالتحرك داخل المغرب الأقصى بكل حرية وتسهيل نشاطهم فيما يتعلق بتهريب الأسلحة كما كانت تسمح بإنزال الامدادات المصرية عبر أراضيها وتعهد الملك محمد الخامس بدعم الثورة الجزائرية ووضع حدود المغرب تحت تصرف الثورة الجزائرية.

وقد استغلت الثورة هذه الظروف وتمكنت من تهريب كميات كبيرة من السلاح عبر الأراضي المغربية وقد تمكن عبد الحفيظ بوصوف [3] من ربط علاقات ودية مع المسؤولين المغاربة ساهمت في نجاح عمليات تهريب السلاح وقد حدثت بعض المشاكل الناجمة عن شراء الأسلحة بين بعض التجار المغاربة وشبكات التسليح الجزائرية ؛مما جعل السلطان المغربي يطلب من عبد الحفيظ بوصوف الاحتراز من هذا الوضع وتكليف

[1] شهادة عبد الكريم الخطيب عضو المجلس الوطني المؤقت لقدماء وأعضاء جيش التحرير المغرب ، مجلة الذاكرة الوطنية ، المرجع السابق ، ص380.

[2] عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1 ، الدار العثمانية ، الجزائر ، 2013م، ص285.

[3] عبد الحفيظ بوصوف : من مواليد 7أوت 1926م بمدينة ميلة من أسرة فقيرة تمتهن الفلاحة انخرط في صفوف حزب الشعب سنة1941م بمدينة ميلة وأسس بها خلايا تضم مجموعة كبيرة من مناضلي المنطقة ومنهم رفيقه لخضر بن طوبال خلال أحداث8ماي أقدم على تمزيق كل أعلام الفرنسية التي كانت تزين مدينة ميلة كان من نين أعضاء 22التي قررت الثورة وتعين نائب لعربي بن المهيدي بالمنطقة الخامسة ؛وبعد مؤتمر الصومام خلفه في الرئاسة. ينظر: عمار بومايدة ، بومدين والآخرون ما قاله...وما أثبتته الأيام ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2008م ، ص ص 65-66.

أشخاص موثوق بهم في هذا المجال وبذلك كان الملك محمد الخامس سندا قويا للثورة الجزائرية خاصة في بداياتها [1] .

ولقد لعب مكتب ج ت و بالمغرب دورا كبيرا في مجال تموين الثورة بكل ما تحتاجه، وكان يترأسه الشيخ محمد خير الدين وقد استعان هذا الأخير بعبد القادر بوسلهاب ليقوم بعمل الكاتب بمركز الجبهة وللإشارة فان المكتب كان يتولى عدة قضايا أساسية للثورة على الحدود الفرنسية [2] كما ترأس مكتب الجبهة في تونس المقدم قاسي ثم بوزيدة وتمثلت مهام الأولى لهذه المكاتب في الفترة الممتدة من 1955الى 1958م في تمثيل ج ت و والتعريف بأبعاد القضية التحريرية للثورة الجزائرية وحشد الدعم المعنوي والمادي وكذا السعي للحصول على الأسلحة والذخيرة وكل مستلزمات المجاهدين في أرض المعركة إضافة إلى السعي للحصول على تكوين مدني وعسكري لمجموعة من الطلبة والشباب الجزائريين [3] .

[1] بوبكر حفظ الله ، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2013م ، ص 234.

[2] المرجع نفسه ،ص240.

[3] عمر بوضربة ، دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1955-1962م، المجلة التاريخية المغاربية، ع 150، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، مارس 2013م، ص ص 95-99.

الفصل الأول

مساعي الوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية ومراحلها

المبحث الأول:البوادر الأولى للوساطة المغاربية.

1-مفهوم الوساطة.

2-ندوة تونس1956م.

3-لقاء الرباط وبعث الوساطة من جديد1957م.

المبحث الثاني:مؤتمر طنجة ومصير مقرراته.

1-مؤتمر طنجة27-30 أفريل1958م.

2-ندوة المهدية17-20جوان1958م.

3-ندوة الرباط أكتوبر 1958م.

المبحث الأول: البوادر الأولى للوساطة المغاربية

1-مفهوم الوساطة:

لغة: وسط الشئ أي صار في وسطه، ويقال وسط القوم ووسط المكان فهو واسط، ويقال وسطة أي صار حسيبا وشريفا فهو وسيط وتوسط فلان أي أخذ بين الجيد و الردئ وبينهم بمعنى وسط فيهم الحق والباطل، والأوسط هو المعتدل في الشيء، والوسيط هو المتوسط بين المتخاصمين، فلما كان وسط الشئ أفضله وأعدله[1]، وذلك في قوله تعالى: "**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمِ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى اَلنَّاسِ وَيَكُونَ اَلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**"[2].

أما اصطلاحا فتعني الوساطة حسب المؤرخ كريستوفرو-مور بشكل عام أنها تدخل في مفاوضات أو في نزاع من قبل طرف ثالث مقبول من الطرفين ولا يملك سلطة أو يملك سلطة محدودة في اتخاذ القرار، ويعمل على مساعدة الأطراف المعنية على الوصول طوعا إلى تسوية مقبولة من الطرفين المتنازعين بالإضافة إلى معالجة القضايا الأساسية، يمكن للوساطة أن تؤسس لوجود علاقات ثقة واحترام بين الأطراف وتعززها وأن تنهي هذه العلاقات بأقل التكاليف المادية وأقل الأضرار النفسية، والوسيط هو الطرف الثالث وغالبا ما يكون ليس له صلة مباشرة بالنزاع والقضايا الأساسية المطروحة، كما يتوجب وجود رغبة لدى المتنازعين للسماح للطرف الثالث بالتدخل في النزاع ومساعدتهم على الوصول إلى حل للخلاف[3]، ويمكن أن تكون شخصية الزعماء السياسيين وسلطتهم عاملا ثقافيا مهما يلعب دور حاسما حين يتعلق الأمر بالمقايضة على طاولة الوساطة [4]، والوساطة هي المسعى الذي تقوم به دولة ما أو منظمة دولية أو شخصية مرموقة بغية التوفيق بين طرفين أو دولتين متنازعتين، وإيجاد تسوية للخلاف القائم بينهما بناءا على طلب أحد الطرفين أو تكليف منظمة قارية أو إقليمية.

---

[1] بن منظور، لسان العرب، ج 9، دار الحديث ، القاهرة، 2002م، ص ص299-300.

[2] سورة البقرة ، الآية رقم 143.

[3] كريستوفرو-مور، عملية الوساطة استراتيجيات عملية لحل النزاعات، تر: فؤاد سروجي ، ط1، دار الأهلية لنشر والتوزيع ، الأردن، 2007م، ص 38.

[4] نهلة ياسين حمدان، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، 2003م، ص301.

وهناك تعاريف كثيرة للوساطة منها تعريف "بيركوفج" و"هاوستين":" الوساطة هي عملية إدارة الصراع حينما تسعى أطراف إلى عون أو يرضون بطرف يقدم لهما المساعدة من أفراد أو جماعة أو منظمة، وذلك لتغيير سلوكهما وتسوية نزاعهما، أوحل مشكلتهما، دون اللجوء إلى القوة الفعلية أو اضطرار السلطة القضائية إلى التدخل.

إن الوساطة هي العملية التي تتم بها من جانب المشاركين معا ومساعدة طرف ثالث أو أكثر محايد لعزل القضايا المتنازع عليها بصورة منظمة، وذلك بغية بلورة خيارات تعد بمثابة بدائل للتوصل إلى تسوية يقع عليها الرضا الجماعي وتستجيب لاحتياجاتها "[1]، وتعرف أيضا أنها تقوم على مبدأ قيام الأطراف المتنازعة باختيار شخص ثالث من غير يسمى الوسيط يتسم بالنزاهة والحيادية والاستقلالية ليقوم بمهمة الإشراف على سلسلة من المفاوضات يجريها الأطراف المتنازعون، والسعي إلى تقريب وجهات النظر وتحديد نقاط الخلاف وإزالة العقبات دون إبداء رأيه وتعتبر الوساطة عملية غير ملزمة إلى حين توافق الأطراف رضائيا على اتفاق تسوية ينهي النزاع القائم بينهم[2].

2- ندوة تونس1956م:

بعد أن فشلت فرنسا في إقناع العالم وحلفائها الطبيعيين بسياستها الملتوية والمضرة بمصالح الغرب الاستراتيجية والتي مثلها رئيس الحكومة "غي مولي" بثالوثه المشهور" "توقيف القتال-تنظيم الانتخابات -إجراء المفاوضات"، أصبحت تفكر في ضرورة اعتماد مشاريع سياسية بديلة عن سياسة الحرب، وهكذا خرجت القضية الجزائرية من نطاق قضية فرنسية بحتة إلى نطاق قضية دولية أضحت تهدد السلام والأمن الدوليين [3]، وفي ظل صدى القضية الجزائرية التي أثارت الرأي العام عموما والمغاربي خصوصا ظهرت الجهود المغاربية لإيجاد حل للقضية الجزائرية، حيث أوفد الملك محمد الخامس ولي عهده

[1] شفيق عبد الرزاق السامرائي ، الدبلوماسية، دار النهضة العربية، ليبيا، 2002م، ص315.

[2] علي محمود الرشدان، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م، ص22.

[3] غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية1954-1958م، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص489.

الأمير الحسن [1] كمبعوث شخصي إلى الحكومة الفرنسية في باريس لينقل انشغالات المملكة المغربية بشأن القضية الجزائرية مقترحا وساطة ملك المغرب بين فرنسا وجبهة ت و التي قال عنها غي مولي " بأنها تمثل قوة سياسية لا يستهان بها"، وأبلغ الأمير الحسن الحكومة الفرنسية بأن المغرب سيقف إلى جانب الجزائر خلال الدورة الأممية الحادية عشر التي ستنعقد في نهاية 1956م، وبعد عودة الأمير الحسن من باريس سارع إلى ربط اتصالاته بقيادة ج ت و في الخارج حيث دعاهم إلى الاجتماع بالملك محمد الخامس للبحث معه وضع وحدة المغرب العربي وتحديد جدول أعمال الندوة التي ستقام حول هذا الغرض[2].

لتحضير لهذه الندوة اجتمع بورقيبة بتاريخ7سبتمبر1956م في جنيف السويسرية بوفد ج ت و يضم فرحات عباس ومحمد يزيد وأحمد فرانسيس، فأوصاهم أن يكونوا متفقين فيما يتعلق بمبدأ الاعتراف بالأمة الجزائرية، فالهدف الرئيسي من هذه الندوة هو تليين موقف الجبهة بقبول مشروع وحدة شمال إفريقيا تحت المظلة الفرنسية وتجسيد الفيدرالية، حيث أن فكرة وحدة المغرب العربي كانت من اهتمامات القادة المغاربة باعتبارها مطمحا جماهيريا وكانت الدعوة إليها رسميا في ظل استقلال هذه الدول تعني التضامن مع الجزائر، وبناء الوحدة المغاربية التي لا يمكن أن تتم في ظل خضوع الجزائر للاحتلال الفرنسي، وفي هذا الإطار فهمت ج ت و الموقف المغاربي، وكان حضورها للمؤتمر يعني اعترافا علنيا بعلاقاتها مع الأنظمة السياسية في الوقت التي كانت تتحفظ على

[1] الحسن الثاني :(1929-1999م)من ملوك المغرب ولد في 9جويلية 1929م في الرباط، وهو بكر ستة أولاد أنجبهم محمد الخامس، تلقى تنشئة مزدوجة الأولى العربية تقوم على التقليد والإسلام ؛والثانية غربية عصرية في ثانوية الرباط، وقد نال شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط وكان في حينه تابعا لجامعة برده الفرنسية، عينه محمد الخامس رئيسا لأركان الجيش الملكي غداة الاستقلال في مارس 1956م، ثم أصبح في العام التالي قائدا عاما للجيش وعين في جويلية وليا للعهد عام 1957م.واستطاع إقناع والده بإقصاء عبد الله إبراهيم من الوزارة اليسارية التي كان يترأسها، فأصبح عام 1960م نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع ؛وفي الواقع الحاكم الفعلي للمغرب حتى وفاة والده، فنصب ملكا على المغرب في 26فيفري 1961م وتولى العرش في 3مارس من العام نفسه. ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م، ص104.

[2] السبتي غيلاني، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011م، ص138.

ذلك[1]، كما أنها أرادت استغلال هذه الفرصة وإرضاء الملك المغربي والذي سيعود على الثورة الجزائرية بالفائدة خاصة من الناحية العسكرية وإشعار محمد الخامس بالدور الذي يقوم به من أجل إنهاء الحرب الدائرة في الجزائر .

يبدو أن الدوافع التونسية والمغربية لانعقاد ندوة تونس تهدف لتوحيد الرؤى والمواقف السياسية اتجاه المشكلة الجزائرية التي تهدد استقرار المنطقة بحسبهم، وترتكز البواعث الحقيقية التي كانت تختفي وراء شعار حماسي يدعو إلى وحدة المغرب العربي في النقاط التالية :

1-التوسط لإيجاد حل للقضية الجزائرية وفق مبدأ الاستقلال في إطار التكافل الذي يباركه بعض الساسة الفرنسيين.

2-تليين موقف ج ت و المتشدد ودفعها للقبول بمفاوضات تحقق السلم في المنطقة وتضع حدا للمخاوف التي كانت تهدد استقلال تونس والمغرب.

3-احتواء قادة ج ت و وضرب تحالفهم الوثيق مع الناصرية الإيديولوجية التي أمست تهدد الأنظمة السياسية في المغرب العربي خاصة بعد احتضانها للأفكار الاشتراكية القومية.

4- الاقتناع بضرورة طرح مشروع مغاربي بديل يضمن التعاون مع المجموعة الفرنسية ويقوم على أساس منح الجزائر استقلالا ذاتيا وذلك بهدف احتواء مشروع الوحدة رسميا، ووضع حد لمشكلة الجزائر وإرساء علاقات وثيقة مع فرنسا تثمن جهود بورقيبة ومحمد الخامس المبذولة من أجل السلم ووحدة شمال إفريقيا.

حدد جدول أعمال الندوة مناقشة موضوع رئيسي هو وحدة المغرب العربي والذي كان ينظر كل طرف إليها من منظوره الخاص في إطار أهداف معينة[2].

[1] جريدة المقاومة الجزائرية، ع 2 (15نوفمبر1956م) ، ص 12.

[2] عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغاربية...، المرجع السابق ، ص186.

وفي ظل استجابة زعماء ج ت و الجزائرية لزيارة المغرب لتحضير لعقد قمة تونس استقبل الملك محمد الخامس الوفد الجزائري وجرت مشاورات ومحادثات بينهم بالرباط بتاريخ21اكتوبر 1956م، تهدف إلى تليين موقف القادة الجزائريين لقبول مشروع وحدة شمال إفريقيا تحت المظلة الفرنسية، ولحضور الاجتماع بتونس امتطى الوفد الجزائري المكون من أحمد بن بله ومحمد خيضر[1] وحسين آيت احمد ومصطفى أشرف ومحمد بوضياف حيث يذكر" دانيال قيران" أن "آلان سافاري" أمين الدولة والشؤون التونسية والمغربية تلقى مهمة حساسة من طرف "غي مولي "تتمثل في الاقتراح على الملك المغربي بعدم السماح للقادة الجزائريين بالسفر في طائرته الخاصة خدمة للرأي العام الفرنسي، ولقد نجح في مهمته تلك وتم الاتفاق ألا يسافر بن بلة ورفقائه في رحلة واحدة مع الملك، وتم تحويل الطائرة وأجبرت على النزول بمطار العاصمة بتاريخ 22اكتوبر 1956م[2].

ويذكر فتحي الديب أن الاختطاف حدث نتيجة تعليمات من طرف رئيس الديوان الملكي المراكشي؛ و تآمر بين أعلى السلطات في المغرب والحكومة الفرنسية بباريس، واعتبره مكسب كبير لفرنسا والملك المغربي ولبورقيبة باعتبار أن فرنسا تخلصت من أقوى العناصر المسيطرة على الكفاح في الداخل والخارج، وأما بورقيبة والملك المغربي حسب رأيه يرون أن العناصر المختطفة تحمل مبادئ يعتبرها الطرفان تشكل خطرا على

[1] محمد خيضر: ولد محمد خيضر بن يوسف و حواجلي يمينة بتاريخ 13مارس1912م بالجزائر العاصمة تحديدا بالقصبة ينتمي إلى عائلة جزائرية تقطن بمدينة طولقة بسكرة، تربي وترعرع بالعاصمة، انخرط في حركة نجم شمال إفريقيا سنة 1934م، وعند قيام ح ع 2 تم استدعاء محمد خيضر من الجيش الفرنسي وتجنيده في الوحدة الخامسة للرماة الجزائريين ووجهت له تهمة المساس بالأمن الدولة وحوكم في حدود شهر أفريل 1941م وصدر في حقه بالسجن 7سنوات وفي سنة 1943م استفاد من قرار العفو الذي أصدرته فرنسا، وأصبح نائب في البرلمان الفرنسي بعد ترشحه في قائمة انتصار الحريات الديمقراطية بتاريخ 11/10/ 1946م، مسؤول الوفد الخارجي لج ت و 1954-1956م كان من بين الذين تعرضوا للاختطاف من قبل فرنسا بالمغرب ينظر :إبراهيم لونيسي، محمد خيضر ودوره في إعادة بناء الدولة الجزائرية، الملتقى التاسع بسكرة عبر التاريخ "من أعلام الولاية السادسة التاريخية بمنطقة الزيبان "أيام 12-22-23-ديسمبر2010م ، دار على بن زيد للطباعة والنشر، إصدار الجمعية الخلدونية، بسكرة، 2013م، ص ص 64-70.

[2] دانيال قيران، عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013م، ص125.

مستقبلهما[1]، لكن الزبيري أرجع تفسير فتحي الديب للحادثة أنه وصل إلى ذلك الاستنتاج من موقف الرئيس جمال عبد الناصر[2] المسبق من ندوة القمة في حد ذاتها، وهو موقف أدلى به لأحمد بن بلة أثناء استقباله قبل مغادرة القاهرة، وأنه لو كان نية بورقيبة ومحمد الخامس التعاون مع السلطات الفرنسية ضد الجبهة لما سمحا لهذه الأخيرة باستعمال أراضي البلدين كقواعد خلفية لجيش ت و، وأن الظروف التي وقع فيها الاختطاف تؤكد حتما أنها مجرد عملية قرصنة عسكرية أعدت لها المخابرات الفرنسية ونفذتها السلطات الحاكمة في الجزائر[3].

وقد يكون ذلك حدث بالصدفة إذ يذكر بن بلة إن الشكوك بدأت تساور الوفد حينها لكن الوقت كان قد فات وموعد الندوة لا يفصل عنه إلا يوم واحد [4]، وهذا ما أشارت إليه شهادات كل من محمد بوضياف الذي تحدث عن اتصال حكومة غي مولي بكل من تونس والرباط لاقتراح حل للقضية الجزائرية، في حين تحدث آيت أحمد عن اتصالات مولاي الحسن بباريس ورغبة شخصيات فرنسية في التوصل إلى حل سلمي للقضية، كما أشار بن بلة عن شبه اتفاق مع باريس حول الاستقلال والاستفتاء، ويجمع الثلاثة على طابع السرعة والغموض الذي جرى فيه الإعداد للقاء بتونس [5]، لكن الذي لم تكن تعرفه

---

[1] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقل العربي لنشر والتوزيع، القاهرة، 1990م، ص ص 269-272.

[2] جمال عبد الناصر :(1918-1970)قائد ورجل دولة وعسكري مصري، ولد بالإسكندرية من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر بأسيوط، نشأ وتعلم بالإسكندرية والقاهرة، التحق بالكلية الحربية عام 1937م، ورقي ضابطا سنة1938م، قاد انقلاب ضباط الأحرار ضد الفساد، تقلد بعدها منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعين بعدها رئيس للوزارة، لعب دورا هاما في مؤتمر باندونغ 1955، وفي نفس العام كسر احتكار السلاح بعقد أول صفقة سلاح مع الكتلة الشرقية، رفض سياسة الأحلاف وفي سنة 1956م أمم قناة السويس وقامت أول جمهورية عربية متحدة بين مصر وسوريا ثم قام اتحاد فيدرالي بين الجمهورية الجديدة واليمن، توفى فجأة في سبتمبر 1970م بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة خلال مجازر سبتمبر في عمان ينظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع ، بيروت، د.ت، ص88.

[3] محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2015م، ص ص166-167.

[4] أحمد بن بلة ، مذكراته، تر: العفيف الأخضر، ط2، منشورات الآداب، بيروت، 1979م، ص120.

[5] محمد عباس، دوغول ...، المرجع السابق، ص272.

تلك السلطات هو أن اختطاف الطائرة واعتقال المجموعة قد شكلا حلا جذريا لمشكل خطير كما يمكن لو استمر أن يكون في الأساس إجهاض للثورة، ولو أنها كانت تدرك ذلك لما أقدمت على فعلتها وعملت على تنمية الصراع بين الأشقاء وساعدت على تحول الخلاف السياسي إلى حرب مدمرة تكفي وحدها للقضاء على ج ت و ، لكن لجنة التنسيق والتنفيذ وظفته لتحقيق انتصارات ميدانية في المجالين الداخلي والخارجي والسياسي والعسكري على حد سواء[1]، حيث خشيت فرنسا من الانجازات التي حققتها الثورة في مؤتمر الصومام واندهاش فرنسا لوثيقته وقراراته الدقيقة في الطرح والتحليل، مما جعلها تدرك مدى حنكة قادة الثورة وخشيت من تحرك أولئك القادة في الفضاء المغاربي خوفا من نشر الفلسفة التحررية لجبهة التحرير الرافضة للتنازلات التي تخدم الامبريالية حيث أن الجبهة قبلت بتحفظ على تأسيس اتحاد فيدرالي مع الالتزام بأي شئ من شأنه أن يلحق الضرر بالثورة ومستقبلها مع أن فرنسا رحبت بالفكرة [2] .

أرادت المخابرات الاستعمارية باختطاف طائرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير أن تضرب الثورة في الصميم وتخلط أوراق الثوار والشعب معا، ويتبخر بذلك حلم الاستقلال والحرية إلا أن هذا العمل انعكس إيجابا على الثورة بحيث أصبح المختطفون أسطورة عنوانها "الأحرار الخمسة "ثم "الزعماء الخمسة "[3]، غير أن عملية الخطف ستدفع العلاقات بين فرنسا من جهة وتونس ومراكش من جهة أخرى إلى أبعد حدود التوتر، أولى هذه الدلائل أن السلطان و بورقيبة تعلما أن من المستحيل الاطمئنان إلى الفرنسيين، وتثبت عملية الخطف بصورة قاطعة للفرنسيين والجزائريين وللرأي العام العالمي كله أن الحكومة الفرنسية لا ترغب في المفاوضات بالرغم من تصريحاتها وتأكيداتها المعلنة وألغت بذلك كل إمكانية للحوار بخطف المفاوضين[4]، وحسب شارل روبير أجيرون أن مغامرة اختطاف

[1] محمد العربي الزبيري ، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص169.

[2] مختار هواري ، البعد المغاربي للثورة الجزائرية والاستعمار الفرنسي، مجلة الباحث، ع2، المركز الجامعي الوادي، ديسمبر 2011م، ص ص77-78.

[3] محمد عباس، اغتيال حلم، ج6، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص63.

[4] حسن شمص، وشهد شاهد مقالات غربية عن الثورة الجزائرية، ط1، دار الأبحاث للترجمة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2012م، ص ص 163-165.

الطائرة المغربية قد زادت من مكانة الأمة العربية دوليا وأضعفت هيبة فرنسا على الرغم من تأكيدات لاكوست ومولیه من أن السلام مضمون اليوم وما من أحد يستطيع الاعتقاد بانتصار الفلاقة[1] (الثوار)، إلا أن سكان الجزائر كانوا يتخلصون شيئا فشيئا من السيطرة الفرنسية[2]، كما شكل اختطاف قادة الوفد الخارجي للجبهة ذروة التناقض في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي على اثر عملية قرصنة جوية بما أن هذه السابقة جاءت بعد أشهر من بدأ الحكومة الفرنسية بزعامة الحزب الاشتراكي الفرنسي في إجراء مجموعة من الاتصالات مع ممثلي الجبهة في كل من القاهرة وروما ثم بلغراد، هذا ما دفع بممثل الجبهة محمد يزيد بتاريخ 26أكتوبر1956م لإدانة هذا السلوك المنافي للأعراف الدولية كما قام بكشف أمر الاتصالات السرية مع "بيير كومين" لتأكيد عدم وفاء الفرنسيين لوعودهم لحل المشكل بالطرق السلمية والتأكيد على ازدواجية خطابهم وسوء نواياهم[3]، وختم تصريحه بقوله: "نحن نكشف هذه الوقائع التي ظلت مكتومة لحد الساعة نتيجة لعدم بروز رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بكلمته؛ ذلك الرئيس الذي نعتبره –رغما عن الشائعات التي روجها– المسؤول الأول عن اختطاف رفقائنا"[4].

وما إن نشر الخبر في العالم حتى اجتاحت موجة من الغضب فقد تصدت شعوب العالم لعملية القرصنة ووصفتها بالخزي والعار، وثارت العواصم العربية وعبروا على ذلك بالمظاهرات، وسحبت تونس سفيرها من باريس واحتجت الحكومتان التونسية والمغربية

[1] الفلاقة : كان هذا اللفظ يردده أعداء ج ت و والثورة الجزائرية ومن الاطلاقات التي يراد بها ذم الجبهة، وإظهاره لرأي العام الفرنسي والعالمي بمظهر كاريكاتوري منهمج حتى يرتاب الناس من شرعية الثورة الجزائرية وتحضر الجبهة، ولعل اللفظ آت من الفلق وهو الشطر أي أنهم يفلقون الرؤوس في مزعم الفرنسيين، ولكن هذا الإطلاق انعدم أو كاد من بعد ذلك وأصبح الرسميون الفرنسيون يطلقون على المجاهدين عبارة "الخارجين عن القانون .للمزيد ينظر :عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،المطبعة الحديثة للفنون المطبعية ، الجزائر، د.ت، ص65.

[2] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، باريس، 1982م، ص168.

[3] عمر بوضربة، المشاركة في مؤتمر باندونغ 1955م حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، ع1، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، مارس 2017م، ص ص 23–24.

[4] جريدة المقاومة الجزائرية،ع13، (اكتوبر1956م)، ص6.

على عملية الغدر البشعة [1]، كما عبر من جهته الرئيس التونسي بأن عملية الاختطاف لا تخدم السلم بل زادت من خطورة الأزمة الجزائرية–الفرنسية، وبالتالي ستنعكس بالسلب على العلاقات بين بلدان المغرب العربي وفرنسا[2]، وتعتبر عملية الاختطاف تعديا على سيادة المغرب ولم يقتصر على ذلك فقد تعرضت إذاعة الثورة الجزائرية بسلوان إلى القصف وكذلك معسكر دار الكيداني بالريف المغربي ومركز العربي بن مهيدي في وجدة وقصف قرية سيدي بكر والسعيدية وغيرها[3].

اعتبرت المغرب عمل فرنسا موجها ضد سيادتها وكرامتها وشكلت لجنة دولية من ايطاليا وبلجيكا ولبنان والمغرب وفرنسا للنظر في شرعية الخطف ولم تسفر مباحثات اللجنة عن أي نتيجة ايجابية، إذ انحازت الدولتان الأوربيتان إلى جانب فرنسا مما أدى إلى انسحاب لبنان والمغرب من المباحثات، وقد تمت القرصنة دون أن يؤخذ رأي مجلس الوزراء في فرنسا ووزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير الدولة "آلان سافاري" الذي قدم استقالته احتجاجا على العملية البشعة، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة لم تحرك ساكنا، حيث يقول" آلان سافاري":"ثم تكرّرت الأعمال غير الانضباطية التي يقوم بها الضباط دونما رادع "[4].

وسبق أن تحدّث عبد الحميد مهري[5] في مقال نشر له في جريدة المنار عن المحاكمات المتتابعة التي تنهال على الوطنيين الجزائريين وسلط الضوء على ظروف

---

[1] مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984م، ص ص 326-328.

[2] مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009م، ص83.

[3] محمد قنطاري، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، مجلة الذاكرة الوطنية، المرجع السابق، ص271.

[4] مصطفى طلاس و بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص326-328.

[5] عبد الحميد مهري : مناضل في حزب الشعب الجزائري، كان في السابق مسؤولا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية في القطر التونسي استحضر إلى عاصمة الجزائر، تولى مسؤولية الصحافة العربية للحركة التحق بج ت و في شهر جويلية 1955م، وبعد مدة قضاها عاما في أرض الوطن عين عضوا لوفد ج ت و في الخارج، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ ينظر: جريدة المجاهد، ع11(فاتح نوفمبر1957م) ، ص9.

اعتقالهم السيئة جدا ؛وقد دافع باستماتة عن المناضلين الشرفاء وقدم دعوة صريحة إلى ضرورة تخليصهم من الموت البطئ حيث قال :" إن واجب تخليص هؤلاء المكافحين الأبرار من الموت البطئ ملقى على كواهلنا نحن الذين لا نزال نتمتع بالنور والدفء والطعام ...فلنرفع أصواتنا بالاحتجاج الصارخ في كل مكان ولنفهم الإدارة الاستعمارية أن الشعب الجزائري لا يسلم أبناءه وأنّنا سنكافح متحدين لتخليص هؤلاء الذين كافحوا لتخليصنا من الاستعمار والاستعباد من السجن"[1].

وأصدر أحمد توفيق المدني بيان الجبهة عبر إذاعة "صوت العرب" في القاهرة ومن بين ما جاء فيه :" لقد خاب فأل المستعمرين إذا ما هم اعتقدوا أنهم بهذه الخيانة السالفة سينالون من الثورة المطهرة منالا، أو يفتّون عضدها فالثورة العارمة هي شعب لا أفراد والثورة العارمة هي عقيدة لا أشخاص، وكل رجل في الجزائر هو ابن بن بلة و خيضر و بوضياف و آيت أحمد والأشرف"، حيث أكد أن الثورة لم يقضى عليها بمجرد عملية الاختطاف[2]، وقد كتبت صحيفة الأهرام مقالا بعنوان "الغدر الفرنسي" وخلصت الصحيفة إلى القول: "إن لا سبيل لإنهاء الثورة سوى الاعتراف بحرية الشعوب واستقلالها وليس بإلقاء القبض على أبطالها"[3]، ويظهر التلاحم المغاربي من خلال رد فعل الجماهير في كل من تونس والمغرب على حادثة الاختطاف وقد عبرت صحيفة المجاهد بالقول :"إن وحدة الشمال الإفريقي التي كانت فكرة وأملا قد تحققت فشاهدنا تلك المظاهرات والإضرابات الاحتجاجية في كل من تونس والمغرب الشقيقتين غداة اختطاف الطائرة"[4].

ولكن في مقابل ذلك كان لعملية القرصنة آثار استراتيجية بالغة الخطورة على كامل المنطقة فقد نسفت محاولة جادة لحل القضية الجزائرية بالطرق السلمية في إطار روح التكافل وبصيغة تضمن المصالح الفرنسية في الجزائر وفي المنطقة حسب الطموح

---

[1] عبد الحميد مهري، القضايا سياسية والمتهمون فيها "مجرمون "، جريدة المنار، ع 14السنة الثانية، (يوم 26ديسمبر 1952م)، ص2.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص317.

[3] صالح لميش، الثورة الجزائرية في الإعلام العربي مصر نموذجا، مجلة المصادر، ع10، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م،الجزائر، السداسي الثاني 2004م، ص ص87-86.

[4] جريدة المجاهد، ع10، (5سبتمبر1957م)، ص 1.

السياسية للقيادات المغاربية التي كانت تصبو إليها، وقد صرّح بورقيبة في هذا الصدد بقوله :"لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار هذا الإجراء أنه عمل من شأنه أن يقرّب من ساعة السلم والتعاون بل ربما جعل من الحرب الجارية في الآونة الحالية حربا طاحنة وأعلن عن توسيع رقعة الكفاح شرقا وغربا بإدخال تونس ومراكش في هذه المعركة التي كنا نأمل أن تنتهي في أقرب وقت لفائدة مصلحة فرنسا ومصلحة شعوب شمال إفريقيا "[1]، إن ندوة تونس التي لم تعقد في موعدها نظرا لحادثة اختطاف الوفد الجزائري، اقتصرت على اجتماع بتاريخ 23أكتوبر1956م الذي جمع محمد الخامس بالرئيس بورقيبة وبحضور رمزي لبعض ممثلي ج ت و الجزائرية في تونس والمؤكد إن المجتمعين انشغلوا بموضوع الاختطاف وسبل مواجهة الموقف، وناقشت الحكومتان في جلسة عمل جدول أعمال الندوة.

يبدو من خلال البيان المشترك أنها استغرقت بشأن العلاقات الثنائية بين الحكومتين الناشئتين وسبل تنسيق الموقف اتجاه فرنسا والقضية الجزائرية، ويتبن من خلال ما سبق أن القيادات المغاربية ودعوتها للوحدة المغاربية لم تكن موجهة ضد فرنسا بقدر ما كانت تهدف للحد من امتدادات حرب الجزائر، ولكن حدث عكس ذلك حيث أكدت الثورة الجزائرية مواقفها الثورية واستراتيجيتها الكفاحية واستفادت من انعكاسات حادثة الاختطاف، وهكذا توضحت حقيقة ارتباط القضية الجزائرية بالقضايا المغاربية وحجم المصاعب التي تعترض الأنظمة القطرية، وهي تبحث عن علاقات تعاون مع فرنسا في إطار دعم المسألة الجزائرية[2].

[1] عبد القادر العربيي، تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي 1947-1980م، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية، أكتوبر 1999م، ص ص230-231.

[2] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية –المغاربية...، المرجع السابق، ص ص214-220.

3 – لقاء الرباط وبعث الوساطة من جديد 1957م:

تقدمت تونس باقتراحات جديدة لحل القضية الجزائرية تتكون من نقطتين تمحورت حول عقد مائدة مستديرة تجمع ج ت و الجزائرية وفرنسا والمغرب قبل مناقشة القضية الجزائرية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وينتج عنها مجموعة شمال إفريقيا وهذه الاقتراحات درستها لجنة التنسيق والتنفيذ[1] في ندوة عقدت بتونس بتاريخ 25-29أكتوبر 1957م بمنزل خاص يقع ضواحي تونس[2]

وأصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ بيان[3] بخصوص هذا الاجتماع من بين ما جاء فيه فيما يخص موضوعنا الشروط المسبقة للتفاوض مع فرنسا ما يلي :"إن أهداف حرب التحرير الوطنية كانت وستبقى الاستقلال التام للجزائر، وعليه وحتى يوضع حد للتعليقات الحاقدة والمؤامرة المغرضة فإن لجنة التنسيق والتنفيذ ترى أنه من الضروري التأكيد علنا ومن جديد بأنه من المحال إجراء المفاوضات ما لم يتم الاعتراف مسبقا باستقلال الجزائر، إذ أن هذا الاعتراف ما هو إلا حق طبيعي وأساسي لمطامح الشعب الجزائري "، وجاء هذا

---

[1] لجنة التنسيق والتنفيذ :تطلق هذه العبارة على هيئة سياسية كانت تتألف من خمسة أعضاء يعملون داخل الجزائر وخارجها، وكان هؤلاء الأعضاء يختارون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكن هذه الهيئة لم تلبث إن تطورت إلى إن تجسدت في ح م ج ج، وقد انشات هذه الهيئة رسميا في مؤتمر الصومام ؛وهي تقود وتوجه جميع فروع الثورة الفرع العسكري و السياسي والدبلوماسي، ومن اختصاصها الإشراف على جميع مرافق الثورة والقادة السياسيون والعسكريون المسؤولون عن جميع فروع الثورة في الولايات الست يخضعون للجنة التنسيق والتنفيذ دون غيرها وتعتبر هذه الأخير مسؤولة أمام المجلس الوطني الذي هو الهيئة السياسية العليا للثورة الجزائرية، ويتضح من تحديد اختصاصها كما ورد في محضر مؤتمر الصومام أنها تقوم مقام الحكومة أي أنها تمثل السلطة التنفيذية من حيث كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية يمثل السلطة التشريعية. ينظر: عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص71.

–وفي 20أوت 1957م عقد مجلس الوطني للثورة مؤتمره السنوي الثاني، فقرر رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 34الى 54 كلهم بالاصالة، وعين أعضاء مجلس التنسيق والتنفيذ وهم :14منهم تسعة بالأصالة وهم :عبان وعباس وبوصوف وكريم والأمين ومحمود ومهري وعمران، وخمسة شرفيون وهم المعتقلين الخمسة، وهكذا أصبح الكفاح الجزائريين سواء في واجهات القتال أوفي المدن او البوادي أو خارج الحدود الجزائرية. ينظر :جريدة المجاهد، ع11 ، (الفاتح نوفمبر 1957م)، ص9.

[2] حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 414.

[3] ينظر الملحق رقم 02.

البيان أيضا ردا على تصريح وزير الخارجية التونسي أن ممثل الجبهة في نيويورك محمد يزيد يقبل بدخول ج ت و الجزائرية المفاوضات مع فرنسا دون شروط .

ترأس اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ فرحات عباس وتولّى محمود الشريف كتابة الجلسة ودار نقاش مطول بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التسعة [1]، وأقروا عقد ندوة ثلاثية بدل الندوة الرباعية تضم الجزائر المغرب وتونس فقط وانتهت إلى ضبط صياغة البلاغ المعلن على الصحافة، وقد أثار البلاغ حفيظة بورقيبة الذي كان يطمح أن يكون موقفها لينا وتدخل المفاوضات دون شروط، واحتجت وسائل الإعلام الفرنسية على تشدد ج ت و وتحدثت الصحافة الدولية مطولا عن الموضوع وبدا واضحا أن فرنسا لم تكن مستعدة للتفاوض.

كما صرّح عبّان رمضان للجنة الصحافة التى كان يرأسها في شارع " كورسيكا "في تونس قائلا :"انه عندما توافق على النزول درجة واحدة فهناك حظوظ أن تنزل الدرج كله في الواقع "، ويفهم من هذا التصريح أن القادة الجزائريين لن يتنازلوا عن مطالبهم تحت أي ظرف وأنهم لا يقبلون بأقل ممّا يطالبون [2]، ولتجسيد هذه المقررات على أرض الواقع سافر بورقيبة إلى المغرب حيث قال:" سنعمل خلال هذه المرحلة على وضع أسس صحيحة لوحدة شمال إفريقيا وتدعيمها بتقريب ساعة الخلاص وتحرير شقيقتها الجزائر "واجتمعوا في الرباط [3]، ولكن هذا اللقاء كان ينزل بالأساس في إطار العلاقات الثنائية بين النظامين الناشئين، إذ تم طبقا لمعاهدة الأخوة والتعاون المبرمة بين البلدين .

صحيح أن القائدين درسا خلال هذا اللقاء "القضية الجزائرية بصورة خاصّة" الأمر الذي أعطى اللقاء بعدا مغاربيا ولكن هذه "الدراسة " تنزلت ضمن حرص النظامين في تونس والمغرب الأقصى على حماية مشروعيهما القطريين الناشئين من التطورات الخطيرة التي كان يشهدها الملف الجزائري فقد اكتفى محمد الخامس والحبيب بورقيبة بعرض وساطتهما

[1] عبد الله مقلاتي، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م، ص ص303-313.

[2] رضا مالك، الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2003م، ص50.

[3] حبيب حسن اللولب، التونسيون...،ج1، المرجع السابق، ص ص414-415.

على فرنسا وعلى قادة ج ت و الجزائرية [1]، وتوج لقاؤهما بإصدار نداء إلى ج ت و وحكومة فرنسا يدعوهما لإجراء مفاوضات تؤدي إلى "حل عادل يفضي إلى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويضمن المصالح المشروعة لفرنسا ورعاياها بالجزائر"، عندما صدر "بلاغ الرباط " لم ترد فيه كلمة "استقلال" مع ذكره كلمة "تجسيم السيادة على الشعب الجزائري"، وأبدى المعلقون الفرنسيون ملاحظاتهم بشأن مفهوم "تجسيم السيادة " ومقابلتها بمفهوم "الاستقلال" حاولوا أن يفسروها بأنها تعني شيئا آخر غير الاستقلال وأقل من الاستقلال [2]، حيث كتبت صحيفة "نيويورك تايمس" الأمريكية في حديثها عن الإطار القانوني من ناحية والوساطة التونسية والمغربية من ناحية أخرى بتاريخ نوفمبر1957م حيث جاء فيها :"لعله من الصعب أن نجد فكرة مشتركة تجمع بين كلمة الشخصية الجزائرية التي تعرضها فرنسا، وكلمة السيادة الجزائرية التي تعرضها تونس والمغرب، وكلمة الاستقلال الجزائري الذي تقدمها ج ت و ...وذلك بأن يعتبروا الإطار القانوني الذي تقدمه فرنسا هو بداية لمرحلة من الحل تقف نهايتها عند المرحلة الأولى من الحل الذي تقدمه تونس والمغرب، وهو السيادة الجزائرية التي تنتهي بدورها إلى الاستقلال الجزائري كما تطالب به ج ت و، فالحلول الفرنسية هي الإطار القانوني والإطار القانوني جاء في مادته الأولى أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية بينما الوساطة التونسية المغربية تدعو إلى السيادة الجزائرية لا إلى سيادة فرنسا على الجزائر"، في محاولة منها إلى التأكيد أن الجزائر فرنسية مهما تعددت المصطلحات وأن القانون ينصفها والوساطة تتعارض مع مصالح فرنسا[3].

أعلن الرئيس لحبيب بورقيبة ردا عن التعليقات حول مصطلح "تجسيم السيادة " في اليوم نفسه في خطابه الأسبوعي أن بلاغ الرباط تحدث عن تجسيم السيادة لأنه يعتبرها هي الإطار القانوني فحسب بل هي الاستقلال في حالة التطبيق، واستدل على ذلك بأن تونس

[1] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص234.

[2] عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص144.

[3] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957م، ج3، المنشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،د.ت، ص135.

والمغرب مستقلتان الآن قانونيا ولكنهما لم تستكملا سيادتهما بعد ولم تتم تجسيم هذه السيادة [1]، وبعد يومين على بلاغ الرباط أصدرت ج ت و بلاغا[2] عبرت فيه عن شكرها للجهود التي تبذلها تونس والمغرب لكسر شوكة التعنت الفرنسي وعلى تقديرها لشرعية الكفاح الجزائري، وأعلنت أنها على استعداد للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أساس الاستقلال، لكن ممثلي الحكومة الفرنسية أعلنوا عن معارضتهم للوساطة التونسية والمغربية [3].

كما ذكرت صحيفة المجاهد أن "الم غايار " رئيس الحكومة الفرنسية صرح ردا على الوساطة المغاربية بجواب غير واضح وصريح حين باغته بلاغ الرباط حيث صادقت الأغلبية داخل الحزب الراديكالي على لائحة تطلب قبول الوساطة، ولم يجرأ "الم غايار" هناك على الرفض الصريح واكتفى بالتساؤل عن معنى العبارات والألفاظ التي يحتوي عليها نص بلاغ الرباط مثل كلمة السيادة ومصالح فرنسا، لكنه صرح يوم 5 ديسمبر قائلا :"أساس عرض الوساطة التونسية المغربية مخالف لمصالح فرنسا حيث إن عقد الوساطة تقضي بأن تصبح فرنسا أجنبية في الجزائر" ثم قال : " وإذا استخدمت تونس والمغرب نفوذهما للوصول إلى توقيف القتال سنعترف لهما بجميلهما، وعلى كل فان ج التحرير لا يمكن أن تكون مخاطبنا الوحيد " وهكذا يتضح موقف الحكومة الفرنسية من التفاوض مع الجبهة[4]، وصرح أيضا "الم بينو " في الأمم المتحدة بأن فرنسا لا يمكنها أن تقبل هذه الوساطة، و،أحدث رفض فرنسا هذا رد فعل شنيع في الأوساط الدولية وفي الصحافة الفرنسية نفسها، فاصدر "بينو "بيانا آخر يقول فيه إن فرنسا تقبل الدخول في المفاوضات مع ج ت و من أجل وقف القتال لا من أجل النظام السياسي للجزائر وقد التجأ وزير الخارجية الفرنسية إلى هذه الذريعة لأنه يعرف أن الجبهة لا تقبل أبدا وقف

[1] عبد الله شريط ، ج3،المرجع السابق، ص ص194-195.

[2] ينظر الملحق رقم 03.

[3] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص ص114-115.

[4] جريدة المجاهد، ع14، (الأحد 15ديسمبر1957م)، ص 2

القتال قبل الوصول إلى اتفاق حول الاستقلال وبهذا تكون فرنسا قد دخلت في معركة دبلوماسية خانقة [1].

وقد تجذرت على الصعيد السياسي المطالب الاستقلالية الجزائرية القوية بانتصاراتها الميدانية ونجاحات دبلوماسيتها المناضلة، وفي المقابل ذلك انكفأ النظامان التونسي والمغربي داخل حدودهما القطرية، وانصبت اهتماماتهما مجددا داخل مجاري السيادات القطرية خاصة وانه ما كان ممكنا الانصراف عن الحاجات الملحة ولا كان معقولا في منطق الاستقرار السياسي إرجاء الأمور لمعالجتها في إطار إقليمي [2].

بيد إن حرب التحرير الجزائرية لم تلبث إن نقلت النظامين التونسي والمغربي مرة أخرى إلى قلب تفاعلات الإقليم المغاربي، وفرضت مجددا ضرورة تنسيق رد فعل الإقليم الدفاعي في مواجهة السياسة الاستعمارية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى قيام أول محاولة جدية بعد الاستقلال في اتجاه تجسيم مشروع الوحدة المغاربية بتاريخ افريل 1958م.

المبحث الثاني : مؤتمر طنجة ومصير مقرراته

مؤتمر طنجة 27-30أفريل 1958م:

ظروف انعقاده:

لقد فرض منطق الاستقرار السياسي نفسه بالعودة إلى معالجة الأمور في إطارها الإقليمي فقد شكلت قنبلة القوات الفرنسية للقرية الحدودية "ساقية سيدي يوسف "يوم السبت 8فيفري 1958 م و مزيدا من الضغط الفرنسي على الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لمحاصرة الثورة[3]، بحجة ممارسة "حق التتبع " للخارجين عن القانون في الأراضي

[1] عبد الله شريط، ج3، المرجع السابق، ص 195.

[2] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص236.

[3] لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السبيل لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 106.

التونسية وهذا ما يدل على أنّ استقلال تونس مازال لم يكتمل بعد[1]، فقد كان النظام المغربي معنيا أكثر من نظيره التونسي بتبعات هذه الحرب، فقد كان يواجه مثله الانتهاكات الفرنسية المتكررة لحدوده باعتبار أن المغرب الأقصى كان يحتضن اللاجئين الجزائريين وقوات جيش ت و.

ويعتبر التعاون الفرنسي الاسباني لضرب سكان الصحراء ولاسيما بعد اتضاح النوايا الاستعمارية الفرنسية الإسبانية بشأن إعادة تنظيم حضورها في المنطقة بصورة رأى فيها النظام المغربي عموما وحزب الاستقلال بالذات الذي كان يعي أن استقلاله الهش لا يستطيع الصمود أمام الهجمة الاستعمارية خارج نطاق التنسيق الإقليمي على قاعدة توحيد المواجهة ضد الاستعمار، الأمر الذي يفسر دعوته "لتشييد اتحاد مغاربي"، وقد صرّح علال الفاسي[2] في هذا الصدد "نعم شمال إفريقيا من السلوم إلى الدار البيضاء وحدة واقعية وضرورية ممكنة إن تحرير الجزائر شرطها وأنا للوحدة وأنا لتحرير الجزائر وما دون هاتين الغايتين المقدستين فثان وبالعرض"[3].

ووفقا لملابسات داخلية وإقليمية ودولية هناك أيضا خلفيات وأبعاد كانت وراء انعقاده، رغبة كل من قادة النظامين التونسي والمغربي في توحيد المغرب العربي وحسب هؤلاء القادة فإن حرب الجزائر هي العائق الوحيد أمام تحقيق الوحدة، فبورقيبة أكد في هذا الإطار بقوله :"إن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة " أما ملك المغرب محمد الخامس فإنه صرح قائلا :"إن شمال إفريقيا يكون كلا واحدا من جهة التاريخ والجغرافيا والجنس، فمستقبلها مشترك مثل ماضيها ولهذا فكل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلائق الوثيقة والتلاحم الشديد الذي بينهما بسبب الجوار الطبيعي "هذه

[1] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص520.

[2] علال الفاسي :إسمه محمد علال بن الشيخ عبد الواحد الفاسي ولد سنة 1910م بمدينة فاس وهو ينحدر من عائلة عربية ماجدة قريشية صريحة النسب، شارك في الحياة السياسية بالمغرب الأقصى مشاركة أقلقت السلطات الاستعمارية مما جعلها تنفيه إلى الغابون حيث قضى فيها تسعة أعوام، وأطلق سراحه سنة 1946م تولى رئاسة حزب الاستقلال، هكذا مضت حياة علال الفاسي جهادا بالفكر والقلم واللسان، توفي بتاريخ 3ماي 1974م ونقل جثمانه من مدينة بوخارست عاصمة روما إلى المغرب حيث شيعت جنازته ينظر :محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، ج2، ط2، موفم للنشر، الجزائر، 2008م، ص ص 207-216.

[3] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص ص237-238.

التصريحات تؤكد أن قادة النظامين في تونس والمغرب قد اقتنعا على أن تحقيق وحدة المغرب العربي لا تتم إلا باستقلال الجزائر، وبالتالي كانت هذه التصريحات سندا سياسيا لعقد هذا المؤتمر [1].

إن الدعوة لعقد مؤتمر طنجة كانت بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي الذي جاء في مقررات لجنته التنفيذية إثر اجتماعها في مدينة طنجة[2] بتاريخ 2مارس1958م في منزل علال الفاسي والذي توج بإصدار بيان جاء فيه :"إن حزب الاستقلال لن يرضى أن تكون البلاد المغربية قاعدة تستخدمها القوات الفرنسية والاسبانية التي تقاتل الشعب الجزائري والمغاربة الذين يسكنون الصحراء...إن اللجنة قد بحثت الوسائل الكفيلة بتعزيز تضامن الشعب المغربي مع الشعبين الجزائري والتونسي وإنها ترى أن حل المشكلة الجزائرية هو الشرط الذي لابد من توفره لقيام تعاون حقيقي بين بلدان شمال إفريقيا الثلاثة وفرنسا كما ترى أنه من الضروري الشروع في بحث الوسائل الكفيلة بتعزيز التضامن والوحدة المغربية قصد تشييد اتحاد مغربي "[3]، وقد وجدت دعوة حزب الاستقلال صداها في تونس وخاصة في هذا الظرف بعد حادثة ساقية سيدي يوسف، فقد بعث الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري في مارس 1958م برقية إلى حزب الاستقلال جاء فيه "إن الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي بعد اطلاعه على البلاغ الصادر عن اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الشقيق يسجل بارتياح الانسجام الكامل بين حزبينا في الاتجاه والمواقف إزاء الوضع القائم في الشمال الإفريقي، ويقترح الديوان السياسي على اللجنة التنفيذية وفقا للاتفاق الذي حصل بين حزبينا عقد ندوة بالرباط أو تونس لضبط الخطط والوسائل الكفيلة لتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث المغرب

[1] عبد الله حمادي، التوجه المغاربي في ذاكرة الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة الذاكرة الوطنية، المرجع السابق، ص ص309-310.

[2] حسب ياقوت الحموي هي مدينة في الإقليم الرابع، طولها من جهة الغرب ثمانون درجة وعرضها خمس وثلاثون درجة ونصف من جهة الجنوب، بلد على ساحل بحر المغرب مقابل الجزيرة الخضراء، وهو من البر الأعظم وبلاد البربر، وقال بن حوقل طنجة مدينة أزلية آثارها ظاهرة بناؤها بالحجارة قائمة على البحر. ينظر: إسماعيل العربي، المدن المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م، ص 79.

[3] حبيب حسن اللولب، ج1، المرجع السابق، ص419.

العربي الكبير[1]، ولهذا أوفد حزب الاستقلال في17مارس السيد أبو بكر القادري والدكتور بناني التونسي لإعداد برنامج عمل المؤتمر مع قادة الحزب الدستوري، وتم بتونس تنظيم عدة اجتماعات بين الطرفين من الأربعاء 19الى يوم السبت 22مارس تقرر خلالها عقد مؤتمر طنجة بمشاركة ج ت و ، وتوجه السيدان المحجوب بن الصديق وعبد الرحمان اليوسفي إلى القاهرة للاتصال بممثلي ج ت و [2].

اختلف زعماء ج ت و فيما بينهم بشأن بالمشاركة من عدمها إلى رأيين:

1- فالأول عارض حضور الجبهة ومشاركتها بدعوى أن المؤتمر في حد ذاته مؤتمر قطري انفصالي ولا يعبر عن البعد الحقيقي العربي للقضية الجزائرية ومن هذا المنطلق لا يحق للجبهة تزكية نزعة انفصالية عن الوطن العربي.

2- أما الرأي الثاني فقد أكد ضرورة حضور المؤتمر بناء على أهمية المغرب الأقصى وتونس بالنسبة للثورة الجزائرية وأيضا ضرورة استغلال هذا المؤتمر لدعم الكفاح المسلح داخل الجزائر.

وفي نهاية المطاف رجحت كفة الرأي الثاني، وبالتالي شاركت ج ت و في هذا المؤتمر رغم أنها كانت تدرك تمام الإدراك أن المؤتمر كان عفويا وأنه لم يسبقه أي تحضير ولا إعداد لجدول الأعمال، وهو ما فسرته الجبهة أنه جاء في أعقاب أحداث الساقية وانتعاش رغبة التضامن المغاربي وتشكيل جبهة مغاربية موحدة ضد الاعتداءات الغربية على الجارتين تونس والمغرب، وأيضا أنه جاء ردا على الوحدة بين القطرين الشقيقين مصر و سوريا فقط، وبالتالي لابد من حضوره لأنه يعبر عن وحدة المغرب العربي[3]، وبالنظر إلى علاقة علال الفاسي بحركة الإخوان المسلمين وبحزب الوفد فإن تخوفا كبيرا انتاب قادة بعض أقطار المشرق العربي وخاصة مصر من هذا المؤتمر ومن

[1] عبد القادر العريبي ، المرجع السابق، ص238-239.

[2] عامر رخيلة، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،الجزائر، 1999م، ص160.

[3] مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962م، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص26-27.

خلفياته، وهذا التخوف راجع أيضا من دعوة حزب الاستقلال إلى هذا المؤتمر واستجابة الحزب الدستوري السريعة وهي محاولة مغربية تونسية لاحتواء ج ت و وإبعادها عن محور القاهرة[1].

انعقاد المؤتمر:

انطلقت أشغال المؤتمر بتاريخ 7افريل1958م واستمرت طيلة أربعة أيام "بقصر الماريشال الملكي" بمدينة طنجة المغربية تحت رئاسة علال الفاسي، وجمعت إلى جانب حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي ج ت و ، وقد بلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19عضوا وتمثلت قائمة الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمر كالتالي :

الوفد الجزائري:

– فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف وعبد الحميد مهري والدكتور أحمد فرنسيس وأحمد بومنجل ومولود قايد.

الوفد التونسي:

– الباهي لدغم [2]، والطيب مهيري وعبد الله فرحات وأحمد التليلي وعلي البهلوان وعبد المجيد شاكر.

[1] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص ص106-107.

[2] الباهي لدغم :(1913-1998م) ولد بتونس بتاريخ 10جانفي 1913م، بدا نشاطه السياسي من صلب الحركة الوطنية التونسية مبكرا، يعد أبرز مؤسسي الشبيبة المدرسية النواة الأولى لشبيبة الدستورية، اهتم بتكوين إطارات الحزب شارك في دعاية للقضية التونسية وكسب التأييد الدولي لها، عينه بورقيبة نائبا لرئيس الحكومة التي شكلها بورقيبة سنة 1956م، ثم أصبح بعد إعلان الجمهورية كاتب دولة لدى الرئاسة وكاتب دولة للدفاع وقد اضطلع بمهمة الإشراف على الملف الجزائري، قاد الوفد التونسي في مؤتمر طنجة في افريل 1958م . ينظر :حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص316.

الوفد المغربي:

– علال الفاسي والفقيه البصري ومحجوب بن الصديق وأبو بكر القادري وأحمد بلافريج[1] والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد.

وتجدر الاشارة أنه قد وجه المؤتمرون دعوة إلى كل من المملكة الليبية وموريتانيا بصفة ملاحظ[2].

مقررات مؤتمر طنجة:

كانت القرارات المتخذة موزعة على أربعة أبواب: الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري بقيادة ج ت و، الدعم الأطلسي والغربي للاستعمار الفرنسي، تصفية القواعد الاستعمارية في المغرب وتونس، وأخيرا توحيد المغرب العربي.[3]

1– ففيما يتصل بحرب الجزائر فقد حققت الثورة الجزائرية مكسبين الأول يتصل بتأكيد كون ج ت و هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري والثاني يتعلق بصيغة التوصية بتزكية فكرة إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة ذلك أن الاتجاه الذي كان سائدا لدى أعضاء الوفدين التونسي والمغربي، إذ كان قد وافق على التوصية بإقامة حكومة مؤقتة، وألّح على ربط ذلك بالموافقة المسبقة لنظامي تونس والمغرب على ذلك، لأن بتأسيسها سيدخل عنصر توتر جديد في علاقة كل من تونس والمغرب مع فرنسا في حالة اعترافهما بها، أما عدم الاعتراف فقد كان من شأنه إن يدفع شعبي البلدين للضغط على الحكومتين، لكن

[1] أحمد بلافريج :ولد سنة 1908م سياسي ورجل دولة مغربي ومن مؤسسي حزب الاستقلال، ولد في مدينة الرباط من عائلة بورجوازية كبيرة، كان عام 1943م من مؤسسي حزب الاستقلال ومن واضعي بيان الحزب في 11جانفي 1944م، ، وبعد ذلك بأيام اعتقلته السلطة الفرنسية مع مجموعة من رفاقه الاستقلاليين، أفرج عليه سنة1956م فغادر المغرب ليقوم بجولة طويلة في أنحاء العالم كان يشرح فيها قضية استقلال المغرب، عين سنة1946م وزيرا للخارجية، وذلك بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال بست أسابيع ينظر :عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص88.

[2] معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص ص137–139.

[3] ينظر الملحق رقم 04.

في النهاية اتفقوا على أن يكون تأسيسها قرارا جزائريا تتخذه ج ت و بعد استشارة تونس والمغرب[1] .

2- قرار حول الإعانة التي يقدمها الحلف الأطلسي والمساعدة الغربية لفرنسا لمجابهة حرب الجزائر حيث أدان المؤتمر ذلك إدانة صريحة، ودعا إلى وضع حد لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى دعم الحرب الاستعمارية.

3- قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي حيث قدر المؤتمر الجهود التي تبذلها كل من تونس والمغرب لتصفية عهد الاستعمار واستنكر وجود القوات الأجنبية فوق ترابها، كما طلب بأن تكف القوات الفرنسية حالا على استعمال التراب التونسي والمغربي كقاعدة للعدوان على الشعب الجزائري .

4- قرار حول وحدة المغرب العربي ويعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة في الواقع للبلاد المشتركة في هذا المؤتمر، ولهذا يقترح المؤتمر تشكيل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لكي يتمكن من دراسة القضايا ذات المصالح المشتركة وتقديم توصيات للسلطات التنفيذية المحلية.

ومن أجل المتابعة أوصى المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية كلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة، كما قررت إنشاء أمانة دائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي [2]، وأوصى اجتماع طنجة بلدان المغرب العربي بعدم اتخاذ ما من شأنه أن يلزم بصورة منفردة مصير شمال إفريقيا في مجال العلاقات الخارجية والدفاع وذلك في قيام مؤسسات الفيدرالية [3].

وقد رحب الشعب التونسي بالقرارات طنجة واعتبرتها الصحافة والمنظمات الجماهيرية نصرا للمغرب العربي، وعزم بورقيبة على استغلال الظرف لحسم المواجهة مع

[1] محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984م، ص ص79-80.

[2] جريدة المجاهد، ع23، (الأربعاء 7ماي 1958)، ص11

[3] محمد خير الدين، مذكرات، ج 2، ط3، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2009م، ص152.

فرنسا التي تأبى إجلاء قواتها عن تونس، إلا أن الإدارة الفرنسية انزعجت لصدور مثل هذه القرارات وعدت المؤتمر ضربة موجعة للحكومة الفرنسية التي عجزت عن حل مشاكل الشمال الإفريقي، وانتقدت الصحف الفرنسية الموقف التونسي والمغربي الذي تورط في قضية الجزائر، وأبدت تخوفاتها من تلك التوصيات التي تدعوا إلى مساندة ج ت و والى إنشاء حكومة مؤقتة تزيد من سلطة الجبهة دوليا حيث ورد تعليقا لجريدة "لوموند" تصف فيه الشعور العام في فرنسا جاء فيه:" هكذا تتحقق وحدة المغرب العربي في الحرب وضدنا وكل ما هو اليوم توصيات سيتجسم غدا في مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية ستقوم بتمثيل 23مليونا من المسلمين "، كما نشئت في المشرق حملة تشكيك في نوايا المغرب وتونس من الدعوة إلى الوحدة، وكان صدى مؤتمر طنجة بالغا في الصحافة الغربية والدولية عدته ثورة ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، واعتبرت أن ردود الفعل هذه جعلت الفاسي يوضح أن مقرارات المؤتمر ليست ضد فرنسا ولكنها في مصلحتها أيضا فما عليها إلا أن تقر باستقلال الجزائر[1].

رغم كل هذه القرارات إلا أن مؤتمر طنجة يعد من أبرز الفرص التاريخية الضائعة بالنسبة لمشروع الوحدة المغاربية، رغم أنه كان له صدى عالمي نابع من أهميته التاريخية إلا أنه لم يكن سوى بيان تأييد لم يجد له طريقا إلى التنفيذ، لأن تلك التوصيات والقرارات كانت نتيجة لتعاطف الأحزاب الاستقلالية في تونس والمغرب مع القضية الجزائرية، غير أن الأهداف الحقيقية من وراء المؤتمر هي إعطاء الغرب ضمانات عن طريق تأكيد رفض التزام كل طرف لوحده ولنفسه في حقل الدفاع والسياسة، كانت مراكش وتونس تبلغان بذلك محاوريهما في المعسكر الغربي بأن المقاومة الجزائرية لن تذهب في الاتجاه الذي ذهبت فيه الجمهورية العربية المتحدة إذ عقدت تحالفات مع المعسكر الاشتراكي، في حين بقي التعهد بمساعدة ج ت و ماديا حبرا على ورق ستمارس عليها ضغوط على المستويين السياسي والعسكري[2] .

[1] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، المرجع السابق ، ص ص 358-359.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983م، ص177.

بدأت الاتجاهات الرسمية تؤثر في مسارات العمل التوحيدي المغاربي ولم تترجم توصيات مؤتمر طنجة في الواقع وتخلت عن ذلك بعد شهور قليلة وكان للمشاكل الحدودية البينية أثرها في إبراز المشاكل السياسية الوطنية القطرية وخوفها من فقدان استقلاليتها في ظل العمل الوحدوي [1]، إلا أن وسطاء الصلح لم يفلحوا في الوقوف في وجه ديناميكية المجاهدين الجزائريين الذين عزموا على القضاء على السياسة الفرنسية ودفع الإخوة العرب إلى خوض المعركة الحربية التي تدور رحالها في الجزائر وخرجت ج ت و من المؤتمر أشد قوة من الناحية السياسية[2]، لئن لم تنجح الجبهة في حمل هذه الأطراف على "مغربة الحرب " فقد نجحت في تجنب "مغربة السلام " وفق نظرتي تونس والرباط، بل وفي إقحام تونس والمغرب الأقصى في الحرب كأحد أطرافها من خلال تأكيد المؤتمر على مغاربية الصراع وان كان ذلك مجرد تقرير للأمر الواقع وتنزل تأكيد الصفة المغاربية للصراع في إطار حرص قيادتي تونس والرباط على إعادة دمج القضية الجزائرية في إطارها المغاربي وقطعها عن مصر الناصرية خاصة وأن الصراع كان قد اتخذ فعلا بعدا مغاربيا[3] .

غير أن الصدى الذي أحدثه مؤتمر طنجة في آفاق العالم والأمل العظيم والحماس القوي الذي أحياه في شعوب شمال إفريقيا والارتباك الذي أوقعه في صفوف المستعمرين الفرنسيين على حد تعبير جريدة المجاهد أدى بفرنسا إلى ممارسة سياسة "فرق تسد"، حيث بمجرد تولي الجنرال ديغول[4] الحكم في فرنسا سعى لمنع أي تفاهم بين المغرب

---

[1] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004م، ص190.

[2] مسعود مجاهد الجزائري، أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، مصر، د.ت، ص 86.

[3] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص258.

[4] شارل ديغول :رجل دولة فرنسي وأبرز رجالاتها في قرن العشرين ولد بمدينة ليل بشمال الفرنسي سنة 1908م، اتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة" سان سير" وحصل على المرتبة الثالثة، شارك في ح ع1، وألقي عليه القبض من قبل الألمان وسجن سنة 1924م، شارك في ح ع 2 وبعدها استطاع ديغول أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة بدعم من تشرشل منذ7أوت1940م، وواصل مسيرته السياسية إلى غاية سنة1946م، ثم يتوقف ليعود بعد لذلك سنة 1958م لإنقاذ فرنسا، توفي بتاريخ 9نوفمبر1970م.ينظر :عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص ص 128-130.

وتونس يكون على حسابه لذلك وجه إلى كل من قيادتي البلدين برسالتين مختلفتين في اللهجة والمحتوى فكانت لهجة إحداهما تعبر عن لين واحترام بوجود رغبة لديه في التقارب والتفاهم ولهجة الثانية تنم على التعالي إلا أنه تأكد أن البلدين في المغرب العربي لا يمكن التفريق بينهما فلجأ إلى خطوة أخرى في محاولة منه لعزل الجزائر عن شقيقتيها تونس والمغرب ،ولهذا الغرض قدم الجنرال ديغول فكرة الإدماج إلى الجزائر وهي تعني بالضبط إعلان الحرب من جديد، وتقدم إلى تونس والمغرب "بتحسين " العلاقات و"احترام " استقلالهما[1].

بعد الإعلان عن سياسة الشدة والحرب والعصا في الجزائر أعلن ديغول عن سياسة الإغراء مستعملا جزرة البترول، في محاول منه لاستثمار بترول الصحراء وهو ما يغذي فكرة فعالية الحرب بفضل ما تحققه من مردود اقتصادي بأقل التكاليف، وخطط لجعل الصحراء منطقة فرنسية مستقلة ولإنجاح مشروع استغلال بترول الجزائر الذي تعيقه عدة مصاعب لجأت فرنسا إلى مفاوضة الحكومات المغاربية بشأن المساهمة في استثمار البترول والقبول بمرور أنابيب البترول عبر أراضيها، وأمام رفض الحكومة الليبية للعرض الفرنسي بعد استشارة ج ت و، لجأت فرنسا إلى إغراء الحكومة التونسية بقبول العرض، وكانت تصبو إلى تحقيق أهداف سياسية على المستوى المغاربي والدولي منها إظهار نجاح مشروع استثمار البترول؛ وخلق خلاف بين الحكومة التونسية وج ت و الذي من شأنه أن يقضي على مقرارات طنجة[2].

ولهذا سلكت ج ت و طريقا وسطا يتمثل في محاولة إقناع تونس والمغرب بمزايا توحيد المعركة سياسيا إن لم يمكن توحيدها عسكريا، وعرضت ج ت و على حكومتي البلدين في أعقاب مؤتمر طنجة وبعد شروع ديغول في تنفيذ سياسته عوض القبول بالمشروع الديغولي فيما يتعلق بثروات الصحراء أن يكون المغرب العربي كله أي الجزائر بعد أن تستقل وتونس والمغرب هو الذي يعرض على فرنسا التعاون من أجل استثمار ثروات الصحراء، بشرط أن لا يتعارض ذلك مع المصالح المشتركة للبلدان الثلاث، وذلك

[1] جريدة المجاهد، ع26، (الأربعاء 2جويلية 1958م)، ص 1.

[2] محمد الميلي، المرجع السابق، ص 95.

يعني أن الجبهة كانت تسعى إلى قلب الأدوار بالنسبة لكيفية استعمال ورقة الصحراء في الصراع الدائر بالمنطقة [1].

2- ندوة المهدية 17-20جوان 1958م:

تقرر عقد هذه الندوة بعد اجتماع قادة المغرب العربي في "لوزان" ثم في "جنيف" لدراسة الأحداث التي جرت منذ مؤتمر طنجة على أن تكون هذه الندوة ثلاثية وفي مستوى الهيئات التنفيذية الثلاث وذلك لتسطير موقف مشترك إزاء الأحداث ولتنفيذ المقرارات التي اتخذت في طنجة، وقد عمدت فرنسا لمضاعفة مناوراتها فشنت حملة صحافية منظمة وأوهمت الرأي العام بأن ندوة تونس ليس ثلاثيا بل هو ثنائي، وأن المؤتمر الثلاثي سيعقد في نطاق الأحزاب لا في نطاق الهيئات التنفيذية وأن ج ت و لن تشارك في مؤتمر الحكومتين وأنها ستجري بينها وبين الحكومتين اتصالات فقط، إلا أن المؤتمر الذي أفتتح يوم الثلاثاء قضى في اليوم الأول على كل الغموض من خلال البلاغ المشترك الذي أصدره المؤتمرون[2] .

التقت الحكومتان المغربية والتونسية بلجنة التنسيق والتنفيذ لج ت و في مدينة المهدية[3]، من أجل البحث عن كيفيات تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة، ونوقشت خلاله عدة موضوعات أهمها: التعاون السياسي والدبلوماسي بين الأطراف الثلاثة، وموضوع تشكيل حكومة الجزائر، وكان من بين قراراته تنصيب سكرتارية دائمة تتكون من ستة أعضاء من البلاد الثلاثة، وتم الاتفاق على أن تتفرع السكرتارية إلى مجموعتين الأولى مقرها الرباط وتتكون من مغربين وجزائري، والمجموعة الثانية مقرها تونس وتتكون من تونسيين وجزائري، وأن يجتمع دوريا في الرباط أو تونس .

---

[1] محمد الميلي ،المرجع السابق، ص 99.

[2] جريدة المجاهد، ع 26، (الأربعاء 2جويلية1958م)، ص9.

[3] حسب البكري مدينة المهدية منسوبة إلى عبيد الله المهدي الذي بناها على ما ذكر في التاريخ وبينها وبين القيروان ستون ميلا، تخرج من القيروان فتنزل منزل كامل.ثم تخرج منها فتاتي المهدية وطريق آخر تخرج من القيروان إلى مدينة تماجر مرحلة إلى المهدية مرحلة أخرى. ينظر: إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص251.

وبالرغم من أن الندوة أكدت على حق الشعب الجزائري في الاستقلال والسيادة، إلا أن موضوع إنشاء الحكومة الجزائرية أجل النقاش فيه[1]، وقد تعددت التأويلات حول نتائج هذه الندوة خاصة بعد الضغوط الديغولية التي مورست على تونس والمغرب بهدف إرغامهما على الانحراف على خط طنجة وبالتالي تحييدهما وعزل الثورة الجزائرية، إلا أن الجبهة تداركت ذلك فنبهت الجارتين إلى خطورة التخلي عن الجزائر[2].

وإن كانت التصريحات الرسمية والصحافة الحزبية تغنت آنذاك بما تم ترسيمه من قرارات إلا أن الحقائق تحرجت صحيفة المجاهد عن إعلانها وظلت مغيبة[3]، ويكشف عنها تقرير سري نشره محمد حربي عن مناقشات المؤتمر ؛ويوضح مسعى ممثلي الحكومة التونسية والمغربية لتنصل من التزامات طنجة وعمق الخلافات التي أثارها نقاش المؤتمرين[4]، وأمام هذه الحقائق كانت صحافة ج ت و محرجة بين أن تعلن الحقيقة فتصطدم بالحكومة التونسية وبين أن تخفي الحقيقة وتساهم في مغالطة القواعد النضالية، ورأت أن تأخذ بوسطية لجنة التنسيق والتنفيذ ؛وتحدثت عن أجواء المؤتمر بصورة مهذبة ونبهت إلى بعض المخاطر التي تهدد المغرب العربي[5].

وهذا ما أكدته جريدة المجاهد من خلال مقال بعنوان " من طنجة إلى المهدية " أوضحت فيه حقيقة السياسة الفرنسية الرامية إلى تخريب مؤتمر طنجة ونسفه من الأساس على حد تعبيرها، وذكرت الفرنسيين أن شمال إفريقيا كيان واحد لا يمكن فصله بوصفه "طائر جبار جسمه هو الجزائر وجناحاه القويان هما تونس والمغرب، وأن السياسيين

---

[1] عامر رخيلة، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص167-168.

[2] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م، ص280.

[3] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، المرجع السابق، ص 362.

[4] للمزيد من المعلومات عن مقرارات مؤتمر المهدية ينظر:

Mohamad Harbi , Les archives de la révolution Algerienne ,jeune afrique, paris, France, 1981, p p 227-228.

[5] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية ...، المرجع السابق، ص 366.

الفرنسيين الذي نسوا هذه الصورة وأقاموا الدليل على أنهم عمى وأن أنظارهم لا تستطيع أن تفهم مطامح الشعوب "[1] .

وإن كانت أهمية المؤتمر تتمثل في مشاركة الوفد الجزائري فإن اللقاء الثلاثي انتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة خاصة:

1-قضية تشكيل المجلس الاستشاري المغربي المحدد بثلاثين عضو وكذلك تشكيل المكتب الدائم حيث أن الوفد الحكومي المغربي لم يكن في استطاعته أن يعين ممثلي حزب الاستقلال في الأمانة الدائمة للمغرب العربي نظرا لاختلاف طبيعة النظام المغربي الذي كان قائما على تعايش عدة حركات وقوى سياسية[2] ؛ في حين أن الجزائر عينت أحمد بومنجل وأحمد فرانسيس، أما تونس عينت عبد المجيد شاكر، وأحمد التليلي .

2-كما أن المؤتمر في حد ذاته لم يتطرق إلى مساعدة الثورة الجزائرية وكانت نتيجة الفشل إمضاء تونس بتاريخ 30جوان1958م اتفاقية مع شركة فرنسية لمد أنابيب النفط الجزائري عبر أراضيها وهو الاتفاق الذي عرض على ليبيا في باريس ورفضته جملة وتفصيلا .

كانت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية قد فاتحت بورقيبة في القضية قبل أسبوع من إمضاء الاتفاقية لكنها لم تحصل على نتيجة ايجابية ثم استعملت وساطات عربية للحد من عدم توقيع الاتفاقية لكن الضغوطات الفرنسية على الرئيس التونسي حالت دون ذلك[3]، خاصة في ظل مجئ ديغول وظهوره على الساحة السياسية الفرنسية أدى بمسيري الدول المجاورة إلى تجنب إمكانية امتداد النزاع الجزائري إلى البلدان المغاربية ومن ثم الاصطدام المباشر بفرنسا[4].

1-ندوة الرباط اكتوبر1958م :

في إطار مواصلة تنفيذ مقررات مؤتمر طنجة وتكملة لما أنجز في ندوة المهدية عقدت الكتابة الدائمة للمغرب العربي اجتماعا بتاريخ 15اكتوبر1958م، حضره ممثلو

---

[1] جريدة المجاهد، ع 26، (الأربعاء 2جويلية1958م)، ص2.

[2] محمد الميلي، المرجع السابق، ص 100-101.

[3] مريم الصغير، البعد الإفريقي ...، المرجع السابق، ص ص 26-27.

[4] الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962م، دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص146.

الأحزاب الثلاثة أحمد بومنجل وأحمد فرانسيس عن ج ت و، ومحمد بوستة وعبد الحفيظ القادري عن حزب الاستقلال المغربي، وأحمد التليلي و الفرجاني بالحاج عمر عن الحزب الدستوري الحر التونسي[1]، كانت جدول أعماله كالتالي:

1- تطور القضية الجزائرية بعد إعلان ح م ج ج .

2-مضاعفة جهود المغرب العربي الموحد بالنسبة لاستقلال الجزائر.

3- تنصيب الجمعية الاستشارية التي كان قد صادق على إنشائها مؤتمر طرابلس والخاصة بأقطار المغرب العربي.

رغم كل هذه القرارات إلا أنها لم تطبق نظرا لسياسة شارل ديغول ومساعيه لإغراء الحكومتين تارة وتهديد تارة أخرى، وأيضا إلى فتور العلاقات المغاربية التي اعتبرتها الجبهة انحرافا على خط طنجة[2].

[1] الحبيب حسن اللولب،ج1، المرجع السابق، ص 437.

[2] بشير سعدوني، المرجع السابق، ص 282.

الفصل الثاني

المناورات الديغولية

ومصير الوساطة المغاربية

المبحث الأول: الحكومة المؤقتة في مواجهة مناورات ديغول .

1-تأسيس الحكومة المؤقتة 19سبتمبر1958م.

2-سياسة ديغول ومخططاته لتسوية المسألة الجزائرية.

المبحث الثاني: انعكاسات المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية.

1-توتر العلاقات الجزائرية التونسية.

2-مشكلة الحدود المغربية الجزائرية وتداعياتها.

3-الوساطة السويسرية كبديل للوساطة المغاربية.

المبحث الأول: الحكومة المؤقتة في مواجهة مناورات ديغول

1- تأسيس الحكومة المؤقتة 19سبتمبر1958م:

فكرة إنشاء ج ح م ج سبقت تاريخ تأسيسها في 19سبتمبر1958م، وقد ذكر رضا مالك في كتابه "الجزائر في افيان" بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف قادة الوفد الخارجي لج ت و الزعماء الخمسة يوم22أكتوبر1956م وأضاف أن الهدف من ذلك الرد على العدوان الفرنسي الذي كان هدفه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها، لكن المطلع على محتوى "المراسلات بين الجزائر والقاهرة" لمبروك بلحسين"يدرك بأن الموضوع طرح قبل ذلك بعدة أشهر وبالتحديد منذ أواخر سنة 1955م وطرح للنقاش في إطار مناقشة مشكل القيادة الموحدة للثورة والذي أثير بحدة خاصة في بداية الثورة إلى ما قبل مؤتمر الصومام، فمتطلبات طرح وتفعيل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة كان يقضي تجاوز هذا الإشكال في أقرب وقت ممكن لأن كل تأخير كان يضر بالموقف الدولي ج ت و[1].

وكان لقرارات اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من22الى 27أوت 1957م[2]، تأثيرها الكبير على موازين القوى داخل القيادة[3]، وتتضمن اللائحة الثانية قرارات خاصة بتوضيح بعض مبادئ القيادة والتسيير ومن بينها بند أهداف الثورة في تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية[4]، ثم جاء مؤتمر طنجة في اختتام أشغاله موصيا بإنشائها بعد مشاورة حكومتي تونس

---

[1] عمر بوضربة، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الفكرة والتجسيد، المجلة التاريخية المغاربية، ع168، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جويلية 2017م، ص ص 109-110.

[2] رابح عدالة، الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى استرجاع السيادة الوطنية 1945-1962م، ط1، دار المجتهد،الجزائر، 2014م، ص197.

[3] للاستنارة ينظر إلى قرارات الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية: عبد الله مقلاتي، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية، المرجع السابق، 298.

[4] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،دار هومة ، الجزائر، د.ت، ص143.

والمغرب، وفي الاجتماع المنعقد بتاريخ 9سبتمبر 1958م أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ التي تمثل السلطة التنفيذية للثورة الجزائرية قرار الهيئة التشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا بعد تحليل تطور السياسة الفرنسية والظروف الدولية [1]، حيث كانت مشكلتين تفلتان من رقابتهم الأولى لأسباب تقنية وعسكرية تتمثل في الحاجز الذي يشكله خط موريس، والثانية لأسباب سياسية تتمثل في الضغوط التونسية المراكشية، إضافة إلى وصول الجنرال ديغول إلى السلطة بعد أحداث 13ماي 1958م وانتعاش آمال القادة المغاربة في حل متفاوض عليه وفي استعجالهم للخلاص من الأزمة الجزائرية التي تمنعهم من تأمين الاستقرار لسلطتهم [2]، لهذا فقد اقترح أعمر أوعمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ضرورة التعجيل بتأسيس ح م ج ج كخطة هجومية دبلوماسيا وقصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية[3]، وإزاء هذا الوضع قررت لجنة التنسيق والتنفيذ حمل العمل المسلح إلى فرنسا وتشكيل حكومة مؤقتة ولم تخف الأوساط القيادية أن الهدف من مبادرتها تجنب الصعوبات الموضوعية وإزالتها "لقد اجتزنا طريقا وبلغنا بعض الأهداف، كما بدأنا ندور حول أنفسنا، محشورين في المأزق الذي كان الجميع يشعر به والبعض يشرحونه أن وجود حكومة سوف يؤدي إلى تبدل جذري للخارج حيالنا".

وفي 6 سبتمبر قدمت اللجنة المشكلة لدراسة تأليف حكومة استنتاجاتها وجاء جوابها ايجابيا حيث يعد تشكيل حكومة:

1 –على الصعيد الجزائري مع اقتراب الاستفتاء أنه تشجيع مفيد سوف يقنع الشعب بإفشال سياسة الدمج التي ينادي بها ديغول .

[1] محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961، تر: علي الخش، مراجعة محمد الفاضل، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م، ص ص 105–160.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير...، المرجع السابق، ص185.

[3] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954–1960م، دار الإرشاد، الجزائر، 2013م، ص 302.

2 –أما على الصعيد الفرنسي على حد تعبيرهم أنه: "إذ كان صحيحا أن الحكومات المتتالية سمعت تقول وتكرر أن تشكيل حكومة قد يحول دون مفاوضات محتملة، ينبغي تفسير هذا التهديد بهم التصدي لتطوير وسائل عملنا بكل الوسائل" وبهذا تواجه سياسة فرنسا وتناقض مواقفها.[1]

3–كما أنه على المستوى الشمال الإفريقي فإن إنشاء حكومة جزائرية هو خطوة أولية لأي تشكيل فيدرالي مغاربي، وأنه لا يمكن تجسيد وحدة شمال افريقية بصيغة مقبولة من الناحية القانونية دون تحديد مسبق لكيان سياسي جزائري معترف به رسميا، كما أن تأسيس حكومة جزائرية مع الوفاء لروح مؤتمر طنجة من شأنه أن يرغم تونس والمغرب على التخلي عن موقفهما المغلوط في التعاون مع فرنسا، حيث أن لكل بلد سياسة مختلفة عن سياسة الأخرى فمراكش حيادية وتونس منحازة وموالية للغرب [2].

غير أن مرور علاقة البلدين بفترة تحسن مع فرنسا سوف يجعل اعترافهما بالحكومة المؤقتة موضوع استفهام ويعرض علاقتهما مع باريس للقطيعة، وإن كانت هذه القطيعة تخدم الجبهة إلا أن المسؤولين في تونس والمغرب كانوا حريصين على تجنب أسباب الاصطدام مع الحكومة الديغولية، ولهذا كانت الجبهة في الوقت الذي تريد فيه الاحتفاظ بحقها في إعلان الحكومة دون إخضاعها لفيتو البلدين، وبحقها في تحديد الوقت الملائم لذلك وكانت في الوقت نفسه تحرص على عدم مضاعفة الأزمة التي طرأت على العلاقات مع تونس والمغرب وتسعى إلى تطمينهما.

ويبدو أن الجبهة قد راهنت على طبيعة الوضع الدولي للمغرب الذي كان آنذاك يغازل قوى الحياد الايجابي فقد كان النظام المغربي يحاول كسب الأنصار لأطروحته بشأن" مغربية موريتانيا "يضاف إلى ذلك وجود جناح راديكالي في الحركة الوطنية المغربية التي لم تكن قد انقسمت آنذاك علانية كما شكل عامل ضغط قد يدفع الحكومة المغربية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية ولا شك أن اعتراف الرباط من شأنه أن يجعل

[1] محمد حربي، جبهة التحرير...، المرجع السابق، ص ص185–186.

[2] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، ترجمة العربي بوينون ، دار الأمة، الجزائر، 2011م، ص 194.

اعتراف تونس أمرا حتميا في حالة ترددها[1]، وردا على مخططات ديغول السياسية ولدحض مزاعمه بأنه لا يجد من يتفاوض معه ولا يوجد من يمثل هذا الشعب الجزائري[2].

أعلن عن الحكومة يوم الجمعة 19سبتمبر 1958م[3] على الساعة الواحدة زوالا حسب توقيت الجزائر، والتي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ ضمت تشكيلة هذه الحكومة رئيسا ونائبين للرئيس وأربعة وزراء دولة وتسعة وزراء وثلاثة كتاب دولة[4]، وتعيين فرحات عباس [5] رئيسا لها رغم أنه عرف عنه أنه لا يؤمن بالمقاومة المسلحة مع فرنسا كما أنه لا يطالب حتى بالانفصال عنها، فهو رجل متفرنس عقلا ولسانا وكان خلاصة أفكاره المطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات وإعطاء الجزائر كيانا محليا داخليا ضمن الجمهورية الفرنسية وفجأة يترأس حكومة الثورة التي لا ترضى بدون الاستقلال النهائي التام، ورغم أن الثورة لا تعترف بالأحزاب السابقة ولا تتعامل معهم كأحزاب، فقد شكلت الحكومة من أعضاء ينتمون إلى الأحزاب السابقة ولاسيما البيان وجمعية العلماء والمركزيين من الحركة الوطنية ومن القياديين الذين بادروا بإعلان الثورة، وعلى ما يبدو فان تكليف فرحات عباس بأول حكومة مؤقتة كان الهدف منه هو مد جسور المفاوضات مع الفرنسيين الذين يرون فيه لينا لا يمكن أن يكون عاقا لهم [6].

---

[1] محمد الميلي، المرجع السابق، ص ص125-126.

[2] خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2008م، ص21.

[3] ينظر الملحق رقم 05.

[4] عبد القادر خليفي، أحمد توفيق المدني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م، ص205.

[5] فرحات عباس: ولد بالطاهير قرب جيجل سنة1899م، درس المرحلة الابتدائية بالطاهير وواصل دراسته الثانية في سكيكدة وقسنطينة، صيدلي ابتدأ نشاطه في خدمة القضية الوطنية منذ تخرجه من الكلية، أسس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وتولى رئاستها ثم وسع نشاطه، عمل بجانب جماعة الأمير خالد إلى أن أسس أحباب البيان والحرية، كان أحدد محرري وثيقة البيان وحين خروجه من السجن أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انضم للثورة بعد اندلاعها، واستقر في القاهرة ونشط في الوفد الخارجي، وهو أول رئيس للحكومة الجزائر، توفي سنة1985م.ينظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر ،2009م، ص ص362-363.

[6] محمد مهري، ومضات من دروب الحياة مذكرات، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، د.ت، ص78.

وهذا ما أكده اللواء "خالد نزار "في مذكراته حيث قال: "إن اختيار فرحات عباس رغم وجود مسؤولين كبار دخلوا الثورة قبله، وأعتقد أن اختياره كان مقصودا لتقديم وجه معروف بحكمته واعتداله وسمعته الدولية خاصة لدى فرنسيين .وكانت القيادة الفرنسية آنذاك ترى في وجود فرحات عباس على رأس ح م ج ج أمرا قد يعجل بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية "[1]، هذا ما لم تؤيده الحكومة المصرية والتي لم تكن تثق في فرحات عباس ولا هو من جهته يثق بهم وكانوا يرون أن رجال تلك الزعامة يوجدون في السجون فإما أن تكون الحكومة منهم أو لا تكون أصلا[2]، ويذكر فرحات عباس في كتابه "ليل الاستعمار" قائلا: "أن ظروف سياسية وضعته في رئاسة ح م ج ج، وأنه لم يطلب المنصب ولم يطمع فيه وأنه بطبعه ينفر من الرئاسة وزمام الحكم وممارسة السلطة ...وأنه ما أصاب الجزائر هو ما دفعه للميدان السياسي وأنه لو وجدت فرنسا حلا عادلا للجزائر لاكتفى بمشاكله وأشغاله الشخصية "[3].

وكانت تونس أول دولة مغاربية تعترف ح م ج ج إلى جانب المغرب الأقصى وليبيا بعد يوم واحد من تشكيلها، وكان المجهود الدبلوماسي التونسي لفائدة القضية الجزائرية يستجيب لاقتناع القيادة التونسية بأهمية العمل الدبلوماسي إذ كانت تلح على ضرورة تكثيف العمل الدعائي ضد فرنسا في الجزائر خاصة وأن الساسة الفرنسيين أنفسهم قاموا بجولات في بعض المناطق في الشرق وأمريكا لحث هذه الدول على تأييدهم في موقفهم إزاء القضية الجزائرية [4]، وتوالت الاعترافات ب ح م ج ج وتميزت المواقف الرسمية العربية الأكثر تأييدا للقضية الجزائرية مثل مصر والمغرب بالتحفظ والتردد عندما قام قادة الثورة باستشارتها وبعدما أقدموا على التأسيس وباستثناء العراق لم تتقدم أية دولة عربية بوعود صريحة بالاعتراف بالكيان الجزائري الوليد في حال الإعلان عنه أمام الرأي

[1] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب، باتنة، 1999م، ص50.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص ص579-580.

[3] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2005م، ص144.

[4] عبد القادر العريبي، المرجع السابق، ص205م.

العام الدولي، مما كان يوحي بأن أغلب تلك الدول أخذت بجدية التهديد الفرنسي بقطع العلاقات الدبلوماسية معها في حال الاعتراف بالحكومة الجزائرية الناشئة [1].

تلقت اعتراف خمس دول في نفس اليوم هذه الدول هي: الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية ثم تلاه اعتراف كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية الأردنية وفلسطين يوم: 20سبتمبر1958م، فاليمين يوم: 27سبتمبر، فلبنان يوم: 15جانفي 1959م[2]، وبهذا يمكن القول أن ما حصلت عليه الثورة من اعترافات دولية كثيرة بحكومتها المؤقتة لم يكن متزامنا في أغلبيته مع المبادرة بالمشروع، وهذا ما كشفت علي ضالة النتائج التي تم تحقيقها حتى نهاية عام 1958م، وإنما كانت ثمرة للجهود الدبلوماسية الحثيثة التي بذلتها في السنوات الأخيرة من حرب التحرير والتي تمكنت من الحصول على بضعة عشرات من الاعترافات الدولية قبل الإعلان على الاستقلال بفترة قصيرة [3].

وقبل انطلاق مفاوضات ايفيان كانت ح م ج ج تحوز على اعتراف قانوني من طرف تسعة عشر دولة، وعلى اعتراف بحكم الواقع من طرف ست دول أخرى، ثم ارتفعت وتيرة الاعترافات بين فترة وقف إطلاق النار واعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ليصل العدد36دولة، كما تجدر الإشارة أن أيا من هذه الاعترافات لم تأت من الدول الغربية [4]، إلا أن المحامي "سيرج مورو" ذكر أن ح م ج ج شاركت في ملتقى دولي في القانون يتعلق بالقضية الجزائرية بمدينة بروكسل حيث كان له أهمية سياسية ورمزية على المستوى الدولي لتؤكد للعالم بوجود الجزائر "كدولة –أمة" وحقها في تقرير مصيرها، وأن الاعتراف الشبه رسمي للحكومة مؤقتة من طرف شخصيات لامعة عن الأنظمة العربية

[1] بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986م، ص164.

[2] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958–جانفي1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص ص 59–60.

[3] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954–1962م، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم إنسانية واجتماعية، جامعة الجزائر، 2005–2006م، ص195.

[4] عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر: العربي بوينون، موفم للنشر، الجزائر، 2011م، ص120.

في هذا الملتقى سوف لن يمر عبثا دون لفت الأنظار والأوساط السياسية في باريس خاصة وعلى الصعيد الدولي عامة، وأوصى الملتقى بالاعتراف بالحكومة المؤقتة أو على الأقل بالمشكل الجزائري الفرنسي وقبول التعامل بالجوازات الممنوحة عن السلطات الجزائرية[1].

لكن مختلف الاعترافات التي حظيت بها الحكومة المؤقتة مكنتها من التوسع والانفتاح على العالم، حيث أرسلت بعثات إلى البلاد التي اعترفت بالحكومة المؤقتة، و مندوبيات لج ت و إلى البلاد الأخرى مع موافقة هذه الدول الصريحة أو الضمنية على القيام بتمثيل الثورة الجزائرية، لتشمل كل الدول ولكي تعرف الناس في كل زاوية بج ت و ونضال الشعب الجزائري[2]، إن هذه الحكومة لم تؤسس على منوال الحكومات الأخرى فهي ذات طبيعة مزدوجة، من أنها تمثل حكومة محلية تخوض حربا، وحكومة منفى ويكفي القول أن لها تكوينا سياسيا وعسكريا وإداريا، ولها مقر ظل مجهولا في الجزائر حيث كان يقيم بعض أعضاءها فعليا سواء على الدوام كأمناء سر الدولة في الداخل، أو بصورة دورية كما هو شأن البعض الآخر تبعا لضرورة الحرب[3] .

لقد أدى تكوين ح م ج ج بالدبلوماسية الفرنسية إلى إتباع أسلوب التهديد من طرف الحكومة الفرنسية وذلك باستدعاء سفراء الدول المعترفة بحكومة الجزائر المؤقتة وقطع العلاقات الدبلوماسية معها إن استلزم الأمر ذلك، وصرحت أن اعتراف الدول الأجنبية بحكومة المنفى يعتبر عملا غير ودي، ثم احتجت الحكومة الفرنسية يوم 22سبتمبر 1958م لدى حكومات المملكة المغربية وتونس وليبيا على اعترافهم بالحكومة الجزائرية الثورية واعتبرت أوساط سياسية وقانونية وصحفية فرنسية أن الإعلان عن حكومة جزائرية يعد سابقة في القانون الدولي[4].

---

[1] سيرج مورو، محامون بلا حدود، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015م، ص149.

[2] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م، ص501.

[3] عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص242.

[4] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص538-539.

كما أن الحكومة المؤقتة صارت من جهتها تستمد من وعي الرأي العام الجزائري قوتها وصلابتها وتستنبط المعايير التي على ضوئها توجه سياستها وتعجل مسيرتها وتصحح مواقفها، وقد اتسع نطاقه كما لم يتسع من قبل واكتسب مزيدا من الوضوح في الرؤية والعمق في الإيديولوجية، وهذا ما جعله في مستوى الثورة التي هو أداتها ومقياسها ومرآتها[1] .

ويتمثل الهدف الذي رسمته الجبهة ثم الحكومة المؤقتة من خلال نشاطها الدبلوماسي على الصعيد المغاربي في عزل تونس والمغرب عن فرنسا وتعزيز القواعد الخلفية لجيش ت و في البلدين وتسهيل عملية إدخال الأسلحة والذخيرة عبر الحدود [2]، كما أدركت الحكومة المؤقتة أهمية مساهمة الدول الإفريقية وإفشال المناورات التي قامت بها فرنسا لعزل الثورة إفريقيا ومن أهم المؤتمرات مؤتمر أكرا الثاني في ديسمبر1958م[3] وأعلنت منذ إنشائها عن توجهها الإفريقي فجاء في أول تصريح لرئيس فرحات عباس قوله: "وراءنا إفريقيا الحرة، إفريقيا قمة أكرا"، غير أن المتغيرات الدولية التي أفرزتها سنة1958م على القارة الإفريقية جعلت سياسة الحكومة تزاحم الاستراتيجية الديغولية الهادفة إلى تنويم حركات التحرر والوصول مع المناضلين الأفارقة إلى استقلال شكلي يمنح إفريقيا حريتها[4].

2- سياسة ديغول ومخططاته لتسوية المسألة الجزائرية:

شكل 13ماي 1958م تاريخ الانقلاب الذي أعاد شارل ديغول إلى السلطة في البداية انتصارا للمطالبين ب "حق المتابعة " وبالحرب إلى أقصاها من أجل تدمير القوات الجزائرية المسلحة، انطلاقا من إيمانهم بجدية وصدقية شارل ديغول وقوة شعوره الوطني، وكانوا يتوقعون منه إعادة تنشيط الجبهة الداخلية وتحسين الوضعية العسكرية[5]، خلال

[1] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص380.

[2] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص139.

[3] سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011م، ص63.

[4] عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية وإفريقيا، وزارة الثقافة، الجزائر، د.ت، ص18.

[5] خالد نزار، يوميات الحرب، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، وحدة الرويبة، الجزائر، 2008م، ص50.

مرحلة حرب الجزائر التي كان عليه تحمل أعبائها، شرع الجنرال ديغول في محو آثار الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات التي سبقته ولم يعتمد التعذيب كما كان تحت الجمهورية الرابعة نمطا طبيعيا لإدارة العمليات [1].

أمام هذا الوضع المتدهور استلم ديغول مقاليد الحكم في فرنسا وراح يعمل منذ البداية على إعادة التوازن للمنظومة السياسية الفرنسية وذلك بإعلانه عن استفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة، وهذا مباشرة بعد قيامه بجولة إلى المستعمرات الفرنسية وعرض عليها الاستقلال إما عن طريق اقتراع للدستور الذي سيطرح بتاريخ28سبتمبر1958م؛ أو في أي وقت تشاء بعد الانضمام إلى المجموعة الفرنسية الإفريقية، لكن الجزائر لم تحظى بهذا الخيار إنما قرر أن تشارك في الاستفتاء فالحكومة الفرنسية عندما قررت إجراء الاستفتاء جعلته يدور في الأقاليم الإفريقية الداخلة في الاتحاد الفرنسي حول السؤال التالي: "هل تريد البقاء في الاتحاد ؟أم تريد الاستقلال؟"، أما في الجزائر فكان السؤال الموجه هو نفس السؤال الموجه في الأقاليم الفرنسية وهو "هل توافق على الدستور أم لا؟"، من خلال الاستفتاء يفهم أن ديغول يقول للعالم أنه لا يوجد حرب في الجزائر وإنما هي مطاردة لأناس خارجين عن القانون، وأن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي[2]، وكان رد فعل ج ت و التي كانت تستعد لتقديم القضية الجزائرية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها في الدورة 13، حيث واجهت هذا المخطط من خلال إرسال محمد يزيد ممثلها لدى الأمم المتحدة بمذكرة إلى أمينها العام، أوضح فيها أن ج ت و تريد أن تنذر فرنسا بأن الاستفتاء لا يشكل حلا يخرجها من الحرب التي تزداد عنفا في الجزائر زيادة على امتدادها إلى التراب الفرنسي نفسه، وذكرت ج ت و بمواقفها المبدئية الثلاث التي اتخذتها منذ اندلاع الثورة في نوفمبر1954م.

[1] قسطنطين ميلنيك، ديغول المصالح الخاصة والجزائر، تر: عبد السلام يخلف وعلي بولعيايز، آرام، 2015م، ص272.

[2] معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2008-2009م، ص247.

ولفضح سياسة ديغول وقطع الطريق على المحاولات الرامية لإشراك الجزائريين في الاستفتاء قررت الجبهة تشكيل حكومة جزائرية تتولى مهمة تسيير الثورة في الداخل والخارج، وتوجيه النشاط الدبلوماسي بالخارج نحو تجنيد الرأي العام العالمي واطلاع الحكومات الأجنبية على مقاصد الحكومة الفرنسية[1]، وقد لخص محمد يزيد أثناء ترأسه وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة الجزائرية النشاط الدولي لج ت و منذ اندلاع الثورة في ثلاثة نقاط:

1-إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.

2-جعل القضية الجزائرية في مستوى القضيتين التونسية و المغربية.

3-إبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالقضية الجزائرية وإثارة حركة تضامنية واسعة وذلك انطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة المصادق عليه في مدينة سان فرانسيسكو في جوان 1945م[2].

يعترف لديغول أنه جدد اللغة السياسية التقليدية لفرنسا تجاه الجزائر بإدخاله مفاهيم لم تكن مستعملة بل ونادرة فهو يعرف كيف يستغل الظرف السياسي بكشفه صرامته في الوقت المناسب[3]، ملامح هذه السياسة بدأت مباشرة بعد زيارة ديغول إلى الجزائر حيث لمح لمستقبليه في مدينة وهران يوم6جوان 1958م من الأوروبيين أنه يتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية، وليكفل النجاح وانتصار فرنسا في حربها ضد الثوار فاعتمد في سياسته تجاه الجزائر بالجمع بين وسيلتين هما مضاعفة المجهود العسكري ووضع مشاريع ذات صبغة اجتماعية واقتصادية هدفها إضعاف الثورة[4]، ولقد عمل ديغول منذ مجيئه إلى الحكم على تقوية مركزه حتى يتصرف بحرية فقام بعدة إصلاحات نذكر منها تغيير

[1] أحمد سيعود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958م، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 2008م، ص ص 176-177.

[2] ليلى تيتة، هيئة الأمم المتحدة والبعد العالمي للثورة الجزائرية، مجلة الباحث، ع1، المركز الجامعي بالوادي، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2010م، ص 250.

[3] جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر 1830-1962م، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص 497.

[4] معمر العايب، المرجع السابق، ص 251.

قيادات الجيش المختلفة خاصة في الجزائر حيث عين الجنرال "شال " في سبتمبر 1958م قائد للقوات البرية خلفا للجنرال "صلان ".

وأحدث تغيير في الأساليب المتبعة ضد الثورة فاقترح مشروعا جديدا ووضعه في أكتوبر1958م، وأصبح حيز التنفيذ في فيفري 1959م وعلى أن ينتهي في أكتوبر من نفس السنة وسمي "خطة شال" نسبة لاسم واضعه "موريس شال " الذي شرع بدوره في انجاز ثاني خط مكهرب خلف الخط الأول من الجهة الشرقية من الشمال إلى الجنوب لتدعيم خط موريس انطلاقا من غرب وشرق القالة يتجه الجزء الأول منه نحو أقصى الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسية ثم يعود على شكل دائري يتجه مع الجزء الآخر نحو الجنوب[1]، وبنى الجنرال شارل برنامجه على أن جيش ت و ما يزال في مرحلته الأولى وأن قيادة الولاية مستقلة استقلالا كاملا عن قيادة الولاية الأخرى وتبنت القيادة الفرنسية هذا التخطيط بأن الولاية الرابعة لن تتدخل في الأمر عندما تكون العمليات العسكرية تجري في الولاية الخامسة[2].

غير أن فكرة إغلاق حدود الجزائر فكرة استعمارية قديمة فقد كانت اهتمامات الفرنسيين بغلق الحدود الجزائرية –التونسية منذ الفاتح من نوفمبر 1954م، حيث تكررت الاجتماعات على الحدود بين المقيم العام الفرنسي في تونس الجنرال "بوايي دولار تور " والحاكم العام بالجزائر "روجيليونار" لتنسيق وإحكام غلق الحدود أمام تسربات –الفلاقة– المجاهدين [3] مشروع شال القاضي بتفكيك صفوف الثورة وبالضغط المستمر عليها ليل نهار وفي معاقلها بالجبال[4]، حاول جيش ت وعرقلة انجاز هذا الوحش الحديدي ولكن لم يكن إلا بالليل والوسائل التقليدية لتحطيم ما يبنيه الفرنسيون في النهار بوسائل ضخمة

[1] عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية، د.م، د.ت، ص 260 (http ://albordj.blogspot.com).

[2] Mohamad yousfi, Les otages de la liberté،, presse de sena graphique, Algerie, P39, S.D.

[3] محمد ياحي، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،د.ت، ص25.

[4] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 415.

حيث كانوا يستعينون بالمدنيين لتحطيمه [1]، وبالرغم من غلق الحدود بهذه الأسلاك فإن جيش ت و ظل على ارتباطه ح م ج ج بالخارج، وكانت إمدادات العسكرية تصله أحيانا عبر منافذ حدودية معينة وقد أوضحت جريدة "لوموند " بتاريخ 9جانفي 1958م ذلك النجاح بقولها: "ترى الأوساط العسكرية أن عدد جنود جيش ت و الوطني قد تضاعف وكذلك أسلحته وأن قسما من هذه الأسلحة التي ظهرت في المعارك الأخيرة قد اجتازت خط موريس بعد أن تم بناؤه "[2]

إلى جانب هذا حاول ديغول جر الثورة في الداخل إلى سياسة جديدة والمتمثلة في دعوة جنود جيش ت وإلى تسليم أنفسهم إلى القوات الفرنسية بشكل تلقائي في إطار المشروع الذي أعلن عنه يوم23أكتوبر1958م المعروف بسلم الشجعان– paix des braves، وذكر في مذكراته "الأمل" أنه أعلن عنه في مؤتمر صحفي وسماه "عقد صلح الشجعان " حيث قال: "أنه يمكن الوصول إلى ذلك أما عن طريق إيقاف القتال محليا بين المتحاربين، وإما بموجب اتفاق تتم المفاوضة بشأنه بين الحكومة الفرنسية والمنظمة الخارجية التي كانت تدير شؤون الثورة، والواقع أن حكومة الجزائر المؤقتة قابلت عرضي بالرفض إذ أن انقساماتها الداخلية كانت تفرض عليها في ذلك الحين اتخاذ موقف صارم وسلبي، ولكن اقتراح فرنسا المسالم قد ترك أثرا بالغا في جميع الأذهان "[3].

غير أن هدفه الحقيقي هو زرع الشقاق والخلاف بين قادة الثورة في الداخل والخارج وإرغام الحكومة المؤقتة على التفاوض من موقع ضعف، وتكملة للمشروع العسكري الذي أتبعه ديغول في الجزائر فإنه اضطر إلى تنفيذ مشروع اقتصادي واجتماعي، وكان الهدف من ذلك إفراغ الثورة من محتواها، ومحاولة استقطاب الريف مهد الثورة من خلال تنفيذ برنامجه التكتيكي حيث كان يعتقد أن جوهر الريف بما يعانيه سكانه من حرمان وتشريد

[1] حمود شايد، دون حقد ولا تعصب، تر: كابوية عبد الرحمن، منشورات دحلب، الجزائر، 2010م، ص293–294.

[2] أحمد مريوش، الأسلاك الشائكة في الجزائر هل هي استراتيجية جديدة لخنق الثورة أم هي اعتراف رسمي بنجاحها؟، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المرجع السابق، ص 152.

[3] شارل ديغول، مذكرات الجنرال ديغول الأمل، تر: سموحي فوق العادة، ، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971م، ص71.

وجوع ستؤدي بهم لتزاحم على مشاريعه التي أعلن عنها في خطابه بقسنطينة يوم3أكتوبر1958م من خلال مخططه الخماسي.

وكان اختيار المنطقة مقصودا ومدروسا لقلة المعمرين بها ولأنها شهدت انطلاقة قوية للثورة، وفيها كانت هجومات 20أوت [1]، وكانت إحدى مواطن المقاومة الرئيسية ضد الفرنسيين، ومشروع قسنطينة هو عبارة عن خطة هادفة لمواصلة سياسة قديمة بأسلوب عملي وتقنيات حديثة ونظرة جديدة مهد لها الجنرال ديغول بإجراءات إدارية وتصعيد عسكري منذ تسلمه مقاليد الحكم بفرنسا، واستطاع ديغول أن يهيئ أرضية ملائمة لتنفيذ مشروعه، فقد نجح في تأجيل حل المسألة الجزائرية وأعطى لمشروعه بعدا زمنيا كفيلا بخلق واقع متناقض مع طموحات الثورة الجزائرية، هذا في الوقت الذي استطاع فيه إبعاد شبح الهزيمة العسكرية من مخيلة القادة العسكريين الفرنسيين كما استطاع لحد كبير تجنيد الجيش الفرنسي تحت قيادته والحد من تطلعاته وتوجيه اهتمام قادته إلى السعي لتحقيق حلمهم بانتصار عسكري على الثورة الجزائرية يمحي من ذكرياتهم هزائمه في الهند الصينية 1954م [2]، لكن سياسة ديغول الإصلاحية تلك باءت بالفشل هذا لأن الأهداف الخفية من مخططاته تلك كانت هي القضاء على الثورة عن طريق عزل الشعب عنها بواسطة الإغراء بالعمل والأرض والسكن، وكذلك كان ديغول يريد تكوين طبقة برجوازية تكون مرتبطة بفرنسا وتدافع عن وجودها في الجزائر أو ما يسمى بالقوة الثالثة، وبالتالي فالشعب الجزائري رفض تلك الإصلاحات خاصة أمام تدخل قادة الثورة بتوضيح المخطط الاستعماري وتبليغ القادة بحقيقة مشاريع ديغول ومدى خطورتها[3].

[1] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص ص 119-120.

[2] نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص 256-257.

[3] محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من11أوت إلى 16 ديسمبر 1959، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009-2010م، ص 31.

يذكر الشاذلي بن جديد في مذكراته قائلا: " إن اعتلاء ديغول سدة الحكم أخطر مرحلة مرت بها الثورة الجزائرية، وقد انخدع بها بعض القادة السياسيين الذين صدقوا مبادرات ديغول خاصة بعد زيارته إلى الجزائر في جوان 1958م، ثم إعلانه مشروع قسنطينة الذي كان يمثل الجزرة أما خطة شال الهادفة إلى القضاء على جيش ت و من خلال تكثيف عمليات مراقبة المناطق الحدودية وتمشيطها فقد كانت بمثابة العصا، وتوج ديغول سياسته باقتراح الشهير سلم الشجعان الذي كان بالنسبة إلينا رفع راية الاستسلام البيضاء واستبعاد الحوار حول المستقبل السياسي للجزائر "[1]، وتحت ضغط الثورة وفشل كل المحاولات العسكرية والسياسية للقضاء عليها اعترف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري ولكن وفقا لشروط وقيود أفرغته من كل محتوى ايجابي ففي 16سبتمبر 1959م صرح في خطاب متلفز قائلا: "أمام فرنسا مشكلة صعبة ودموية ما تزال مطروحة و مشكلة الجزائر يجب علينا حلها لا للشعارات العميقة والمبسطة لهؤلاء وأولئك " في إشارة منه لشعار الجزائر المستقلة التي تتبناه ج ت و وشعار الجزائر فرنسية التي يتبناها ديغول وحكومته [2].

أجمع أعضاء الحكومة المؤقتة عند مناقشتهم لدوافع مشروع ديغول أن هذا الأخير يمسك بزمام المبادرة على الصعيد الدبلوماسي، كما يمسك بزمام المبادرة العسكرية بالداخل من خلال العمليات الكبرى وخطي موريس وشال، في حين أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مكبلة بفعل أزمتها التي جمدت نشاطها وجعلتها هيكلا بلا روح منذ1جويلية 1959م، وإذا كان هناك اختلاف في تحاليل أعضاء الحكومة حول دوافع ونوايا الجنرال من خلال هذه المبادرة، فإن هذا التناقض ظاهري ذلك أن ديغول يريد أن يحقق النصر بالسلاح، وهو ما يذهب إليه كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف وبن يوسف بن خدة [3].

[1] الشاذلي بن جديد، مذكرات ملامح حياة 1929-1979م، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2012 م، ص119.

[2] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962سنوات الحسم والخلاص، ط1، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م، ص 303.

[3] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق، ص93.

تجدر الإشارة إلى أن ح م ج ج حرصت على استشارة حكام وقادة الحكومات الشقيقة مثل الرئيس جمال عبد الناصر، وملك المغرب والرئيس بورقيبة الذي أعلن لمحادثيه الجزائريين "لو كنت أنا لأعلنت لم تعد الجزائر تحارب فرنسا "، لكن بورقيبة كان يريد أكثر من استشارة شكلية كان يريد اجتماعا مغاربيا ثلاثيا ليدرس بشكل مشترك الجواب الذي سيعطى لباريس، وكان محمد الخامس من جهته أقل تطلبا فطلب إرسال عضو من الحكومة المؤقتة إلى الرباط لينقل إليه موافقته فقام بوصوف بالمهمة واقترح ملك المغرب عدم رفض خطوات الجنرال ديغول بل تقديم اقتراحات مقابلة، رفض كل المسؤولين السياسيين والعسكريين عمليا فكرة المؤتمر الثلاثي بالنسبة لبومدين[1] رئيس قيادة هيئة الأركان قال: "استشارة الجيران ليس بدون فائدة، إذا ما حصلت بعد...الجواب"، واقترح بن بلة إعداد بيان وإبلاغه لهم قبل نصف ساعة من نشره [2] .

لقد أدت المبادرة الديغولية إلى حدوث حالة استنفار في صفوف ح م ج ج التي عقدت سبع اجتماعات، ثلاث منها كانت مشتركة بين أعضاء الحكومة والعقداء[3] وذلك بقصد دراسة كل جوانب مقترح ديغول "حق تقرير المصير" ثم صياغة الرد المناسب على المشروع الجديد للجنرال ديغول، غير أن وضعية ح م ج ج لم تسمح لها باتخاذ القرارات الحاسمة في القضايا الجوهرية، مما أدى إلى اتخاذ قرار إشراك القادة العسكريين –قادة الولايات –في ثلاثة اجتماعات أيام 20، 21، 27سبتمبر1959م، وهذا لإعطاء المصداقية للقرارات التي تتخذ، وتم تشكيل لجنة خاصة لتحرير وصياغة بيان الحكومة

[1] هواري بومدين: ولد بقالمة من قرى الشرق الجزائري، تعلم بها وبقسنطينة ولما نشبت الثورة الجزائرية سنة1954م لحق بجيش ت و، وولي قيادة ولاية وهران سنة1957م ثم رئاسة الأركان العامة سنة1960م، وبعد الاستقلال عين وزيرا للدفاع سنة1962م، فنائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة1963م، وفي 19جوان 1965م قام بانقلاب عسكري أدى إلى تنحية الرئيس أحمد بن بلة وتولى رئاسة مجلس الثورة والحكومة ثم أنتخب باستفتاء عام 1972م رئيسا للجمهورية، توفي في مدينة الجزائر ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، 1980م، ص ص 46-47.

[2] رضا مالك، المصدر السابق، ص65.

[3] العقداء العشر هم، على الولاية الأولى: عبيدي حاج لخضر، عن الولاية الثانية: علي كافي، عن الولاية الثالثة: محمد يزوران، وعن الولاية الرابعة: سليمان، عن الولاية الخامسة: بودغن بن علي(لطفي)، وقائد لجنة العمليات العسكرية: هواري بومدين، وقائد العمليات العسكرية بالشرق: محمد السعيد، بالإضافة إليهم الباءات الثلاثة عن الحكومة المؤقتة. ينظر: عمر بوضربة ، النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق، ص 94.

المؤقتة يوم22سبتمبر1959م والتي تشكلت من الأعضاء: محمد يزيد، أحمد فرنسيس، عبد الحميد مهري، عمر أوصديق، أحمد بومنجل، شوقي مصطفاي .

وتمت مناقشة نص البيان المقترح من طرف لجنة الصياغة الذي صيغ يوم 23سبتمبر1959- في اجتماعي 24و25سبتمبر1959م، حيث تم توضيح النقاط والمصطلحات غامضة المدلول، وفي اجتماع 26سبتمبر1959م تمت قراءة البيان الذي ضبطت صيغته النهائية، وأجمعت نقاشات الحاضرين على أن مقترح ديغول يعد خطوة إلى الأمام في حل القضية الجزائرية إذا ما حسن استغلاله، ولقد تم استشارة المسجونين الخمسة كما استشير القادة العسكريون وجيش الحدود في تونس والمغرب الأقصى[1]، وقد أقر البيان أن ح م ج ج تتابع مهمتها حتى الاستقلال وبعد ذلك تسلم سلطاتها للجمعية التأسيسية [2]، وبعد الاتفاق على الصيغة النهائية للبيان الحكومي أرسلت نسخة منه إلى الجمهورية التونسية يوم27سبتمبر1959م سلمه إياها وفد من الحكومة المؤقتة وسلمت نسخة مماثل للحزب الدستوري، وأكد بورقيبة للوفد الجزائري على ضرورة تغيير بعض العبارات الواردة في البيان بهدف تسريع في بدء المفاوضات، وقال له: "ينبغي تغيير بعض المصطلحات لمصلحتكم .."، واقترح بورقيبة تعويض الفقرة: "بأن تقرير المصير انتزع بكفاح خمس سنوات من الحرب " ب: "في نهاية السنة الخامسة "على أن توضع الجملة المحذوفة في بيان خاص يوجه إلى الشعب الجزائري .

لقد رفضت المقترحات البورقيبية من طرف أعضاء ح م ج ج وقادة الولايات حيث تم التصويت يو28سبتمبر1959م بالإجماع لصالح الاحتفاظ بالنص الأصلي دون تعديله[3]، غير أن قابلية التأثر عند البلدان الشقيقة وتصميم الجزائريين على أن يبقوا أسياد قرارهم كل ذلك لم يمر دون صدمات فأخبار القاهرة تشير إلى استياء المصريين الذين لم يعلموا بأمر بيان 28سبتمبر1959م إلا قبل ساعة من نشره، أما بورقيبة فأظهر امتعاضه وأعلن في خطاب رسمي عن كدره لأنهم لم يأخذوا ملاحظاته بعين الاعتبار أما الجانب

[1] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق، ص ص69-97.

[2] رضا مالك، المصدر السابق، ص66.

[3] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 100.

المغربي فعلى العكس لديه انطباع أن تونس تأخذ أهمية كبيرة لنفسها ويجب أيضا من أجل العلاقات المغاربية إرسال وزراء من ح م ج ج إلى الرباط وعدم إهمال المغرب في استشارته حول القضية[1]، كما أن ج ت و عرفت كيف تبطل المناورات التي لجأت إليها السلطات الفرنسية في مسألة المفاوضات، مما جعل ديغول يعرض علانية يوم 10نوفمبر1959م على قادة الثورة التفاوض ولبحث شروط إنهاء المعارك، وردت الحكومة الجزائرية على هذا العرض باشتراط أن تتم المفاوضات مع الوزراء الخمسة الجزائريين المعتقلين من طرف فرنسا لتمثيل الجزائريين [2]، لكن ديغول رفض وقال أنه لا يتفاوض مع رجال يوجدون خارج المعركة، وأراد ديغول بهذا إيجاد قوة ثالثة بدعوى أن الحكومة لا تمثل كل الجزائريين لكنه ما لبث أن لمس الحقيقة بنفسه عندما استقبله جموع الجزائريين عند زيارته للجزائر في ديسمبر 1960م ليشرح سياسته الجديدة وهم يحملون علم ج ت و وينادون بشعاراتها فعاد من الجزائر وهو مقتنع باستحالة سياسته الجيدة ويقول المفكر الفرنسي "جاك بيرك": "مع من يتعين علينا أن نتفاوض مع الخصم بالطبع ولا يعني ذلك أننا نعتبره الممثل الرئيسي والوحيد وأن الشعب الجزائري هو الذي له أن يحدد مستقبله بنفسه ...وأن القوة التمثيلية لجبهة أو الحكومة...كافية لإنهاء الصراع وعلى هذا سيكون حتما علينا أن نجري المفاوضات معها ".

وفي يوم14جوان 1960م دعا الجنرال ديغول في خطاب له قادة الثورة إلى القدوم لباريس ووافقت الحكومة في20من نفس الشهر وحددت مدينة "مولان الفرنسية " للقاء[3]، وفي هذا الصدد يقول فرانز فانون: "إن القوى الكولونيالية اكتشفت أنها غير قادرة على

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص66.

[2] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962م، دار هومة، الجزائر، 2005م ،ص281.

[3] محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 2008م، ص ص232-233.

إلحاق الهزيمة بالجيش الوطني الجزائري ...وأن الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري منذ أربعة سنوات كانت السرير التي لفظت فرنسا أنفاسها عليه في إفريقيا "[1].

إن معالجة ديغول للمسألة الجزائرية اتسمت بالواقعية والجرأة فكانت أقواله وممارساته انعكاسا للظروف التاريخية التي يحياها العالم، وأدرك بفضل الثورة و صمودها العسكري في الداخل وانتصاراتها الدبلوماسية في الخارج، أنه قد آن الأوان ليتمتع الجزائريين بحقهم في تقرير مصيرهم باعتباره السبيل الوحيد لحل المسألة الجزائرية فقال بتاريخ 4جوان 1960م ما خلاصته: "إن عبقرية القرن تبدل أيضا ظروف تصرفاتنا في ما وراء البحار وتقودنا لوضع حد للاستعمار وأنه من الطبيعي أن نستذكر الحنين إلى ما كان أيام الإمبراطورية "أما بالنسبة للجزائر فقال أنه لا يخشى أبدا حل المسألة المطروحة منذ130عاما قبل بدء المفاوضات بين فرنسا وج ت و الجزائرية، حيث قال ديغول في مؤتمره الصحفي يوم11أفريل 1961م: "إن الجزائر كلفتنا أكثر مما نتحمل، وأن تصفية الاستعمار يعتبر من حيث النتيجة لصالح سياستنا"، وقد حافظ ديغول في حله للمسألة الجزائرية على حق الشعب الفرنسي بتقرير مصيره وأجر الاستفتاء المعروف يوم8جانفي 1961م حيث وافق على سياسة ديغول الجزائرية بأكثرية 21مليون من أصل 27مليون مواطن[2] .

المبحث الثاني: انعكاسات المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية

1- توتر العلاقات الجزائرية التونسية:

قرر ديغول تقديم تنازلات لصالح النظامين المغربي والتونسي لاستمالتهما ودفعهما عن دعم ج ت و واختلاق سوء التفاهم والقطيعة ومن ثم عزل الجبهة عنهما، حيث في جوان 1958م تم إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية الموجودة في غرب وجنوب المغرب، وفي 17 من ذات الشهر والسنة وقع اتفاق مع الحكومة التونسية تضمن ترتيب انسحاب

[1] فرانز فانون، لأجل الثورة الإفريقية، تر: ماري وديالا طوق، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2007م، ص ص 195-196.

[2] سعد الدين إبراهيم وآخرون، ديجول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ط1، سلسلة الحوارات الدولية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1990م، ص36.

القوات الفرنسية من كل التراب التونسي باستثناء قواعد بنزرت العسكرية[1]، وارتبط موضوع بترول الجزائر بعلاقات فرنسا مع كل من دولتي تونس والمغرب ولم تجادل الحكومة التونسية في بادئ الأمر بحدودها مع الجزائر لكنها اهتمت بمرور أنابيب البترول الجزائري بأرضها[2]، ولقد مثل فشل مؤتمر المهدية دليلا واضحا على تملص تونس من التزامات مؤتمر طنجة وساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغاربي، وبعد عشر أيام من انفضاض المؤتمر جرت تونس للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول ايجلي التي عدت طعنة لج ت و في الظهر [3]، ذلك ما يفسر كون هامش المناورة أصبح واسعا أمام ديغول حتى في الساحة المغاربية بالقدر الذي انحصر في ميدان المناورة أمام ج ت و، خصوصا بعد إبرام الاتفاقية بين تونس وفرنسا في جوان1985م لمد أنبوب "ايجلي Edjelé" البترولي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء الصخيرة بقابس شمال تونس ليشحن منها البترول الجزائري لفرنسا ؛هذا على الرغم من أن الجبهة كانت رفعت مذكرة بشأن ذلك المشروع إلى الحكومة التونسية في جانفي 1958م أي قبل سقوط الجمهورية الرابعة بنحو أربعة أشهر[4]، لم تتردد ج ت و في اعتبار الاتفاقية التونسية–الفرنسية سلوكا مخالفا لتعهدات النظام التونسي بقيادة لحبيب بورقيبة هذا الأخير الذي أكد أياما قبل الاتفاق الفرنسي –التونسي أنه " لا يستطيع أن يمنع التونسيين من الكفاح إلى جانب إخوانهم الجزائريين " وأكد أيضا عقب الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف التونسية " أن الحرية مسبقة على الخبز"، وجدا هذا السلوك التونسي المتناقض نقدا شديدا من طرف ج ت و [5].

ويتجلى هذا من خلال ما نشر في صفحات الجرائد اليومية وعلى الخصوص جريدة المجاهد حيث ألقى فرحات عباس بكلمة عتاب ولوم إلى الحكومة التونسية ومما جاء في

---

[1] عمر بوضربة ، تطور النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق، ص304.

[2] جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966م، ص385.

[3] عبد الله مقلاتي، العلاقات المغاربية...، المرجع السابق، ص 353.

[4] محمد الميلي، المرجع السابق، ص 107.

[5] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962م، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 110.

خطابه: "إن أنبوب ايجلي وما كان سيدر عليكم المزيد من المال إلا أنه مروره هذا سيكون على جثث إخوانكم الجزائريين المرابطين في الجبال دفاعا وجهادا من أجل تحرير وطنهم "، كما أكد بجاوي مدني في مذكراته أن السلطات التونسية متشددة في حراسة جبالها ولن تسمح لأن كان من المجاهدين السير بها والمكوث فيها لأن المناطق كانت قريبة لأنبوب البترول المسمى "ايجلي" [1] .

وقد عمدت بعض الصحف التونسية إلى تبرير الاتفاقية اعتمادا على الحجة الاقتصادية فقد كتبت صحيفة "افريكا أكسيون" مقالا خلاصته أنه ما يتعلق بالخبز اليومي للشعب التونسي بما يحققه من زيادة في دخل تونس ويوفره من عمل للأسرة التونسية كما ذكرت الصحافة التونسية أن آية زيادة في القدرة الاقتصادية التونسية يعتبر كسب لمجموع الشمال الإفريقي بما فيها الجزائر، علما بأن الهدف الأساسي لوحدة شمال إفريقيا هو تأمين الخبز اليومي لكل واحد من سكان المغرب العربي، ولذلك بادرة صحيفة المجاهد إلى الرد على هذا المسعى بمقال افتتاحي كان عنوانه في الطبعة الفرنسية "وراء الخبز اليومي" وفي الطبعة العربية "الخبر المسموم " وقد ركزت الصحيفة في ردها ذلك على النقاط التالية:

1-أن الحجة الاقتصادية التي تحظى بالتقدير في المطلق تصبح تفاهات عقيمة عندما توضع في إطار مشروع الشمال الإفريقي .

2-أن المغرب العربي يعيش وضعية إذ يخوض مع الجزائر المجاهدة معركة وجود وحرية.

3-أن الهدف الذي يريد المغرب العربي تحقيقه من خلال كفاحه التاريخي ضد الاستعمار هو الحرية التي تأتي قبل الخبز وأعقبتها بالعديد من الأمثلة التي تدل على أولوية المعركة من أجل الحرية[2].

[1] مدني بجاوي بن العربي، مذكرات مدني البجاوي مجاهد وشاهد ومسار، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص214.
[2] محمد الميلي، المرجع السابق، ص ص108-109.

ويذكر بشير قاضي أن التونسيين قد صادروا هذا العدد من "المجاهد"، لكن سيارة الاتصال التي كانت تدخل "جريدة المجاهد" من تونس إلى المنطقة الشرقية من الوطن كانت انطلقت قبل المصادرة وتم وصولها حتى إلى طرابلس ونشرت في كل الصحف مما أدت إلى حدوث أزمة مع التونسيين[1]، ومن بين الآثار السلبية للاتفاق التونسي الفرنسي على الثورة:

1- كان هذا الاتفاق تدعيما غير مباشر سياسيا وماديا من طرف الحكومة التونسية للاستعمار الفرنسي والقمع المتزايد للشعب الجزائري، وهو عبارة عن تدعيم مشروع فرنسا لفصل الصحراء عن الجزائر.

2-استغل هذا الاتفاق من طرف فرنسا لتغليط الرأي العام العالمي على أن الثورة الجزائرية مرفوضة حتى من طرف جيرانها وأن حكومات أقطار المغرب العربي تتعامل عاديا مع فرنسا على حساب أهداف ونشاطات الجبهة في الوطن العربي وخارجه.

3-كما يؤثر عسكريا ويعتبر مبرر تضاعف وتواجد الجيوش الفرنسية على الحدود التونسية-الجزائرية من أجل حراسة الأنبوب والحد من النشاط العسكري الثوري لجيش ت وعبر الحدود والتأثير السلبي على معنويات أعضاء جيش ت و خاصة المتواجدين في منطقة الحدود الجزائرية التونسية[2] .

بداية أوت 1958م اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ بالحكومة التونسية في تونس لفض الخلاف والنظر في المسائل المعلقة ، واتفق الطرفان على عودة علاقات التفاهم والتعاون بينهما وإصدار بلاغا مشتركا جاء فيه أن ج ت و شرحت وجهة نظرها للحكومة التونسية بخصوص أنبوب ايجلي، وأن الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر وتعرب عن تضامنها بخصوص نواياها ومشاريعها السياسية وأن الطرفين يحددان العمل بمبادئ الأساسية لوحدة المغاربية [3]، وعندما تم أول اجتماع للأمانة العامة المغربية، في تونس بين30أوت وأول سبتمبر 1958م ظلت هذه القضية محاطة بالكتمان

[1] شهادة المجاهد بشير قاضي، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962م، المرجع السابق، ص256.

[2] إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص111.

[3] جريدة المجاهد، ع28، (28أوت 1958م)، ص2.

ويبدو أن الطرفين لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة التونسية وافقا على "تجميدها" وتأجيل حلها حتى يتم استقلال الجزائر[1] .

ظلت الأمور تسير على أحسن ما يرام إلى غاية توقف مفاوضات مولان بين الجبهة وفرنسا في وقت اكتشاف الفرنسيون لآبار البترول في الأراضي الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية، هذا الاكتشاف دفع الرئيس بورقيبة لطلب لقاء رجل الأعمال الأمريكي "روك فيلار" رئيس بلدية نيويورك وتفاوض معه على استغلال البترول المتواجد في الجزائر على الحدود التونسية، باعتبار أن البترول المتواجد في المنطقة يعتبر فرنسيا تحت تصرف الحكومة الفرنسية، ومن نيويورك توجه بورقيبة إلى جنيف ومن هناك بعث بوزير خارجيته "مصمودي" ليطلب استقبال الجنرال ديغول وبالفعل حدث اللقاء، و تحدث الطرفان عن البترول الحدودي و خلال اللقاء قال الرئيس التونسي: "سيدي أنتم لازلتم في المفاوضات مع الجزائر لذلك نطلب منكم توسيع الحدود التونسية –الجزائرية وتوسيعها إلى داخل القطر الجزائري عند النقطة 233 التي تقع فيها آبار البترول، ومقابل هذا سوف نعمل على تلبية كل طلباتكم فيما يخص الثورة الجزائرية " وكان رد الجنرال طبعا بالرفض[2].

وأكدت الحكومة التونسية قبل لقاء "رمبويي1961م" مطالبها الصحراوية لدى ح م ج ج التي أجابت برسالة أقرت فيها مبدأ فتح المفاوضات بمجرد ما يتم استقلال الجزائر، وتعقدت القضية بعد مقال بجريدة "أفريكا أكسيون بتاريخ 26جوان1961م بقلم كاتب الدولة للإعلام التونسي "محمد الصمودي" الذي خاطب الجزائريين قائلا: "هل أن الصحراء هي التي أحدثت الانقسام بيننا...؟ إن تغيير الحدود الجنوبية الذي يجسد حق تونس في فضائها الصحراوي يمثل إحدى النقاط الأساسية للنزاع الفرنسي التونسي...فهل يعتبر هذا مسا بسلامة التراب الجزائري"[3]، غير أن الفارق تافه بدون شك عشرون كيلومترا

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص565.

[2] الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 171-172.

[3] الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999م، ص ص 200-201.

مربعا لكن بورقيبة كان يطمح من خلال المطالبة بالحد233 إلى أن يفتح في التشكيل الحدودي القائم ثغرة يوسعها فيما بعد بإضافة مطلب سياسي إلى هذا المطلب القانوني البحت، و يتعلق هذا المطلب الأخير بإلغاء جزء من الحدود الجزائرية التونسية بين "بئر رومان وفور سانت" فبإزالة هذا الحاجز يصبح بإمكانه أن يقتطع لنفسه منطقة خلفية يمكن أن تمتد حتى النيجر وتضم حقل ايجلي الواقع على مسافة ثمانين كيلو مترا من الحد233، ولكي يعطي المسؤولون التونسيون لقضيتهم مظهرا مقبولا دافعوا على أطروحة "الصحراء كبحر داخلي " مما أدى إلى إنكار الطابع الجزائري للصحراء وإفشال المطالب المشروعة ح م ج ج [1].

كما ذكر ديغول في مذكراته حقيقة نوايا بورقيبة بقوله: "أن قضية بنزرت لم تكن للرئيس التونسي سوى وسيلة للوصول إلى الموضوع الرئيسي ...إلى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية ...لكني لم أتمكن من تلبية طلب الرئيس، لأن تنمية تنقيبنا في الصحراء واستثمارنا له...يصبح عنصرا رئيسيا مستقبلا للتعاون مع الجزائريين "[2]، وفي ظل تضارب المصالح كان رفض ديغول لعرض بورقيبة الذي يدل على النزعة القطرية إذ كان النظام البورقيبي حريصا قبل كل شئ على الدفاع عن مصالحه القطرية، وإذا أردنا خوض المعركة ضد مخلفات الاستعمار يجب أن نحرص على تنسيق سياسة الأقطار المغربية وتضامنها ولعل عدم التنسيق في سياسة بلاد المغرب العربي هو ما شجع الاستعمار الفرنسي على تعديه على أراضيها[3] .

طالبت الحكومة التونسية بقسم من الصحراء وقالت أن حدود تونس قد عينت شرقا وغربا ولكنها تركت دون تحديد من جهة الجنوب مع أن التونسيين هم الذين بنوا الحصون في هذا القسم من الصحراء الواقع من الجنوب[4] إلى برج البوف وهم الذين تحملوا الأعباء المالية، وعند فشل الحكومة التونسية في توسيع حدودها إلى غاية النقطة233 تحرك

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص198.

[2] شارل ديغول، المصدر السابق، ص114.

[3] محمد السعيد عقيب، الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت جويلية 1961م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع2، مجلد7، جامعة الوادي، الجزائر، 28نوفمبر 2014م، ص ص 20-21.

[4] صلاح العقاد، المغرب العربي، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993م، ص 511.

الشعب التونسي في بنزرت، فطالبوا الفرنسيين بإجلاء المنطقة إخلالا بالاتفاقية التي أمضاها الطرفان فوقعت مواجهة بين الطرفيين حدثت فيها اغتيالات كثيرة ووفاة عدد كبير من التونسيين[1].

اختيار بورقيبة لخطة التصعيد مع باريس حين قررت القيادة العسكرية الفرنسية توسيع مدارج الطيران في قاعدة سيدي أحمد (بنزرت)، حيث رأى أن شعبيته تزداد في الداخل والخارج في جميع الحالات، وقد نظر إلى بنزرت كما نظر عبد الناصر إلى قناة السويس فهي رمز التحرر الكامل من الاستعمار، وخلال يومي 21-22جويلية 1961حسمت السلطات الفرنسية المعركة ميدانيا لصالحها حيث ارتكبت مجزرة رهيبة في حق المواطنين العزل وبضع مفارز للأمن والحرس والجنود التونسيين، لكن بورقيبة استثمر تلك الهزيمة العسكرية دبلوماسيا وكسب تضامنا كبيرا في القاهرة وداخل أوساط الثورة الجزائرية، وإذ اتهمه اليوسفيون بتقديم الأضاحي إلى باريس من أجل مجده الشخصي [2].

وقد حذر الحبيب بورقيبة من النتائج التي يمكن أن تحدث في شمال إفريقيا كله إذ لم يتم جلاء القوات الفرنسية بسرعة بقوله: "إذا نشب القتال من جديد فإن تونس بأكملها والجزائر تتحول إلى دوامة من العنف وكلما زاد العنف كانت النهاية أسرع"[3]، ويذكر المدني أن أحداث بنزرت جعلت تونس تقف أمام مجلس الجامعة العربية ويطالب مندوبها "الطيب السحبابي" بأن تقر الجامعة العربية أنها تؤيد تونس في مطالبتها باسترجاع أرضيها شمال البلاد وجنوبها، وحسب المدني أن العرب كانوا يجهلون ما يخفيه هذا الطلب التونسي المبهم فيما عدا المغرب الأقصى ومالوا إلى تأييده، وتجدر الإشارة إلى تفطن المدني إلى ذلك ورده بذكاء على مندوب تونس وجدد موقف الجبهة بأنها مستعدة للدفاع عن الحق التونسي في بنزرت بجيشها وسلاحها وقال أيضا: "أن ج ت و تقف بحزم ضد كلمة وجنوبها، فهذا الجنوب الذي تطالبكم تونس بتأييدها فيه إنما هو أرض

[1] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص172.

[2] سعيد الصافي، بورقيبة سيرة شبه مجرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، نوفمبر 2000م، ص252.

[3] فاطمة الخفاجي، العلاقات السياسية المصرية –التونسية 1956-1970م، رسالة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016م، ص136.

جزائرية بحتة لاشك فيها ولا ريب" وأضاف قائلا: "إن كل تأييد لمطلب تونس في صيغته الحالية إنما هو وقوف علني ضد الثورة الجزائرية " وبناء على هذا تم حذف كلمة "جنوبها" والمصادقة على البيان بعد تعديله حسب ما طالب المدني[1] .

2- مشكلة الحدود المغربية الجزائرية وتداعياتها:

بدأ تأزم الموقف بين المغرب ولجنة التنسيق والتنفيذ على الصحراء في أواسط 1957م ليبلغ منتهاه في أواخر شهر مارس1958م، بسبب قيام المغرب في منطقة بشار للعمل على التأثير على القبائل الحدودية التابعة للجزائر كأولاد جرير وذوي منيع و عمور مما أضفى على العلاقة بين السلطتين نوع من التحفظ والبرودة قبل أن تعود إلى مؤازرتها للثورة الجزائرية ودعمها ماديا وسياسيا ودبلوماسيا على اثر مؤتمر طنجة سنة1958م، لكن قضية الصحراء بقيت تثار من قبل المغرب بين الحين والآخر تبعا للظروف ومستجدات الأحداث متخذا منها أداة ضغط على ح م ج ج ومن قبلها لجنة التنسيق والتنفيذ طيلة فترة الثورة التحريرية[2].

ويذكر يحي بوعزيز أن علال الفاسي كان يطالب بضم جزء كبير من الجزائر إلى المغرب ونحن في أوج كفاحنا التحريري ضد الاستعمار الفرنسي وذلك من خلال ما كان ينشره من مقالات في جريدته التي سماها "صحرائنا"[3]، ويفهم من تصريح علال الفاسي عندما سئل عن قضية الصحراء أثناء حفل رسمي للوفود المشاركة في المؤتمر والذي قال فيه: " بأن لا مشكل في هذا المجال بين الأطراف الثلاثة طالما أن المطالب الإقليمية لا ترجع إلى أي من هذه البلدان في المستقبل ولكنها تكون للوحدة المغاربية "، يعني هذا القول أن المغرب وأيضا تونس كلاهما كان يعتقد بحقهم في الصحراء الجزائرية خاصة وأن الحديث وقتذاك كان يدور حول الوحدة الفيدرالية أكثر منه حول الوحدة الاندماجية فالمغرب الكبير في مخيلة حزب الاستقلال بالخصوص يشمل: كولومب، بشار، أدرار

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص ص 734-735.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مجلد7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص33.

[3] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص399.

ورقان حتى عين الصالح، زائد موريتانيا حتى سان لويس بالسنغال، وإضافة إلى الصحراء الغربية [1]، حيث كان يدلي بتصريحات أدت إلى تسميم العلاقات من خلال مطالبه بأقاليم الصحراوية الملحقة بالجزائر [2] ونشر خارطة المغرب الكبير يضم الصحراء الغربية في أوت 1957م [3].

استغلت المغرب الأقصى انشغال الجبهة بالكفاح المسلح بالداخل والدبلوماسي في الخارج ليعلن في أوت 1958م القرار الذي اتخذته وزارة الخارجية المغربية بتاريخ 21مارس 1958م، فقد أعلنت الصحافة المغربية عن مفاوضات مغربية–فرنسية بشأن الحدود وهو ما ينسجم مع الحلم المغربي في إعادة إحياء الإمبراطورية المغربية[4]، وقد سبق لج ت و أن لمست الانعكاسات السلبية للموقف المغربي من مسألة الحدود من خلال بعض الممارسات التي اصطدم بها جنود جيش ت و أو اللاجئون الجزائريون أو قوافل السلاح، والتناقض الواضح مقابل التصريحات الرسمية العلنية التي تؤكد التضامن مع الجزائر، وتجدر الإشارة إلى تفطن وحنكة ج ت و أن سياسة التجذير والصدام تشكل ضررا لأنها سوف تأخذ حتما في نظر الجيران طابع التدخل في الشؤون الداخلية، ثم إن تعميم المعركة من أجل إجبار كل دول المغرب العربي على مصادمة فرنسا تحت شعار طنجة سوف يعتبر محاولة لضرب النهج البورقيبي في تونس وطعنا لشرعية القصر في المغرب [5] .

اعتراف المغرب بح م ج ج سنة1958م الأمر الذي سهل دخول الطرفين في مفاوضات أفضت إلى توقيع بيان لم يتم نشره من طرف الحكومة المغربية إلا سنة 1963م جاء فيه: " ...تأكيد حكومة المغرب مساندتها اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية ... و في المقابل تعترف ح م ج ج بالمشكل

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية ...، المرجع السابق، ص 35.

[2] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر ...، المرجع السابق، ص 199.

[3] للاستنارة أكثر ينظر: عبد الكريم غلاب، ملامح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، الرباط، 1974م، ص157.

[4] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق، ص145.

[5] محمد الميلي، المرجع السابق، ص ص 120–121.

الترابي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا ...ولهذا الغرض تقرر إنشاء لجنة جزائرية مغربية لدراسة المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة الترابية ومن ثم فإن ح م ج ج تؤكد أن الاتفاقيات التي يمكن أن تنتج عن المفاوضات الفرنسية الجزائرية لا يمكن أن تنطبق على المغرب فيما يخص تخطيطي الحدود بين الترابين الجزائري المغربي..."

ويذكر العاهل المغربي في كتابه ذاكرة ملك لقد جاءنا السيد "بارودي paroudi " موفدا من قبل الجنرال" دونمول وصر" قائلا: "نحن على وشك تسوية سلمية مع الجزائر ونعتقد أنه من المناسب أن يتباحث المغرب وفرنسا في مشكل الحدود " فكان جوابه: "أنه غير وارد أن أتفاوض في هذه الظروف " وقال أيضا: " سيكون مني طعنا من الخلف للجزائر المكافحة أننا نسوي قضايانا فيما بعد"[1]، وتعد قضية النقيب "سي الزبير" واحتمائه بالجيش المغربي عكرت صفو العلاقات بين الحكومة الجزائرية والمغربية من خريف سنة1959م إلى صيف سنة 1960م حيث انتهت القضية بتسليم الزبير للسلطات الجزائرية [2]، خلال انعقاد ندوة الرباط في أفريل1960م التي ضمت "مالي، الجمهورية العربية المتحدة، غينيا، ليبيا، ح م ج ج "، أكد محمد الخامس ثانية على مطالبه في موريتانيا ومنطقة رقان الجزائرية، حينها قامت ح م ج ج بشجب موقف المغرب أمام كل الوفود الحاضرة واستطاعت أن تكسب تعاطفهم أمام تباين المواقف المغربية ظلت ح م ج ج تتعامل مع خلافها الحدودي معها بحنكة سياسية قصد تفادي المواجهة وتعميق الصراع، وذلك بإبقاء بعثات تفاوضية مع السلطات المغربية قصد إقناعها بضرورة العدول عن الاتفاق الذي أبرمته مع فرنسا سنة1957وسنة 1958م [3].

حيث ذكر فرحات عباس في كتابه "تشريح حرب" أنه في أعقاب مفاوضات ايفيان دعاه الحسن الثاني ملك المغرب لزيارة بلاده، وأنه استقبلهم الشعب المغربي بالهتافات

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2001م، ص ص 163-164.

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، د.م، 2012م، ص 491.

[3] سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص ص 133-134.

وبحماس مما يدل على الدعم الشعبي لقضية الجزائرية وضغطه على النظام لنصرتها، حيث كان رفقة يزيد و بن طوبال و بوصوف واجتمعوا بالملك المغربي في الدار البيضاء، على هامش اللقاء ناقشوا ملف الحدود الجزائرية المغربية حيث يقول: " بعد جلسة حوار بين وزرائنا ونظرائهم من المغاربة توصلنا إلى القرار الذي مفاده أن الحكومة المؤقتة لا تستطيع القطع في مسألة كهذه قلنا أن الشعب الجزائري ساعة استقلاله والحكومة الدائمة التي سيشكلها هما اللذان يمكنهما معالجة مثل هذه المسائل "

وقد قارن فرحات عباس بين تفهم المغاربة وتصرفهم بلياقة معهم ورد فعل بورقيبة الذي أصر على حسم المسألة قبل استقلال الجزائر وأمره للجيش التونسي بالتوغل في الأراضي الجزائرية إلا أن هذا الأخير اصطدم بالجيش الفرنسي [1]، حيث توصل الطرفان المغربي والجزائري إلى الاتفاق خلال محادثاتهما بتاريخ 11جويلية 1961م إلى مايلي:

1-تأجيل مناقشة قضية الصحراء إلى ما بعد استقلال الجزائر وحيث يناقش الشعب الجزائري المسؤول عن تسير بلاده هذه القضية.

2- حل لجنة رسم الحدود الناتجة عن اتفاق 1957م بين فرنسا والمغرب .

3-دعم المغرب للكفاح المسلح للثورة الجزائرية بتسهيل عملية الإمداد والتموين[2]

3-الوساطة السويسرية كبديل للوساطة المغاربية:

سجلت هذه المرحلة بداية المفاوضات السرية جدا بين قيادة الثورة وسفير فرنسا في تونس، وكان الهدف هو التعرف إلى الشروط التي يضعها الجزائريون للدخول في مفاوضات فقد اتصل عبد الحفيظ بوصوف بأحمد بن بلة في محاولة منه لإقناعه بضرورة موافقته على قبول حل للقضية الجزائرية، بدعوى أن الحكومة المصرية وسائر الدول العربية قد تخلت عن تأييدها للثورة خاصة بعد "حادثة لعموري" وادعاءات كل من بورقيبة وعناصر أجنبية أوروبية وأمريكية بهدف إظهار مصر على أنها تخلت عن تأييد الثورة،

[1] فرحات عباس، تشريح حرب، تر: أحمد منور، منشورات لمسك، الجزائر، 2010م، ص ص 416-417.
[2] سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ص 135-136.

وأن هذه الأخيرة تجد نفسها مضطرة لقبول بالحلول الوسطى حفاظا على ماء الوجه، وكانت هذه التصريحات التي أدلى بها بورقيبة وعبد الكريم بلقاسم وبعض قادة الثورة قد أيدت هذه السياسة الداعية لقبول بالحلول الوسطى [1].

وفي حديث لعبد الكريم الخطابي لجريدة "الصحافة" صرح أن أسباب أزمة المغرب العربي تعود لخيانة واستغلال الحكم وأن بعض المسؤولين في البلدان المغاربية يتجسسون على ثورة الجزائر لصالح فرنسا، وأن بورقيبة تآمر على بن بلة وهو اليوم يتآمر على ثورة الجزائر بمجموعها، كما رد على خطاب بورقيبة في أوت 1958م الذي نصح فيه الجزائريين بعدم الاستمرار في الحرب لأخذ استقلالهم وحريتهم كما نصحهم بالمفاوضة التي يسمونها الدبلوماسية وأضاف الأمير يقول: "يعلم هؤلاء أن زعماء الثورة الجزائرية قد رفضوا أكثر من مرة مبدأ المفاوضات التي يسمونها الدبلوماسية إلا على أساس الاعتراف الكامل باستقلال الجزائر من قبل فرنسا، هذه الدبلوماسية التي يريدونها والتي يعتقدون أنهم قد نالوا بدبلوماسيتهم الفذة شيئا " [2] .

ونظرا لعدم اقتناع ح م ج ج بعروض الوساطة التي لم تكن في مستوى تطلعات الشعب الجزائري ولا تنسجم مع ما ورد في مواثيق ج ت و من مطالب وشروط، حاولت الحكومة المؤقتة تحييد حكومتي تونس والمغرب الأقصى الساعيتين للإسراع في المفاوضات ولعب دور الوساطة على حساب الثورة الجزائرية، وذلك بالحفاظ على التوازن في التعامل مع الدولتين وعدم ترك المجال لبورقيبة ليتصرف بالثورة كما لو كان وصيا عليها، لذلك عملت ح م ج ج لحفاظ على التوازن في تعاملها وعلاقاتها مع البلدين الجارين، وهو ما يوضحه تدخل وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة السيد لخضر بن طوبال في اجتماع بتاريخ 3أكتوبر1959م حيث قال في هذا الشأن: " يجب أن نكون حذرين، لأننا بصدد مواجهة توجه دولي غربي وبورقيبة يعد فيه مجرد حلقة، بهدف أن

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت، ص 51.

[2] علي تابليت، بحوث في تاريخ الجزائر، ج3، منشورات ثالة، الجزائر، 2014م، ص ص 167-168.

يكون الحل غربيا...لذلك علينا أن نتقرب من المغرب الأقصى لما يعيشه من ظروف داخلية مساعدة لنا وتشجيع الملك للذهاب إلى باريس.."[1] .

يعد تلاعب فرنسا بالمصطلحات وفق مصلحتها حيث كانت تنادي بالإدماج لا غير ...وفي زمن السلم تسمى المحاولة الفرنسية إدماج، وفي زمن الحرب تسمى التهدئة وفي العهد الأخير أسمتها أجهزة الإعلام الفرنسي سياسة التآخي [2]، حيث اضطرت فرنسا تحت ضغط الكفاح التحريري الجزائري والوضع الدولي إلى التسليم بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية بعد إخفاق الوساطة المغاربية؛ وبعد العديد من الاتصالات السرية بين بولحروف والسلطات السويسرية أعطت ح م ج ج موافقتها على افتتاح مفاوضات رسمية وعلنية في ايفيان، واقترحت تاريخا لها يوم7أفريل 1961م، واقترح عقد لقاء بين "بولحروف" و "دو لوس" لوضع اللمسات الأخيرة للبيان، بعد أن طلب السفير الفرنسي في برن "دينيري" رسميا من الدائرة السياسية الاتحادية السماح لوفد جزائري بالإقامة في سويسرا بهدف بدء محادثات مع حكومته [3].

فندوة مولان في جوان 1960م، و ايفيان في ماي 1961م، ولوقران في جويلية من نفس السنة قد انتهت كلها إلى الفشل بسبب تعنت الحكومة الفرنسية [4]، وبعد تعاقب جولات عديدة من المفاوضات اصطدمت كلها بمسألة وحدة التراب الجزائري إلى أن تخلى ديغول يوم 5 سبتمبر1961م معلنا: " ما كانت مسألة الصحراء لتطرح أو على الأقل أن تطرح من طرف فرنسا" تبع ذلك مفاوضات سرية في مختلف الأماكن بالحدود الفرنسية السويسرية أفضت إلى وقف لإطلاق النار [5] .

---

[1] عمر بوضربة، العلاقات العربية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959، المجلة التاريخية الجزائرية، ع3، الجزائر، جوان 2017م، ص 220.

[2] حمص شمص، أنصر أخاك مقالات عربية عن الثورة الجزائرية، ط1، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص ص 419-426.

[3] رضا مالك، المصدر السابق، ص 140.

[4] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر54 نداء أول نوفمبر. مؤتمر الصومام . مؤتمر طرابلس، منشورات ANEP، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2008م، ص55.

[5] هارتموت الزنهانس، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015م، ص 339.

بعد فشل كل المحاولات والمناورات الفرنسية اتجاه الصحراء التي عرفت مجموعة من القوانين والتنظيمات الإدارية منذ1902-1962م خاصة بعد مجئ ديغول [1]، حيث عرفت ج ت و ومنذ البداية كيف تواجه وتتصدى لجميع المناورات والمؤامرات التي كانت تستهدف اقتطاع الصحراء من التراب الجزائري[2]، ونشرت قبل هذا جريدة المجاهد مقال بعنوان "الصحراء بين المطامع الفرنسية والواقع الإفريقي " وتحدثت عن تبخر حسابات فرنسا في ظل رفض الدول الإفريقية المفروض أنها مشتركة في "منظمة المشتركة للنواحي الصحراوية " التجاوب مع فرنسا ويظهر هذا من خلال تصريح "جيبوباكاري" نائب رئيس مجلس النيجر لجريدة "لوموند" في عدد 19نوفمبر1958م قائلا: " إن مساهمة أقطار إفريقيا الغربية في المنظمة المشتركة متوقفة قبل كل شئ على قبول ممثلي الجزائر الحقيقيين في هذه المنظمة " وهذا يؤكد أن الشعب الجزائري عندما يكافح من أجل استرجاع سيادته على الجزائر بما فيها الصحراء فإنما لصالح إفريقيا كلها [3]، فضلا على ذلك فإن لا تونس ولا المغرب قبلت عروض فرنسا للدخول في هذه المنظمة [4]، وهذا ما أكدته ح م ج ج في مذكرة أعدتها حول الصحراء جاء فيها: "إن الجزائر تكافح للقضاء على جميع أشكال الاستعمارية لاستغلال الثروات الصحراوية وواثقة أنها تلتقي بجميع الشعوب الإفريقية في هذا السبيل"[5]، ومن خلال بنود اتفاقية ايفيان يظهر جليا أن للاعتبار النفطي الحصة الكبرى في الحسابات السياسية الفرنسية تجاه الجزائر عند الاستقلال حتى غدت "رائحة البترول تنبعث من العلاقات الجزائرية الفرنسية" على حد تعبير بعض خصوم ديغول[6] .

---

[1] الهادي أحمد درواز، المنظومة اللوجستية بالولاية السادسة التاريخية، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص 125.

[2] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص222.

[3] جريدة المجاهد، ع 20، (15مارس1958م)، ص7.

[4] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص566.

[5] يحي بوعزيز، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، قسم الأول، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص ص 88-89.

[6] الحاج موسى بن أعمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008م، ص 244.

تجدر الإشارة أنه وجهت انتقادات لبعض المواطن التي جاءت بها هذه الاتفاقية بيد أن الساسة العالميين آنذاك اعترفوا بحنكة الجبهة لما توصلوا إليه من نتائج ايجابية الأمر الذي أدى بقيادة الأركان العامة للجيش ت و للتصويت ضد مشروع "اتفاقية ايفيان "[1]، وكان بومدين من المعارضين لها نظرا أن هناك جانب سري من الاتفاقية الذي لم ينشر بعد ومنها الخاصة بوجود قاعدة عسكرية سرية "B2NAMOUS" بالقرب من مدينة بني ونيف أجرى بها الجيش الفرنسي تجارب على الأسلحة الكيمياوية إلى غاية السبعينات [2]، كما اعتبرها يوسف بن خدة انتصار للثورة من خلال التمكن من الحفاظ على المدينتين الكبيرتين لشمال البلاد أي الجزائر العاصمة ووهران وكذلك الصحراء و تحقيق الوحدة الترابية وأضاف قائلا: " إن هذه الاتفاقية هي بالذات نموذج لتسوية ثورية حافظت بواسطتها ح م ج ج على المواقف الأساسية للثورة مع السماح لبعض المرونة حول الحالات الثانوية أو التي يمكن أن تراجع في المستقبل فأثبتت الأحداث ذلك فيما بعد وأقرته" ويقصد بذلك تأميم المحروقات بعد الاستقلال [3].

ويكمن هذا الانتصار أيضا لما كان يوليه الفرنسيون من اهتمام بالصحراء التي فقدوها بمجرد الإمضاء على هذه الاتفاقية ويظهر هذا جليا من خلال كتاب "الصحاري أرض الغد" للكاتب الفرنسي "بيركورنيه" الذي كان يرى أن الصحاري الأمل المرتقب لإنقاذ الإمبراطورية الفرنسية من الانهيار ودعم الأوضاع الاقتصادية في جميع أرجائها [4]، ويعتبر لخضر بورقعة أن هذا القرار على حد تعبيره "فرج مشوب بالغموض انه الخلاص لكنه البداية...البداية المفتوحة على الكثير من الاحتمالات" [5]، ودخلت الجزائر بعد ذلك

[1] عبد الله بوقفة، هل كان الاستفتاء على تقرير المصير مقرا أم منشأ للدولة الجزائرية ؟، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2003م، ص 109.

[2] زيدان زيبحة، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 133.

[3] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغراد ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1968م، ص ص 41-42.

[4] مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص5.

[5] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تقديم سعد الدين الشاذلي، تحرير صادق بخوش، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000م، ص 98.

في ما يعرف بالمرحلة الانتقالية وهي المرحلة الممتدة من19مارس إلى تاريخ إعلان عن نتائج الاستفتاء المتفق عليه[1].

وفي اليوم التالي من تاريخ وقف إطلاق النار أفرجت فرنسا على الزعماء الخمسة المسجونين لديها والذين توجهوا إلى المغرب من سويسرا وذلك في طائرة أمريكية مؤجرة من طرف ملك المغرب [2]، ويذكر بن بلة أنهم علموا بخبر الإفراج من خلال ضابط برتبة عقيد جاء من مكتب رئيس ديغول [3]، وكما أشار عبد الرحمان فارس في مذكراته أن سلطان المغرب حسن الثاني بعث برسالة في يوم28جوان ذكر فيها الهيئة التنفيذية بوعد ح م ج ج بخصوص إعادة رسم الحدود الجزائرية المغربية إلا أن رد الهيئة كان بسيطا: "إن مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة هي الحفاظ على الحدود كما هي عليه في الوقت الراهن إلى حين تنصيب حكومة شرعية"، ويذكر أنه تم اتخاذ احتياطات تجنبا لأي هجوم مغربي لضمان سير الانتخاب في ظروف حسنة[4]، وجرت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم3جويلية 1962م حيث أدلى ستة ملايين 6.000.000ناخب جزائري وجزائرية بأصواتهم، وحسب الإحصائيات الرسمية فقد صوت لصالح الاستقلال التام 5.951.581 ناخب بنعم، بينما صوت ضد الاستقلال16.534معارض[5]، وتم تفويض عبد الرحمان فارس من طرف الهيئة التنفيذية المؤقتة لتوقيع على بروتوكولات الاتفاقية الجزائرية الفرنسية بعد ضبطها في 28أوت 1962م في باريس[6].

[1] ابو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م، ص187.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص538.

[3] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص174.

[4] عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 188.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 540.

[6] عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 187.

خاتمة

خاتمة:

صفوة القول أن مساعي النظامين التونسي والمغربي للمساهمة في حل القضية الجزائرية عن طريق الوساطة يندرج ضمن اقتناعهما بضرورة تصفية الاستعمار في المنطقة، ولكنه كان ينبع أساسا من إيمانهما بأن استمرار حرب الجزائر يهدد استقرارهما بشكل مباشر لأن ذلك كان يعني مغربة الحرب وبالتالي مغربة نتائجها سواء انهزم الإقليم في مواجهته الشامة للاستعمار أو انتصر، حيث أن في كلتا الحالتين يشكل خطرا على بلديهما نظرا لطبيعة حصولهما على الاستقلال الذي كان في ظل التكافل والتعاون مع فرنسا.

يتضح من خلال سياسة كلا النظامين في إطار العمل الوحدوي التي كان ظاهريا يتجسد في مختلف المؤتمرات والندوات والمبادرات التي تغلب عليها النزعة القطرية التي ظلت حاضرة بقوة، وأدت الخلافات السياسية بين الشخصيات والاختلافات في تأويل الأهداف والمبادئ إلى ظهور التنازع والتصدع بين قيادات النظامين وأحزابهم من جهة وجبهة التحرير الوطني من جهة أخرى، هذه الأخيرة تعاملت بنوع من الدبلوماسية والحذر من أجل الحفاظ على تأييد الجارتين تونس والمغرب وتعاونهما مع الثورة الجزائرية مع محافظتها على استقلال قراراتها وعدم المس بسيادة الجزائر على مختلف أجهزتها من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة.

يظهر جليا غياب تصور واضح لهذه الوحدة لدى صناع القرار السياسي المغاربي التي كانت خاضعة لضربات الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، إذ وجد هذان النظامان نفسيهما مضطرين إلى التوفيق بين التعاون مع فرنسا وواجب الجوار والأخوة تجاه الجزائر، كما تجدر الإشارة إلى التخوف من انتشار القومية العربية وامتداد الحركة الناصرية خاصة وأنها تهدد النظام البورقيبي الذي عرف بعدائه الشديد لها وصراعه معها خاصة في ظل الانتصارات التي حققتها الحركة الناصرية وعلاقاتها القوية مع جبهة التحرير الوطني، حيث كانت لمبادرة الوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية خلفياتها لكن هذا لا يجعلنا ننكر دعمها ودورها في مساعدة وتدعيم الثورة عسكريا كقواعد خلفية لها، ودبلوماسيا من خلال الترويج للقضية ، وسياسيا من خلال مبادراتهما.

يعتبر مؤتمر طنجة تتويجا للمحاولات السابقة التي سعت فرنسا إفشالها بكل الطرق ، و لبنة أساسية لأي توجه وحدوي مغاربي فبالرغم من القرارات التاريخية التي تبناها المؤتمر في مجال دعم الثورة الجزائرية وتحقيق وحدة المغرب العربي ،إلا أن قراراته خضعت لمنطق التفويض والتأجيل لهذه الوحدة وميعت قراراته من السلط الرسمية خاصة في ظل السياسة الديغولية الهادفة لكسر جبهة طنجة، وتخوف النظامين من ربط مصيرهما بمصير الجزائر المحتلة، ومن خلال النتائج والقرارات التي نص عليها يمكن اعتباره مجرد محاولة ظرفية لتنسيق رد الفعل الإقليمي في مواجهة الأخطار التي تهدد أقطار الإقليم، فقد وظف بالأساس لخدمة الأهداف القطرية بشأن بعض القضايا المطروحة كقضية الحدود التي تتبلور في شكل أزمات "إيجلي –بنزرت–الصحراء...الخ "، لتؤدي فيما بعد لتوتر العلاقات المغاربية وتأزمها في إطار صراع سياسي أيديولوجي بين أنظمة قطرية معتدلة تسعى لتحقيق مطامحها الذاتية والقطرية وجبهة التحرير الوطني التي تسعى للحفاظ على كامل سيادتها دون مساومة، وقد تم تجاوز مقررات مؤتمر طنجة بعد عقد مؤتمر المهدية بتونس تحت تأثير الضغوطات الفرنسية العسكرية وإغراءاتها الاقتصادية، وتخوف نظامي تونس والمغرب من النفوذ الناصري على الثورة الجزائرية ،لأجل ذلك سعيا لاحتواء الثورة والضغط على قياداتها لدفعها لتسوية سريعة مهما كان شكلها ثم من أجل حل القضايا الحدودية وفق ما يخدم مصالحهما و يمكن القول أنهما انساقا أمام الإغراءات الفرنسية (الحدودية الإقليمية والمشاريع الاقتصادية).

لقد كانت الوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية تتأرجح بين الممارسات السياسية التي تكرست في اتجاه دعم المصالح القطرية وبين المكاسب السياسية، من خلال حرص القيادات على استغلال أية فرصة لتحقيق مصالحهم وكسب ود فرنسا هذا ما أدى الى فشل الوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية خاصة في ظل السياسة الديغولية ،وكانت الوساطة السويسرية بديل للوساطة المغاربية، وبدخول الجزائر مرحلة المفاوضات واعتراف فرنسا بحق تقرير الشعب الجزائري أظهرت الأقطار المغاربية مساندتها للجزائر لتقرير مصيرها أملا منها في حصولها على أجزاء من التراب الجزائري الذي كانت تراه حقا لها قبل نيل الجزائر استقلالها، لكن تفطن الجبهة لتلك السياسة وأبعادها وتعاملها بحنكة

سياسية وبدبلوماسية مرنة خدمة لمصالح القضية الجزائرية والحفاظ على الدعم المغاربي شعبيا وحكوميا مكنت الثورة من تجاوز تلك الامتحانات بنجاح بحيث أقنعت النظامين بتأجيل حل تلك الخلافات إلى ما بعد استرجاع السيادة الوطنية و التمكن من حل القضية الجزائرية.

ملاحق

الملحق رقم (01) مقاطع مأخوذة من بيان أول نوفمبر

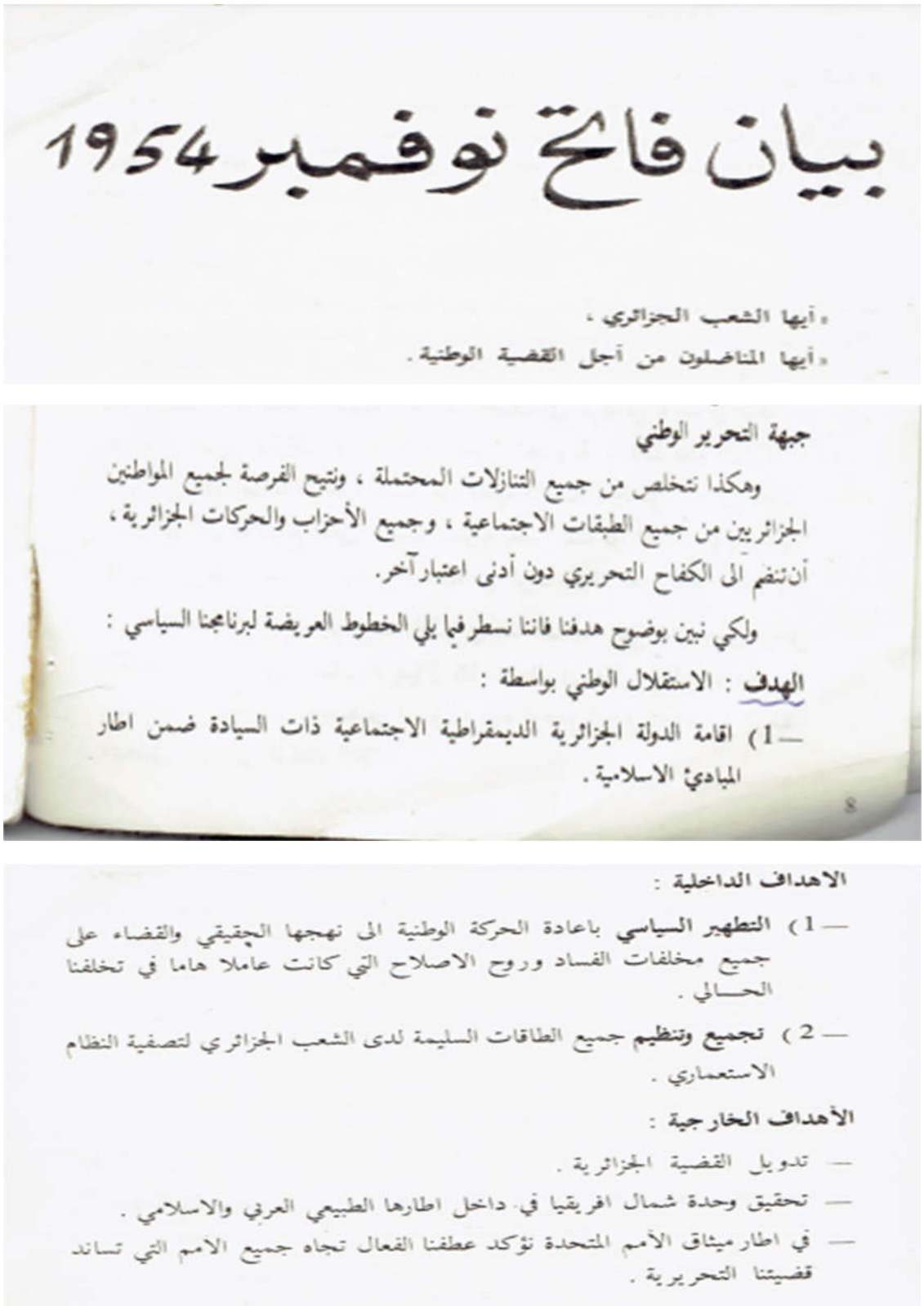

بيان فاتح نوفمبر 1954

« أيها الشعب الجزائري ،

« أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية .

جبهة التحرير الوطني

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية ، أن تنضم الى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فاننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي :

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة :

— 1) اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية .

8

الاهداف الداخلية :

— 1) **التطهير السياسي** باعادة الحركة الوطنية الى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحـــالي .

— 2) **تجميع وتنظيم** جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

— تدويل القضية الجزائرية .

— تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل اطارها الطبيعي العربي والاسلامي .

— في اطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الامم التي تساند قضيتنا التحريرية .

المصدر: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 ، المصدر السابق، ص ص 7-9.

الملحق رقم(2) مقطع من بيان لجنة التنسيق والتنفيذ في 29 اكتوبر 1957م.

النص: بيان لجنة التنسيق والتنفيذ في 29 أكتوبر 1957[1]

" لقد اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ لحزب جبهة التحرير الوطني بتونس من 25 إلى 29 تشرين الأول ـ أكتوبر ـ 1957، وبعد التحليل الشامل للحالة العسكرية في الجزائر والوضعية السياسية والدبلوماسية في شمال إفريقيا والعالم، ومع إحياء الذكرى الثالثة لحرب التحرير الوطني وبداية السنة الرابعة من الحرب، ومع وعيها التام بمسؤولياتها وواجباتها تصرح بما يلي :

1ـ الشروط المسبقة للتفاوض مع فرنسا

إن أهداف حرب التحرير الوطنية كانت وستبقى الاستقلال التام للجزائر، وعليه وحتى يوضع حد للتعليقات الحاقدة والمؤامرات المغرضة فإن لجنة التنسيق والتنفيذ ترى أنه من الضروري التأكيد علنا ومن جديد بأنه من المحال إجراء المفاوضات ما لم يتم الاعتراف مسبقا باستقلال الجزائر، إذ أن هذا الاعتراف ما هو إلا حق طبيعي وأساسي لمطامح الشعب الجزائري.

2 ـ حرب التحرير، شمال إفريقيا وتضامن الشعوب

تتقدم لجنة التنسيق والتنفيذ بالتحية والشكر لكل الحكومات والشعوب التي أعلنت بوسائلها المختلفة عن مساندتها

المصدر: عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق ... ، المرجع السابق، ص 333 .

الملحق رقم (03) بلاغ جبهة التحرير بتاريخ 23 نوفمبر 1957

بلاغ جبهة التحرير الوطني

٢٣ نوفمبر ١٩٥٧

ان جبهة التحرير الوطني الجزائرية تشيد بالمجهودات التي بذلها جلالة محمد الخامس ملك المغرب ، وفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية من اجل التغلب على تصلب الحكومة الفرنسية ، ومن اجل وضع حد للحرب القائمة بالجزائر

ان جبهة التحرير الوطني الجزائرية تسجل أن بلاغ رئيسي الدولتين الجليلين يؤكد مشروعية الكفاح الذي تقوده جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني من اجل استقلال الوطن واسترجاع سيادته

ولهذا فان جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي هي على استعداد للتفاوض ، كما انها مستعدة للكفاح مقتنعة مثل جلالة محمد الخامس وفخامة الرئيس بورقيبة بان فتح مفاوضات رسمية صادقة على اساس الاستقلال ، ستضع حدا لاراقة الدماء وللتخريبات الناجمة عن حرب استعمارية .

وعلى هذا الاساس فان جبهة التحرير الوطني الجزائرية تامل ان يجد اقتراح رئيسي الدولتين لدى الحكومة الفرنسية ، نفس التقدير الذي وجده عند جبهة التحرير الوطني التي تعتبر هذا الاقتراح كفيلا بارجاع السلم بين فرنسا والجزائر .

المصدر: جريدة المجاهد، ع 13، (الأحد 1 ديسمبر 1957)، ص 06.

الملحق رقم (04) قرارات مؤتمر طنجة

٧-٥-٥٨

هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي

قرار حول حرب استقلال الجزائر

ان مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطانجة في ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ افريل ١٩٥٨ بعد ان درس تطور الحرب في الجزائر وآثارها على الحالة في شمال افريقيا وفي الميدان الدولي وبعد ان سجل اتفاق اعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومثالها المحتوم وسجل ايضا التضامن الوثيق للمصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر يعلن للملا حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال ، لشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري نظرا لان الجهود المتكررة المبذولة لايجاد حل سلمي للحرب لم تؤد الى نتيجة وان الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية ، رفضت من طرف الحكومة الفرنسية ونظرا لان حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل الا بتعزيز المجهود الحربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والاستفزاز ازاء تونس والمغرب التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها بن بلة ورفقاؤه وفي العدوان على ساقية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب ونظرا لكون حالة الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لابسط المبادىء الانسانية وعملا يرمي الى ابادة جماعية تهدد وجود شعب باكمله وتكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلام في شمال افريقيا وفي العالم .

يقرر ان تقدم الاحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتاييد حكوماتها ، ونظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تاييد وعناية لدى الشعوب وقادتها ، ونظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة ، ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات بجميع انواعها فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومتي المغرب وتونس .

تصريح حول الاعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة حرب الجزائر

نظرا للاعانة المالية والعسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن الحلف الاطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر ونظرا لكون هذه الاعانة تساعد على استفحال حرب ابادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط واقر في انتصار هذه الدول ، ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة او غير مباشرة عملا يتنافى مع الانسانية ويهدد السلم العالمي ، فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طانجة بتاريخ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ افريل ١٩٥٨ تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما الى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول وتامل ان تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي وتوجه نداء ملحا وملحا لوضع حد لكل اعانة سياسية وعادية ترمي الى تغذية الحرب الاستعمارية .

قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي

ان مؤتمر طانجة لوحدة المغرب العربي بعد ان درس وبحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية والاقتصادية التي ما زال يتحملها المغرب وتونس ، وبعد ان قدر المجهودات التي بذلتها كل من تونس والمغرب المستقلتين لتصفية بقايا عهد الاستعمار يستنكر استمرار وجود القوات الاجنبية فوق ترابهما الامر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة ، تطالب بكل الحاح ان تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .

ويوصي الحكومات والاحزاب السياسية بتنسيق جهودها من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية ويسجل من جهة اخرى ان كفاح سكان (موريطانيا) من اجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية والتحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضرية كما يعبر عن الآمال العميقة لهؤلاء السكان ، فان المؤتمر يعلن تاييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها اقطار المغرب العربي من اجل تحريرها ووحدتها .

قرار حول توحيد المغرب العربي

ان مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طانجة في ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ افريل ١٩٥٨ الذي نشعر انه يعبر عن اجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتسيير هذه الارادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الامم ، تقرر ان يعمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر ان الشكل (الفيدرالي) اكثر ملائمة في الواقع للبلاد المشتركة في هذا المؤتمر ، ولهذا الغرض يقترح المؤتمر :

١) ان يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

ويوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية كلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين للجليين للاقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي .

ويوصي المؤتمر حكومات اقطار المغرب العربي بان لا تربط منفردة مصير شمال افريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى ان تتم اقامة المؤسسات الفيدرالية .

الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي

قرر المؤتمر تاسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته وتؤلف هذه الكتابة من ستة اعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة الى مكتبين ، احدهما بالرباط والثاني بتونس ـ وتجتمع الكتابة دوريا في احدى العاصمتين بالتناوب ، ويعقد اول اجتماع خلال شهر ماي .

المصدر: جريدة المجاهد، ع 23، (الأحد 7 ماي 1958)، ص 11.

الملحق رقم (05) بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

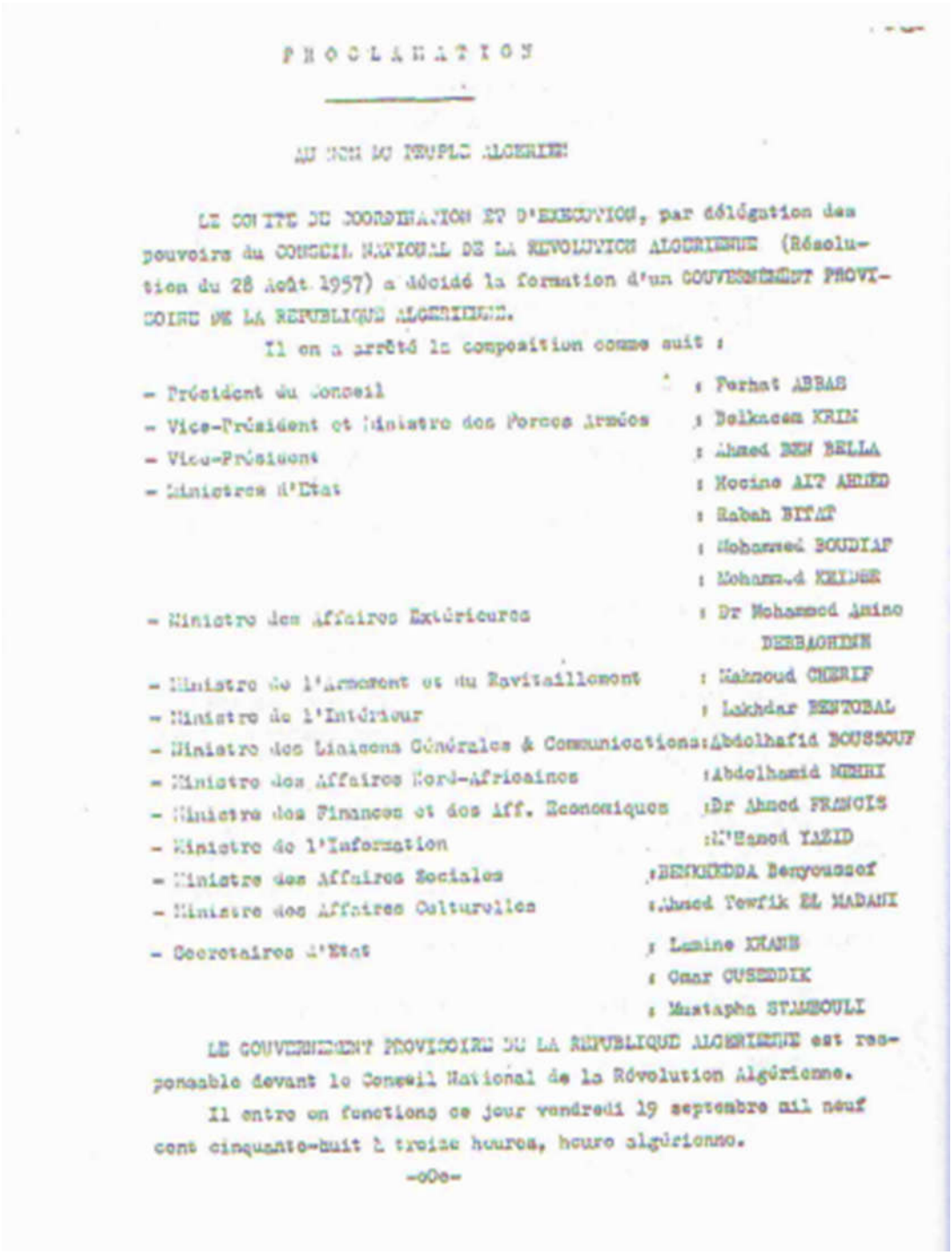

PROCLAMATION

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

- Président du Conseil	: Ferhat ABBAS
- Vice-Président et Ministre des Forces Armées	: Belkacem KRIM
- Vice-Présidents	: Ahmed BEN BELLA
- Ministres d'Etat	: Hocine AIT AHMED
	: Rabah BITAT
	: Mohammed BOUDIAF
	: Mohammed KHIDER
- Ministre des Affaires Extérieures	: Dr Mohammed Amino DEBAGHINE
- Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	: Mahmoud CHERIF
- Ministre de l'Intérieur	: Lakhdar BENTOBAL
- Ministre des Liaisons Générales & Communications	: Abdelhafid BOUSSOUF
- Ministre des Affaires Nord-Africaines	: Abdelhamid MEHRI
- Ministre des Finances et des Aff. Economiques	: Dr Ahmed FRANCIS
- Ministre de l'Information	: M'Hamed YAZID
- Ministre des Affaires Sociales	: BENKHEDDA Benyoussef
- Ministre des Affaires Culturelles	: Ahmed Tewfik EL MADANI
- Secrétaires d'Etat	: Lamine KHANE
	: Omar OUSSEDIK
	: Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

المصدر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق، ص 321.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد لقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): بوراس يا سمينة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 697768

والصادرة بتاريخ: 2012.12.30

عن دائرة: اولاد دراج

المسجل (ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

مذكرة ماستر
عنوانها: تونسة والعزبة دعل التونسية الجزائرية
1956 - 1962 م

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير وصارمة المطلوبة ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

إمضاء المعني

تأشيرة رئيس القسم المعني بالتكوين

تأشيرة شعبي

البيبليوغرافية

- **القرآن الكريم**

أولا: المصادر:

أ- الوثائق المنشورة :

1. بوعزيز يحي ، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، قسم الأول، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009م.
2. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات ANEP، وزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2008م.
3. وزارة الثقافة والإعلام، ملفات وثائقية، نصوص لجبهة التحرير الوطني1954-1962م، مركب الطباعة برغاية، الجزائر، 1979م.

ب- الشهادات المكتوبة:

1. شهادة المجاهد بشير قاضي، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962م، ، ط2منقحة و مزيدة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر، 2007م.
2. شهادة عبد الكريم الخطيب، عضو المجلس الوطني المؤقت لقدماء وأعضاء جيش التحرير المغرب، مجلة الذاكرة الوطنية، جامعة محمد الخامس، تصدرها المندوبية السامية بالتعاون مع المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، جانفي، 2002م.

ج-المؤلفات والمذكرات الشخصية باللغة العربية:

1. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م .
2. بجاوي بن العربي مدني، مذكرات مدني البجاوي مجاهد وشاهد ومسار، دار هومة، الجزائر، 2012م .

3. بلخوجة الطاهر، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999م .
4. بلعقون عبد الرحمان، من وراء القضبان، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2016م.
5. بوجابر عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية، د.م، د.ت، (http://albordj.blogspot.com).
6. بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، تقديم سعد الدين الشاذلي، تحرير صادق بخوش، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000م .
7. بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الاخضر، ط2، منشورات الآداب، بيروت، 1979م .
8. بن جديد الشاذلي، مذكرات ملامح حياة 1929-1979م، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2012م.
9. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية ، د.م، 2012م.
10. بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحريرفي الجزائر اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغراد ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1968.
11. خير الدين محمد، مذكرات، ج 2، ط3، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2009م
12. الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقل العربي لنشر والتوزيع، القاهرة، 1990م .
13. ديغول شارل، مذكرات الجنرال ديغول الأمل، تر: سموحي فوق العادة، ، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971م .
14. الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية وقومية1830-1956م، ط2، دار المعارف، تونس، 1990م.
15. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م .

16.كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تر: موسى أشرشور وزينب قبي، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010م.
17.كيوان عبدا لرحمان، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954ثلاثة نصوص أساسية ل"ح ش .ج /ح. ا .ح. د"PPP–MTLD، تر: احمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م .
18.مالك رضا، الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962م، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2003م .
19.المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (مذكرات)، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009م .
20.ملاح عمار، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالاوراس، دار هومة ،عين مليلة، 2003م.
21.مهري محمد، مذكرات ومضات من دروب الحياة، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، د.ت.
22.مورو سيرج، محامون بلا حدود، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015م.
23.ميلنيك قسطنطين، ديغول المصالح الخاصة والجزائر، تر:عبد السلام يخلف وعلي بولعيايز، آرام، 2015م .
24.نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007م .
25.نزار خالد، مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب، باتنة، 1999م .
26.نزار خالد، يوميات الحرب، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، وحدة الرويبة، الجزائر، 2008م .
27.الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه مجرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، نوفمبر 2000م .
28.الصديق محمد الصالح، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010م .

29. عباس فرحات، تشريح حرب، تر: أحمد منور، منشورات لمسك، الجزائر، 2010م.
30. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2005م.
31. غلاب عبد الكريم، ملامح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، الرباط، 1974م.
32. فارس عبد الرحمان، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م .
33. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م .
34. سعد الله أبو القاسم، مسار قلم (يوميات)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م .
35. سعيداني الطاهر، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010م .
36. هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة ،الجزائر، د.ت .
37. الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009م .
38. يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين لاستقلال، الجزائر، 2002م .

د-المؤلفات باللغة الفرنسية :

1- Harbi Mohamad, Les archives de la révolution Algérienne, jeune afrique, paris, France, 1981.

2- yousfi Mohamad, les otages de la liberté, presse de sena graphique, Algerie, s.d.

هـ-الجرائد:

- **المجاهد:**

1. جريدة المجاهد، ع10، (5سبتمبر1957م).
2. جريدة المجاهد، ع 11، (فاتح نوفمبر 1957م).
3. جريدة المجاهد، ع 13، (01 ديسمبر 1957م).
4. جريدة المجاهد، ع14، (الأحد 15ديسمبر1957م).
5. جريدة المجاهد، ع 20، (15مارس1958م).
6. جريدة المجاهد، ع23، (الأربعاء 7ماي 1958).
7. جريدة المجاهد، ع 26، (الأربعاء 2جويلية1958م).
8. جريدة المجاهد ، ع28، (28 أوت 1958 م).

- **المقاومة:**

1. جريدة المقاومة الجزائرية ، ع13، (اكتوبر1956م).
2. جريدة المقاومة الجزائرية، ع 2 (15نوفمبر1956م).

ثانيا : المراجع

أ-باللغة العربية:

1. إبراهيم سعد الدين وآخرون، ديجول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ط1، سلسلة الحوارات الدولية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1990م.
2. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، باريس، 1982م .
3. احدادن زهير، شخصيات ومواقف جزائرية، منشورات ANEP ، الجزائر، 2002م.
4. الزنهانس هارتموت، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015م.

5. بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: علي الخش، مراجعة محمد الفاضل، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م.
6. بخوش الصادق، الفكر السياسي للثورة التحرير الجزائرية مقارنة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
7. بديدة لزهر، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وإبعادها الإفريقية، ط1، دار السبيل لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
8. بلخروبي عبد المجيد، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر: العربي بوبنون، موفم للنشر، الجزائر، 2011م.
9. بلغيث محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 2008م.
10. بلقاسم محمد وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجبهة الشرقية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.
11. بلقاسم محمد، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي1910-1954، ط1، البصائر الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
12. بلوزاع براهمة، نظرة على الجزائريين1947-1962من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية الزهرة-الأسبوع-الصباح نموذجا، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015م.
13. بن أعمر الحاج موسى، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008م .
14. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954معالمهاالأساسية، .دار النعمان للنشر والتوزيع، د.م، 2012م.
15. بن عطية فاروق، سي محمد خطاب الفرقاني المبشر ببناء المغرب العربي، تر::جناح مسعود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2016م.
16. بن سلطان عمار وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م .

17.بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
18.بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، ط1، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م.
19.بومايدة عمار، بومدين والآخرون ما قاله...وما أثبتته الأيام، دار المعرفة، الجزائر، 2008م.
20.بوضربة عمر، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960م، دار الإرشاد، الجزائر، 2013م.
21.بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958-جانفي1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.
22.بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009م.
23.بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009م.
24.بوعزيز يحي، من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر، الجزائر، 2009.
25.بوقفة عبد الله، هل كان الاستفتاء على تقرير المصير مقرا أم منشأ للدولة الجزائرية؟، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2003م .
26.تابليت علي، بحوث في تاريخ الجزائر، ج3، منشورات ثالة، الجزائر، 2014م.
27.الجاسور ناظم عبد الواحد، اشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2001م.
28. جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية1954-1962، دار الأمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.
29.الجزائري مسعود، مشاريع ديغول في الجزائر، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

30.مسعود مجاهد الجزائري، أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، مصر، د.ت.
31.الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2008م.
32. حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983م .
33.محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر:نجيب عياد و صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994م.
34.حمدان نهلة ياسين، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، 2003م.
35.خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستعاب والإدماج في الجزائر 1830-1962م، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009م.
36.حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2013م.
37.خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ االجزائر المجاهدة 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.
38.داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004م.
39.الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962م، دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر، 2007م.
40.دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009م.
41.درواز الهادي أحمد، المنظومة اللوجستية بالولاية السادسة التاريخية، دار هومة، الجزائر، 2012م.
42.الرحموني محمد، العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013م.

43. الرشدان علي محمود، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م.
44. الزبيري محمد العربي، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2015م.
45. زيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009م.
46. الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2015م.
47. زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت.
48. زروال محمد، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994م.
49. زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962م، دار هومة، الجزائر،2005م.
50. زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005م.
51. زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مجلد7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.
52. طلاس مصطفى وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984م.
53. اللولب حبيب حسن، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
54. اللولب حبيب حسن، التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
55. ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.
56. مالكي محمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه 20، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993م.

57. المدني أحمد توفيق، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م.
58. منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
59. مقلاتي عبد الله، إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م.
60. مقلاتي عبد الله، الثورة الجزائرية وإفريقيا، وزارة الثقافة، الجزائر، د، ت.
61. مقلاتي عبد الله، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م .
62. مور- كريستوفرو، عملية الوساطة استراتيجيات عملية لحل النزاعات، تر:فؤاد سروجي، تدقيق ومراجعة عماد عمر، ط1، دار الأهلية لنشر و التوزيع، الأردن، 2007م.
63. محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984م.
64. الصغير مريم، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962م، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
65. الصغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009م.
66. الصغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية1945-1962م، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.
67. العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.
68. عباس محمد، اغتيال حلم، ج6، دار هومة، الجزائر، 2013م.
69. عباس محمد، دوغول...والجزائر، دار هومة، الجزائر، 2007م.
70. عباس محمد، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2012م .
71. عباس محمد، خصومات تاريخية، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 2013م.

72. عدالة رابح، الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى استرجاع السيادة الوطنية 1945-1962م، ط1، دار المجتهد، الجزائر، 2014م.
73. العربي إسماعيل، المدن المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.
74. العقاد صلاح، المغرب العربي، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993م.
75. العسلي بسام، الله اكبر وانطلقت ثورة الجزائر، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986م.
76. العسلي بسام، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986م.
77. الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية1954-1958م، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م .
78. فانون فرانز، لأجل الثورة الإفريقية، تر: ماري وديالا طوق، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2007م.
79. فافرود انري شارل، الثورة الجزائرية، تر:كابويه عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010م.
80. فيكس ليون، الجزائر حتف الاستعمار، تر: محمد عيستاني، مكتبة المعارف، بيروت، د.ت.
81. الفيلالي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب الكبير، ج12، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006م.
82. قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011م.
83. القصاب احمد، تاريخ تونس المعاصر1881-1956م، تعريب جمادي الساحلي، الشركة التونسية لتوزيع، ط1، تونس، 1986م.
84. قيران دانيال، عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013م.
85. السامرائي شفيق عبد الرزاق، الدبلوماسية، دار النهضة العربية، ليبيا، 2002م.
86. سكال محمد، باسم الحضارة، تر: بشير بولفراق، دار القصبة، الجزائر، 2015م.
87. سعد الله ابو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م .

88.سعد الله ابو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م.
89.عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
90.سعيدوني نصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
91.سيعود أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958م، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، د.م ، 2008 م.
92.الشاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.
93.شايد حمود ، دون حقد ولا تعصب، تر: كابوية عبد الرحمن، منشورات دحلب، الجزائر، 2010م
94.شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1955م، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت.
95.شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957م، ج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت.
96.الشريف محمد الهادي، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م.
97.شمص حسن، وشهد شاهد مقالات غربية عن الثورة الجزائرية، ط1، دار الأبحاث للترجمة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2012م.
98.شمص حمص، أنصر أخاك مقالات عربية عن الثورة الجزائرية، ط1، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.
99.الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م .
100. ولد الحسين محمد الشريف، من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال 1830-1962م، دار القصبة، الجزائر،2010م.

101. يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966م.

ب-باللغة الفرنسية :

1-Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, EnalRahma, Alger,1996.

ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. خليفي عبد القادر، أحمد توفيق المدني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م
2. الخفاجي فاطمة، العلاقات السياسية المصرية -التونسية 1956-1970م، رسالة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016م.
3. خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962م، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006م.
4. خشان محمد ، مهام الوفد الخارجي لبجهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر،2001-2002م.
5. مقلاتي عبد الله، العلاقات المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008م.
6. العايب معمر، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2008-2009م.

7. العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011م
8. العريبي عبد القادر، تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي 1947-1980م، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية، أكتوبر 1999م.
9. غيلاني السبتي، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011م.
10. سعيدوني بشير، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، رسالة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م.
11. شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر من11أوت إلى 16 ديسمبر 1959، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009-2010م.

رابعا: المداخلات والمقالات:

1. التميمي عبد الجليل، القناعات والثوابت المغاربية في مسيرة المناضل الكبير يوسف الرويسي، مجلة الذاكرة الوطنية، جامعة محمد الخامس، تصدرها المندوبية السامية بالتعاون مع المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، جانفي2002م.
2. بوضربة عمر، العلاقات العربية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959، المجلة التاريخية الجزائرية، الجزائر، ع3، جوان 2017م.

3. بوضربة عمر، دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1955-1962م، المجلة التاريخية المغاربية، ع 150، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، مارس 2013م.
4. بوضربة عمر، المشاركة في مؤتمر باندونغ 1955م حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسالة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، ع1، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، مارس 2017م.
5. بوضربة عمر، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الفكرة والتجسيد، المجلة التاريخية المغاربية، ع168، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جويلية 2017م.
6. بوقريوة لمياء، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، دورية كان الخامسة، ع16 ، الجزائر،جويلية 2012م
7. تيتة ليلى ، هيئة الأمم المتحدة والبعد العالمي للثورة الجزائرية، مجلة الباحث، ع1، المركز الجامعي بالوادي، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2010م
8. ثابتي حياة، الدكتور فرانز فانون والثورة الجزائرية، المرآة للدراسات المغاربية، ع1، جامع وهران احمد بن بله، جانفي2014م.
9. حمادي عبد الله، التوجه المغاربي في ذاكرة الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة الذاكرة الوطنية، جامعة محمد الخامس، تصدرها المندوبية السامية بالتعاون مع المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، جانفي2002م.
10. رخيلة عامر، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999م.
11. ريان قدور، الإذاعة السرية صوت الجزائر الحرة المكافحة، مطبوعة التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية1956-1962م، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2001م.

12. الزبيري محمد العربي، الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة، المصادر، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 1999م.
13. كرليل عبد القادر، التدويل والتفاوض في وثيقتي بيان أول نوفمبر 1954وارضية مؤتمر الصومام1956م، مصادر، ع33، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر،2011م.
14. لونيسي إبراهيم، محمد خيضر ودوره في إعادة بناء الدولة الجزائرية، الملتقى التاسع بسكرة عبر التاريخ "من أعلام الولاية السادسة التاريخية بمنطقة الزيبان "أيام 12-22-23-ديسمبر2010م، دار على بن زيد للطباعة والنشر، إصدار الجمعية الخلدونية، بسكرة، 2013م.
15. لميش صالح، الثورة الجزائرية في الإعلام العربي مصر نموذجا، مجلة المصادر، ع10، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، الجزائر، السداسي الثاني 2004م.
16. مريوش أحمد، الأسلاك الشائكة في الجزائر هل هي استراتيجية جديدة لخنق الثورة أم هي اعتراف رسمي بنجاحها؟، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د. ت.
17. مصلحة البحوث والتوثيق، هجومات 20اوت1955على الشمال القسنطيني، المصادر، ع3، مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة1954، 2000م.
18. مقلاتي عبد الله، 20اوت في الجزائر والمغرب أية علاقة، الملتقى الدولي السادس " أحداث 20اوت 1955الدلالات والأبعاد والتداعيات يومي 25-26اكتوبر 2011م، سكيكدة ،د.ت.
19. مقلاتي عبد الله، الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالمقاومة التونسية 1954-1962م، المصادر، ع19، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، السداسي الاول2009م.

20. مقلاتي عبد الله، جيش تحرير المغرب العربي والثورة الجزائرية نحو تجسيد مشروع مغربة الحرب1955-1956م، مجلة الحقيقة، ع4، جامعة ادرار، جويلية2009م.
21. الميلي إبراهيم محمد، النضال المشترك في العقل الجماعي المغاربي، مجلة الذاكرة الوطنية ، جامعة محمد الخامس، تصدرها المندوبية السامية بالتعاون مع المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، جانفي2002م.
22. عقيب محمد السعيد، الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت جويلية 1961م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع2، مجلد7، جامعة الوادي، 28نوفمبر 2014م.
23. الفضة عبد المجيد، البعد الإنساني في الثورةالتحريرية1954-1962م، مجلة المعارف، ع14، جامعة حمة لخضر الوادي، جوان 2017.
24. القنطاري محمد، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، مجلة الذاكرة الوطنية، ، جامعة محمد الخامس، تصدرها المندوبية السامية بالتعاون مع المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، جانفي2002م.
25. شرقي محمد، علاقة الثورة الجزائرية بلجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة 1954-1956، أعمال الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية 11-12ديسمبر2006م" ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي المنطلقات. الحقائق.والأبعاد"، جامعة 20أوت 1955سكيكدة، دار الهدى، عين مليلة، 2007م.
26. هواري مختار، البعد المغاربي لثورة الجزائرية والاستعمار الفرنسي، مجلة الباحث، ع2، المركز الجامعي الوادي، ديسمبر 2011م.
27. ياحي محمد، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.ت.

خامسا: القواميس و المعاجم

1. بن منظور، لسان العرب، ج 9، دار الحديث، القاهرة، 2002م.
2. مرتاض عبد المالك، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،المطبعة الحديثة للفنون المطبعية ، الجزائر،2001م.
3. مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة،الجزائر، 2009م.
4. نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، 1980م.
5. الصديق محمد الصالح، أعلام من المغرب العربي، ج2، ط2، موفم للنشر، الجزائر، 2008م.
6. ضاهر تركي، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، بيروت، جوان 1992م.

سادسا: الموسوعات

1. أبو عيشة عبد الفتاح، موسوعة القادة السياسين عرب وأجانب، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م.
2. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة سياسية، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
3. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1
الفصل التمهيدي: أوضاع المغرب العربي 1954-1956م	
1-اندلاع الثورة الجزائرية وبعدها المغاربي.	7
2-جيش تحرير المغرب العربي.	14
3-استقلال تونس1956م.	16
4-اسقلال المغرب الأقصى 1956م.	22
الفصل الأول: مساعي الوساطة المغاربية لحل المسألة الجزائرية ومراحلها	
المبحث الأول: البوادر الأولى للوساطة المغاربية.	
1-مفهوم الوساطة.	28
2-ندوة تونس 1956م.	29
3-لقاء الرباط وبعث الوساطة من جديد1957م.	39
المبحث الثاني: مؤتمر طنجة ومصير مقرراته.	
1-مؤتمر طنجة27-30 أفريل1958م.	43
2-ندوة المهدية17-20جوان1958م.	53
3-ندوة الرباط أكتوبر 1958م.	55
الفصل الثاني: المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية.	
المبحث الأول: الحكومة المؤقتة في مواجهة مناورات ديغول .	
1-تأسيس الحكومة المؤقتة 19سبتمبر1958م.	58
2-سياسة ديغول ومخططاته لتسوية المسألة الجزائرية.	65
المبحث الثاني: انعكاسات المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية.	
1-توتر العلاقات الجزائرية التونسية.	75
2-مشكلة الحدود المغربية الجزائرية وتداعياتها.	82

3-الوساطة السويسرية كبديل للوساطة المغاربية.	85
خاتمة	92
الملاحق	
البيبليوغرافية	
فهرس الموضوعات	

تم بحمد الله